



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة
Emir Abdelkader University of Islamic sciences
Constantine



Faculty:

كلية: أصول الدين

Departement:

قسم: الكتاب والسنة

عنوان المطبوعة

Title of the Dissertation

السداسي: الثالث

Semester:

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة:

Academic Pedagogical
Publication Addressed
to:

السنة الثانية (ل،م،د)

Domain:

الميدان: التفسير الموضوعي

Field or
subfield:

الشعبة: شعبة التفسير، والحديث

Specialization:

التخصص: التفسير وعلوم الحديث

Submitted by:

إعداد
الأستاذ(ة): بشير عثمان

Submitted by: _____

إعداد الأستاذ(ة): بشير عثمان

1433 - 1434 هـ - 2012 - 2013 م

السنة الجامعية (Current Academic Year):

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين - قسم الكتاب والسنة

السنة الثانية (ل،م،د) - شعبة التفسير، وشعبة الحديث -

التفسير الموضوعي

السداسي الثالث

إعداد الأستاذ: بشير عثمان

السنة الجامعية: 2012 - 2013م

1433 - 1434هـ.



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد، فإن العلوم تتميز بموضوعاتها ومناهجها، وهي تتطور بتطور موضوعاتها ومناهجها، وبالنسبة للتفسير فإن موضوعه هو النص القرآني الذي لا يتبدل ولا يتغير، ويبقى المنهج هو القابل للتغيير والتطوير. لقد اعتمد المفسرون قديماً على منهج التفسير التحليلي، وما زال هذا المنهج مسيطراً وفاعلاً، إلا أنه يبقى قاصراً عن تقديم تصورات وحلول للمشاكل والأزمات المعاصرة لأنه ينطلق من النص ويعود إليه.

هذا سبب من أسباب عدم قدرة المنهج التحليلي على وضع التفسير في مكان التأثير والحضور والفاعلية، بخلاف الفقه الذي ما زال حاضراً وفعالاً في حياة المسلمين من خلال الفتاوى الفقهية، لأن الفقه يعتمد على المنهج الموضوعي لا التحليلي.

إن الفقه ينطلق من الواقع الاجتماعي للمسلمين ثم يعود إلى النصوص التشريعية من القرآن والسنة ليعطي الإجابة والأحكام على النوازل المعاصرة، بينما التفسير التحليلي لا ينطلق من الواقع وإنما ينضبط بالجمال القرآنية الواحدة تلو الأخرى، فهو ينطلق من النص ليعود إليه. لهذه الأسباب وغيرها ظهر المنهج الموضوعي في التفسير، والذي ينطلق من الواقع ويعود إلى النص القرآني بحثاً عن إجابات لمشكلات الواقع، بهذه الطريقة سيكون للتفسير دور في الحياة الإسلامية، وسيكون له استمرار وتجدد وعطاء لا ينضب.

إن أهمية التفسير الموضوعي تكمن في محاولة تقديم تصورات وحلول لأزمات ومشاكل المجتمع المعاصر، ودعاة المستقبل في حاجة ماسة لهذا المنهج، بل إن معظم الباحثين في حاجة لهذا المنهج، خاصة عند محاولتهم اكتشاف التصور الإسلامي حول المسائل المعاصرة في جميع المجالات.

هذه المذكرة المتواضعة تحاول الكشف عن منهج التفسير الموضوعي من خلال البحث عن ماهية هذا المنهج؟ وكيف نشأ وتطور؟ وهنا نبحت مسألة جذور التفسير الموضوعي، هل له أصل في عمل الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي تفسير الصحابة رضوان الله عليهم؟ أم لا؟ وهذه مسألة من الأهمية بمكان حتى نثبت بأن هذا المنهج ليس بدعاً في حياة المسلمين.

ثم نعود لنعرج على تساؤلات أخرى، منها: ما هي أنواع التفسير الموضوعي؟ ما معنى التفسير الموضوعي التجميعي؟ وما المقصود بالتفسير الموضوعي الكشفي؟ وما هو التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني؟ وهل لمنهج التفسير الموضوعي مصادر؟ وإن كانت له مصادر فما هي هذه المصادر؟ وكيف كانت تطبيقات الباحثين لهذا المنهج؟ و حول ماذا كانت تدور هذه التطبيقات؟

هذه عموماً هي التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذه المذكرة، وهنا يجدر بنا الإشارة إلى بعض المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في هذا البحث، وهي كالتالي :

1- المدخل إلى التفسير الموضوعي، عبد الستار فتح الله سعيد.

2- التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، صلاح عبد الفتاح الخالدي.

3- التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقاً، أحمد رحمانى.

4- دراسات في التفسير الموضوعي، أحمد جمال العمري.

5- السنن التاريخية في القرآن، محمد ناصر الصدر.

6- مناهج التفسير الموضوعي، أحمد رحمانى.

7- التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، زياد خليل الدماغين.



وقد قمنا باعتماد الخطة التالية:

مقدمة

1- تعريف التفسير الموضوعي.

1-1- تعريف التفسير.

2-1- تعريف الموضوع.

3-1- تعريف التفسير الموضوعي.

2- نشأة التفسير الموضوعي وتطوره.

1-2- مرحلة الإرهاصات.

أولاً: تفسير الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن بالقرآن.

ثانياً: جمع الصحابة رضوان الله عليهم لآيات متعارضة في الظاهر.

2-2- مرحلة التفسير الفقهي.

3-2- مرحلة التأليف الملتبس بالتفسير الموضوعي.

أولاً: التأليف في علوم القرآن.

ثانياً: ظهور علم المناسبات والتنبه للوحدة الموضوعية في السورة.

4-2- مرحلة النضج والتنظير.

أولاً: مرحلة وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية.

ثانياً: مرحلة التطبيق.

ثالثاً: مرحلة التنظير.

3- أنواع التفسير الموضوعي.

1-3- التفسير الموضوعي التجميعي.

2-3- التفسير الموضوعي الكشفي.

3-3- التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.

4- شروط نجاح منهج التفسير الموضوعي.

1-4- شروط الباحث.

2-4- شروط التعامل مع النصوص.

5- مصادر التفسير الموضوعي.

6- خطوات منهج التفسير الموضوعي

1-6- خطوات منهج التفسير الموضوعي التجميعي



6-2- خطوات منهج التفسير الموضوعي الكشفي
6-3- خطوات منهج التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني
خاتمة.



1- تعريف التفسير الموضوعي.

قبل التطرق إلى تعريف التفسير الموضوعي يجدر بنا تعريف مصطلح التفسير وعلاقته ببعض المصطلحات المقاربة له، ثم تعريف الموضوع، ثم التركيب بين هذه المصطلحات بحثاً عن مصطلح التفسير الموضوعي.

1-1 تعريف التفسير:

يدور معنى التفسير حول البيان والكشف والإيضاح، جاء في لسان العرب لابن منظور: «الْقَسْرُ: البيان، فَسَّرَ الشَّيْءَ يَفْسِرُهُ، بالكسر، وَيَفْسُرُ بالضم، فَسَّرًا، وَفَسَّرَهُ: أبانهُ، والتفسير مثله»⁽¹⁾، ثم أضاف: «الْقَسْرُ: كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكّل، والتأويل: ردُّ أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر»⁽²⁾.

وجاء في تاج العروس: «الْقَسْرُ: الإبانة وكشف المغطى، كما قال ابن الأعرابي، أو كشف المعنى المعقول، كما قال في البصائر...»⁽³⁾. وعليه فتفسير نص ما هو بيان معناه وتوضيحه وكشف المراد منه، وإضافة المصدر "تفسير" إلى "القرآن" يقصد به فهم معاني القرآن وبيان ما جاء في آيات القرآن وإيضاحها وكشف المراد منها.

هذا هو المعنى اللغوي العام المقصود من تفسير القرآن، أما اصطلاحاً فتفسير القرآن له تعاريف عديدة منها مثلاً: -تعريف الإمام الزركشي حيث قال: «التفسير علم يُفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج حكمه وأحكامه...»⁽⁴⁾.

-وعرّفه الإمام الزرقاني فقال: «علم يُبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية...»⁽⁵⁾. -وعرفه محمد الطاهر بن عاشور فقال: «التفسير اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يستفاد منها باختصار أو توسع...»⁽⁶⁾.

عند استعراض مثل هذه التعاريف تظهر بعض المصطلحات مثل التأويل، يأتي الحديث عن بيان المعاني، وبيان معاني الألفاظ، وكل هذا يعود إلى اختلاف العلماء في تحديد معنى التفسير، وهل ينطبق على التأويل أم لا؟ نجد هذا الأمر عند ابن منظور عند تعريفه للتفسير وانتقاله مباشرة للحديث عن التأويل.

(1) - ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، ت: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د،ت)، م5 / ج38 / ص3412.

(2) - م،ن، م5 / ج38 / ص3412-3413.

(3) - الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس، ت: عبد القادر أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، دولة الكويت، ط: 1375هـ-1965م. ج13 / ص323.

(4) - الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د،ت)، ج1 / ص13.

(5) - الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ت: فؤاد أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1415هـ-1995م، ج2 / ص6.

(6) - ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط: 1984، ج1 / ص11.



إذا عدنا إلى "الإتقان" للإمام السيوطي فإننا سنلاحظ أنه لم يقدم تعريفا اصطلاحيا للتفسير، وإنما قدّم لنا تعريفا لغويا، ثم انتقل مباشرة للحديث عن الفرق بين التفسير والتأويل، قال السيوطي: «واختلف في التفسير أو التأويل، فقال أبو عبيدة وطائفة: هما بمعنى... وقال الراغب: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها»⁽⁷⁾.

وعليه فهناك محاولة للتفريق بين مصطلحي التفسير والتأويل، وكذا مصطلح الشرح، لهذا يذهب أحمد رحمانى للقول بأن: «الشرح يستخدم عادة في إزالة الإبهام عن كلام بشري، ومصطلح التفسير يعبر عن تتبع أسباب الشيء وعمله عن طريق استخدام كل الوسائل المعرفية الممكنة، ومصطلح التأويل يوظف في مجال يحتاج فيه النص إلى الخروج عن المعنى المباشر للغة إلى المعاني البعيدة التي يظن أنها هي معاني المعاني»⁽⁸⁾، لهذا اعتبر الراغب أن أكثر استعمال التفسير مع الألفاظ والمفردات والتأويل أكثر استعماله مع المعاني والجمل.

هذه الفروق الموجودة بين الشرح والتفسير والتأويل تعود أصلا إلى الكيفيات والأدوات المستعملة، فالشارح يعود إلى اللغة والمعاجم وعلم التراكيب، بينما المفسر يتجاوز ذلك إلى اعتماد علوم مختلفة كأسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، وفي العصر الحاضر يتجاوزون ذلك إلى اعتماد العلوم الإنسانية والكونية من علم الاجتماع وعلم النفس، وعلم الأحياء، والفيزياء وغيرها⁽⁹⁾.

إذا عدنا إلى التعريف الاصطلاحي لعلم النفس عند الإمام الزركشي فسوف نلاحظ أنه يقدم لنا مستويات التفسير انطلاقا من "الفهم ثم استخراج الأحكام ثم مستوى معرفة الحكمة"⁽¹⁰⁾، وهذه المستويات تخضع لقدرات المفسر وما يملكه من أدوات وملكات علمية وفهمية، كما ترتبط بأهداف المفسر ومقاصده من التفسير من استخراج للأحكام الفقهية، أو بيان لمقاصد وحكم النص⁽¹¹⁾.

ويأتي تعريف الإمام الزرقاني ليؤكد تفاوت القدرات في الفهم والبيان والتفسير بقدر الطاقة البشرية، وهذا ما ذهب إليه ابن عاشور عندما أشار إلى بيان المعاني وما يستفاد منها باختصار أو توسع .

يضيف الإمام الزركشي عند تحديده لمصطلح التفسير فيقول: «واستخراج حكمه وأحكامه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»⁽¹²⁾.

وهذه الإضافة إنما تقدم لنا في الحقيقة الأدوات المساعدة على التفسير، وهكذا فمعظم التعاريف الاصطلاحية تذهب إلى الحديث عن: 1- مستويات الفهم (شرح- تفسير- تأويل).

2- وسائل التفسير وأدواته (اللغة، أسباب النزول، النسخ...)+ (علوم إنسانية، علوم كونية).

3- تفاوت قدرات الفهم لدى البشر.

(7) - السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، ت: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط: 1426 هـ. ج 6/ص 2261-2262.

(8) - أحمد رحمانى، التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، منشورات جامعة باتنة، باتنة، الجزائر، ط: 1998، ص 17.

(9) - م، ن، ص 18.

(10) - م، ن، ص 21.

(11) - أحمد رحمانى، م، س، ص 21.

(12) - الزركشي، م، س، ج 1/ ص 13 وكذلك ج 2/ ص 148.



4- الغرض من التفسير (استخراج الأحكام والحكم).

5- تطور الفهم بتطور المعرفة البشرية⁽¹³⁾.

بعدهما تعرضنا للتعريف الاصطلاحي للتفسير، وسجلنا الخصائص العامة التي يدور حولها مفهوم التفسيرز ننتقل الآن إلى تحديد مصطلح الموضوع، والذي يعد العنصر الثاني من مصطلح "التفسير الموضوعي".

1-2- تعريف الموضوع:

جاء في لسان العرب: «الْوَضْعُ ضد الرفع، وَضَعَهُ يَضَعُهُ وضْعًا وموضوعًا، وأنشد ثعلب بيتين فيها: موضوع جُودك و مرفوعه، عني بالموضوع ما أضره ولم يتكلم به، والمرفوع ما أظهره وتكلم به»⁽¹⁴⁾.

هذا الكلام يفيد أن معنى الوضع هو الحط والخفض، والترك والإضمار، وهو معنى يتضمن قدرًا من السلبية، خاصة عندما نصف التفسير بهذا الوصف، وهذا ما تخرج منه بعض الباحثين في هذا المجال⁽¹⁵⁾.

هذا هو المعنى الأول للوضع والموضوع، أما المعنى الثاني فقد جاء فيه: «والمَوْضِعُ: مصدر قولك وضعت الشيء من يدي وضعا وموضوعا، وهو مثل المعقول، ومَوْضِعًا، وإنه لحسن الوضْعَةِ أي الوضع، والوضْعُ أيضا الموضوع ما تسنى بالمصدر وله نظائر...»⁽¹⁶⁾، وكذا قول ابن منظور: «وقال أبو زيد: إذا رعت الإبل الحمض حول الماء فلم تبرح قيل وضعت تضْعُ وضيعَةً، ووضعتها أنا، فهي موضوعة»⁽¹⁷⁾.

فالمعنى الثاني هو الإلقاء من اليد، والتزم مكان معين، مثل التزام الإبل عند الرعي لمكان ما، وعدم تغييرها له، لهذا قيل عنها هي موضوعة. وجاء في تاج العروس للزبيدي قوله: «وموضوعًا، وهو مثل المعقول، نقله الجوهري، وله نظائر تقدم بعضها، والمعنى: ألقاه من يده وحطه»⁽¹⁸⁾، ثم أضاف: «قال أبو زيد، وكذلك وضعتها أنا، أي ألزمتها المرعى، فهي موضوعة، قال الجوهري: يتعدى ولا يتعدى»⁽¹⁹⁾.

هذه هي المعاني الأساسية التي يدور حولها معنى الوضع والموضوع، وكما قال فتح الله سعيد: «والموضوع في اللغة مأخوذ من الوضع، وهي مادة تدل على مطلق جعل الشيء في مكان سواء كان ذلك بمعنى: الحط والخفض، أو بمعنى الإلقاء والتثبيت في المكان»⁽²⁰⁾.

يشرح صاحب تاج العروس ارتباط معنى الموضوع بالتزام مكان الحمض عند العرب، قال: «والموضوعة الحَمْضُ عن ابن الأعرابي، وقال ابن السكيت: يقال هم أصحاب وضيعه، أي أصحاب حمض مقيمون لا يخرجون منه...»⁽²¹⁾.

وعليه فالمعنى اللغوي للموضوع هو:

(13) - أحمد رحمانى، م، س، ص 22.

(14) - ابن منظور، م، س، م 6/ج 54/ ص 4857-4858.

(15) - عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط 2: 1411هـ-1991م، ص 21.

(16) - ابن منظور، م، س، ج 6/ج 54/ ص 4858.

(17) - م، ن، م 6/ج 54/ ص 4861.

(18) - الزبيدي، م، س، ج 22/ ص 335.

(19) - م، ن، ج 22/ ص 335.

(20) - عبد الستار فتح الله سعيد، م، س، ص 20.

(21) - الزبيدي، م، س، ج 22/ ص 340.



هذا توصل إلى تحديد مصطلح الموضوع بالشكل التالي قال: «وعند علماء التفسير: القضية التي تعددت أساليبها وأماكنها في القرآن الكريم، ولها جهة واحدة تجمعها، عن طريق المعنى الواحد، أو الغاية الواحدة»⁽²⁷⁾.

بالنسبة لعبد الستار فتح الله سعيد الموضوع هو قضية نستشفها من القرآن، لهذا جاء تعريفه له بذلك الشكل، ولكن هنا من يرى أن القضية تأتي بما من خارج النص لا من داخله، لذا نجد مصطفى مسلم يختلف في تعريف الموضوع عن تعريف فتح الله سعيد، فيقول: «وفي الاصطلاح قضية أو أمر متعلق بجانب من جوانب الحياة في العقيدة أو السلوك الاجتماعي أو مظاهر الكون تعرضت لها آيات القرآن الكريم»⁽²⁸⁾.

وعليه فالموضوع يستقى ويستشف من خارج النص القرآني حسب التعريف الثاني، لا من داخله حسب التعريف الأول. بقي لنا الآن أن نلخص في التعريف الاصطلاحي لهذا المركب الوصفي "التفسير الموضوعي".

1-3- مصطلح التفسير الموضوعي:

عرف عبد الستار فتح الله سعيد التفسير الموضوعي فقال: «هو علم يبحث في قضايا القرآن، المتحددة معنى أو غاية، عن طريق جمع آياتها المتفرقة، والنظر فيها، على هيئة مخصوصة، بشروط مخصوصة، لبيان معناها واستخراج عناصرها، وربطها برباط جامع»⁽²⁹⁾. هذا التعريف نموذج ينبغي الوقوف معه ومساءلته حول بعض الإشكاليات، منها مثلاً: هل التفسير الموضوعي علم؟ لقد انتقد زياد خليل الدماغين هذا الاتجاه، ورد على فتح الله سعيد بأن التفسير الموضوعي إنما هو منهج من مناهج التفسير ولا يمكن لنا التسوية بين العلم والمنهج، لأن المنهج وسيلة والعلم غاية⁽³⁰⁾.

بالإضافة إلى ذلك، من أين نستقي هذه القضايا والموضوعات التي نريد دراستها من خلال القرآن الكريم؟ هنا نقف أمام مجموعة من التعاريف الاصطلاحية كلها تشير إلى أن الموضوعات هي عبارة عن قضايا القرآن، أي أنها تستخرج من القرآن، ولهذا نجد أن تطبيقات هذا الاتجاه تذهب إلى موضوعات مستقاة من القرآن، ففتح الله سعيد مثلاً يدرس: الوحدةانية والتوحيد في القرآن الكريم، المعية في ضوء القرآن، التبعية في ضوء القرآن، العلم والعلماء، الآخرة ومشاهدها...

ومن جهة أخرى نجد محمد باقر الصدر يذهب إلى أن الموضوعات تستقى من الواقع ومن الحياة البشرية، يقول: «فاصطلاح الموضوعي... بمعنى أنه يبدأ من الموضوع والواقع الخارجي، ويعود إلى القرآن الكريم، والتوحيدي، باعتبار أنه يوحد بين التجربة البشرية وبين القرآن الكريم...»⁽³¹⁾.

(27)-م،ن، ص 20.

(28)- مصطفى مسلم، م،س، ص 16.

(29)- عبد الستار فتح الله سعيد، م،س، ص 20.

(30)- زياد خليل الدماغين، التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، دار عمار، عمان، الأردن، ط1: 1428هـ-2007م، ص21.

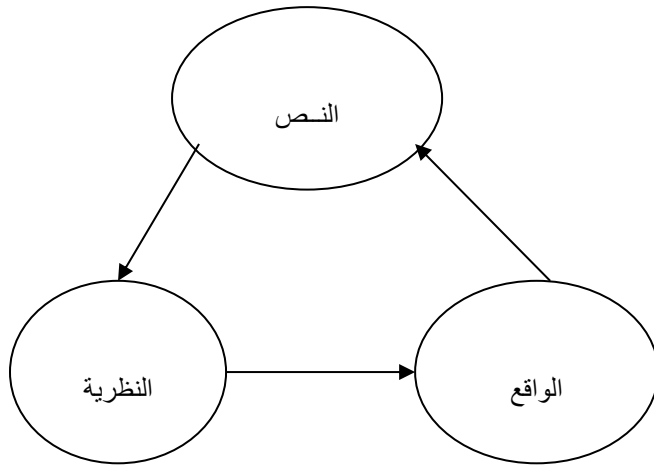
(31)- محمد باقر الصدر، السنن التاريخية في القرآن، أعاد صياغته: محمد جعفر شمس الدين، دار المعارف للمطبوعات، دمشق، ط: 1409هـ-1989م، ص



ويضيف بعد ذلك أن التفسير يكون موضوعيا «باعتبار أنه يختار مجموعة من الآيات تشترك في موضوع واحد، وهو توحيدي باعتبار أنه يوحد بين مدلولات هذه الآيات ضمن مركب نظري واحد، ليخلص بالتالي إلى تحديد إطار نظرية واضحة»⁽³²⁾. وعليه فمحمد باقر الصدر يعترف من جهة بأن الموضوع قد نأى به من النص، لكنه دائما يفضل الانطلاق من الواقع، ومصطلح التوحيدي عنده إنما لتوحيد الواقع مع النص، ولتوحيد النصوص مع بعضها البعض. لقد ذهب محمد باقر الصدر إلى التركيز على الانطلاق من الواقع، لأنه عندما عقد مقارنة بين التفسير والفقهاء، وجد بأن الفقه تطور وبقي فاعلا في حياة المسلمين لارتباطه بالواقع، واعتماده المنهج الموضوعي التوحيدي، بينما التفسير لم يرتبط بالواقع، واعتمد المنهج التجزيئي التحليلي.

قال محمد باقر الصدر: «ومن خلال المقارنة بين الدراسات القرآنية والدراسات الفقهية، نلاحظ اختلاف مواقع الاتجاهين على الصعيدين، فبينما انتشر الاتجاه الموضوعي وساد على الصعيد الفقهي منذ خطوات نموه الأولى...»⁽³³⁾، ثم يضيف: «وهذا كان ديدن الفقهاء حيث نجد أن وقائع الحياة تكاد تنعكس عليهم في واقع حياتهم المعاش، فصوروه من خلال ما طرحوه من قضايا بأشكال متعددة، عملوا على استنباط أحكامها وحلولها من مصادرها الأصلية في الشريعة المقدسة، وهذا يبرز بوضوح الاتجاه الموضوعي لدى هؤلاء الفقهاء على شكل جباية، مضاربة، مزارعة... لأنه يبدأ بالواقع القائم وينتهي إلى الشريعة في مقام التعريف على حكم هذا الواقع»⁽³⁴⁾.

فالفقيه إذن ينطلق من أسئلة ونوازل الواقع، ويذهب إلى النص ليعود ويستخرج الحكم لعلاج نوازل الواقع، فكيف يعمل المعني بمنهج التفسير الموضوعي حسب محمد باقر الصدر، يقول: «إن الدراسة الموضوعية هي تلك التي تطرح موضوعا من الموضوعات في أي حقل من حقول الإنسان والكون والحياة، وتتجه إلى درسه وتقييمه من زاوية قرآنية بهدف الخروج من خلاله بنظرية قرآنية محددة إزاءه»⁽³⁵⁾. إذن هذا هو التفسير الموضوعي عند باقر الصدر، يبدأ من الواقع ويذهب إلى النص يستخرج نظرية أو تصورا حول الموضوع ليعود للواقع لمعالجته حسب تلك النظرية أو ذلك التصور، وهذا الشكل يوضح العملية بالطريقة التالية:



(32) - محمد باقر الصدر، م، س، ص 37.

(33) - م، ن، ص 32-33.

(34) - م، ن، ص 37-38.

(35) - م، ن، ص 33.



الانطلاق من الواقع والعودة إلى النص، هي المسألة التي أثارت بعض الانتقادات، يقول الدماغين: «ليست الانطلاقة من الواقع هي الوجهة الوحيد في منهج التفسير الموضوعي، ولكن هناك انطلاقة أخرى مقابلة، تنطلق من القرآن وتتجه نحو الواقع»⁽³⁶⁾.

قوة الطرح الذي قدمه محمد باقر الصدر، خاصة عند مقارنته لعمل المفسر بعمل الفقيه، لم تترك مجالاً كبيراً للانتقاد، لهذا يتقبل الدماغين الانطلاق من الواقع، ثم يعود ليذكر بالانطلاق من النص، وهذا لهيمنة المنهج التجزيئي على فكر المفسرين، ولسيطرة النظرة العقدية، وعدم تقبل التغيير في الفكر والمنهج، لقد مثل الدماغين لما ذهب إليه بمسألة بناء التصور العقدي للإنسان المسلم والتي يجب أن تنطلق من النص، أما تحكيم الواقع البشري في النص فهذا ما لا يتقبله خليل الدماغين. وهذا لم يقله محمد باقر الصدر، ولا يمكننا تقويل الرجل ما لم يقله. إن الإشكال مع تعريف محمد باقر الصدر يتأتى من عدم الإشارة إلى التفسير الموضوعي المتعلق بالسورة الواحدة، في هذه الحالة - وكما هو معلوم - نحن نطلق من النص لنبحث فيه عن موضوع لسورة، والأمر نفسه مع قصص الأنبياء والتي تبقى موضوعات من الظاهر أنه لا يمكن الانطلاق عند دراستها من الواقع الخارجي.

لأجل هذه الأسباب، ولأجل إدخال التفسير الموضوعي المتعلق بموضوعات السور القرآنية ذهب بعض الباحثين إلى البحث عن تعاريف اصطلاحية أخرى. فمثلاً يقول أستاذنا أحمد رحمانى عن التفسير الموضوعي: «هو منهج ينهض بتفسير الآيات المتظافرة على إبراز خصائص موضوع محدد في القرآن كله أو في سورة منه مركزاً ومعبراً عن قضية محددة تتبلور عنها نظرية في قضية من قضايا الحياة أو تصور عن أمر من أمور الكون والملكوت»⁽³⁷⁾.

نستطيع أن نقول عن هذا التعريف بأنه يذهب في نفس اتجاه محمد باقر الصدر، لكنه يحاول أن يدخل النوع الثاني من التفسير الموضوعي، وهو التفسير الموضوعي للسورة القرآنية، وهذا ما أغفله الباقر.

لقد اهتم مصطفى مسلم بعلم المناسبات، ونبه إلى العلاقة المتينة التي تربطه بالتفسير الموضوعي، قال: «علم المناسبات وثيق الصلة بالتفسير الموضوعي، وبخاصة التفسير الموضوعي للسورة، وذلك لأننا نلاحظ أن الآية أو مجموعة الآيات تنزل في أسباب مختلفة [...] ولكننا عندما نقرأها نجد أن وحدة الموضوع يجمعها ومرمى الهدف والغاية من سياقها جميعها شيء واحد»⁽³⁸⁾.

هذه الصلة الوثيقة بين علم المناسبات والتفسير الموضوعي لم نجد لها حضوراً في التعريف الاصطلاحي لهذا النوع من التفسير. وهذه الإشكالية، تتوالى مع التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني، فصلاح عبد الفتاح الخالدي، ورغم اهتمامه بمسألة المصطلح القرآني، إلا أنه لم يقدم لنا تعريفاً اصطلاحياً يجمع هذه المتفرقات، ويدخل هذا اللون من التفسير الموضوعي في إطاره.

حاولت الأستاذة وافق صونيا أن تقدم تعريفاً أدخلت بين ثناياه علم المناسبات بهدف حل هذه الإشكالية، قالت: «التفسير الموضوعي منهج في تفسير القرآن يعمد إلى إبراز المناسبات بين النصوص القرآنية في السورة أو أكثر للخروج بوحدة موضوعية واضحة المعالم توصل إلى نظرية فيه أو على الأقل إلى تصور قرآني حوله يصب في مقصد أو أكثر من مقاصد القرآن ويحل مشاكل واقعية»⁽³⁹⁾.

(36) - زياد خليل الدماغين، م، س، ص 55.

(37) - أحمد رحمانى، م، س، ص 48-49.

(38) - مصطفى مسلم، م، س، ص 57.

(39) - صونيا وافق، دروس في التفسير الموضوعي - التنظير للمنهج - ، مكتبة اقرأ ، قسنطينة ، الجزائر، ط 1 : 1426 هـ - 2006 م، ج 1 / ص 9 .



هذه محاولات لتعريف التفسير الموضوعي، لها إيجابيات، ولها سلبيات ويبقى الانتقاد قائماً حولها، في انتظار التوصل إلى تعريف جامع شامل، وفي هذه الأثناء يبقى العمل الذي قدمه محمد باقر الصدر هو العمل المتصدر لمعظم الاجتهادات، لأنه حاول فك عقدة التفسير، وحل إشكالية عدم حضوره وفعاليته، ووصل إلى وجوب الانطلاق من الواقع، والذهاب إلى النص للتوصل إلى نظرية أو تصور لعلاج الواقع، وهكذا دواليك.

2- نشأة التفسير الموضوعي وتطوره:

اختلف الباحثون في نشأة التفسير الموضوعي، فهناك من قال بحداثة النشأة، وهناك من قال بقدمها، والفريق الأخير انقسم إلى اتجاهين : من يضيق في النشأة، و من يوسع فيها.

أما الذين قالوا بحداثة النشأة، فمنطلقهم أن التفسير الموضوعي مصطلح حديث لم يعرفه المتقدمون، وأن التأليف في هذا النوع جديد، حتى أن ضوابطه وقواعده وخطواته لم توضع إلا أخيراً. يقول الدماغين: «يجدر القول بأن التفسير الموضوعي هو من نتاج هذا العصر»⁽⁴⁰⁾. ثم يتوجه إلى الذين يعارضونه فيما ذهب إليه، ويقلل من عللهم، و استشهاداتهم، فيرد على الذي يذهب إلى أن نزول القرآن منجماً هو عين الموضوعية، لأن القرآن، كان ينزل بحسب الموضوعات و الأحداث و القضايا، فيأتي القرآن ليحل الإشكاليات ويرد على التساؤلات، ويحق الحق ويدفع الباطل.

ثم إن الدماغين يرد على من اعتبر تفسير القرآن بالقرآن بداية ظهور التفسير الموضوعي في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فيقول: «كذلك الأمر بالنسبة إلى قول من يقول إن التفسير الموضوعي بدأ في عصر الرسول صلى الله عليه و سلم، وهم يعنون بذلك تفسير القرآن بالقرآن»⁽⁴¹⁾.

يستمر الدماغين في رفض فكرة قدم النشأة، حيث يرد على القائلين بأن التأليف في الأشباه والنظائر، وإصلاح الوجوه والنظائر، أو مجاز القرآن أو غريب القرآن يعتبر بداية للتفسير الموضوعي.

قال: «ويبدو أن هذا لا يصلح أن يكون أصلاً تاريخياً لبداية التفسير الموضوعي ونشأته، وهذه الجهود مع ما لها من قيمة وأهمية، لا تدخل في نطاق التفسير الموضوعي للقرآن، والسبب أن هذه الجهود وإن عاجلت موضوعاً مفرداً، لكنها تفتقر إلى الرابط بين مفردات ذلك الموضوع وعناصره، وأهدافه ومقاصده، فضلاً عن كون المنهج الذي يحكمها ليس منهجاً تفسيرياً، وليس من غاياتها التعرف على موقف القرآن في الموضوعات التي درستها، ثم هي دراسات حول القرآن الكريم...»⁽⁴²⁾.

(40) - زياد خليل الدماغين، م، س، ص 27.

(41) - م، ن، ص 29.

(42) - م، ن، ص 30.



رغم رفض الدماغين لفكرة قدم النشأة إلا أنه يقول بوجود بعض البذور منها تفسر القرآن بالقرآن، وصولاً إلى عمل الجاحظ مثل "النار في القرآن" و "الملائكة في القرآن"، وغيرها من الأعمال، ثم بعد ذلك يستمر في التنقيب ويحاول الإجابة عن سبب عدم ظهور هذا الاتجاه قديماً فينقل كلام الفرواوي في ذلك، والذي يعيده إلى سببين هما: عدم ظهور مبدأ التخصص، وعدم الحاجة الماسة إلى هذه الدراسات، وهنا يعقب الدماغين بأن الأسباب الحقيقية هي: التقليد وانشغال العلماء بالمعارك المذهبية⁽⁴³⁾.

الذين قالوا بقدم نشأة التفسير الموضوعي اختلفوا في مدى استدلالهم بوقائع وأعمال تثبت قولهم، فهناك من توسع، وهناك من ضيق في هذه الأدلة.

يذهب عبد الستار فتح الله سعيد إلى قدم النشأة، قال: «التفسير الموضوعي قديم النشأة، وقد بدأ يسيرا ثم نما وتطور على مر العصور، مثل غيره من العلوم والفنون»⁽⁴⁴⁾، ثم يقوم بتقسيم مراحل نشأة وتطور التفسير الموضوعي إلى ما يلي:
أولاً: في العهد النبوي.

ثانياً: في عصر الصحابة و التابعين.

ثالثاً: بداية التدوين وتطوره.

رابعاً: الاختصاص محور التفسير الموضوعي الجديد.

في نفس الاتجاه يذهب صلاح عبد الفتاح الخالدي إلى الحديث عن بدايات التفسير الموضوعي عند السابقين، رغم تأكده من قبل أن التفسير الموضوعي مصطلح معاصر، إلا أن البذور كانت موجودة، وهذه البذور تتمثل فيما يلي:
أولاً: تفسير الرسول صلى الله عليه وسلم لبعض آيات القرآن.

ثانياً: ابن عباس يجمع بين آيات متعارضة في الظاهر.

ثالثاً: أفراد بعض علوم القرآن بمؤلفات خاصة⁽⁴⁵⁾.

وعلى نفس المنوال أكد مصطفى مسلم أن هذا المنهج معاصر إلا أن لبنايته كانت موجودة، يقول: «لم يظهر هذا المصطلح (التفسير الموضوعي) إلا في القرن الرابع هجري، عندما فُرت هذه المادة ضمن مواد قسم التفسير بكلية أصول الدين بالجامع الأزهر، إلا أن لبنايات هذا اللون في التفسير وعناصره الأولى كانت موجودة منذ عصر التنزيل في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم»⁽⁴⁶⁾.

وفي نفس الاتجاه يذهب أحمد رحماني للتأكيد على قدم النشأة، ولهذا يقوم بتقسيم مراحل هذه النشأة إلى ما يلي:

الإرهاصات: أولاً: مرحلة ما قبل التأليف الفقهي.

ثانياً: مرحلة التفسير الموضوعي بطريقة الفقهاء.

التأليف التطبيقي: أولاً: مرحلة التأليف الملتبس بالتفسير الموضوعي.

ثانياً: مرحلة ظهور علم المناسبات والتنبيه للوحدة الموضوعية للسورة.

(43) - م، ن، ص 33-34.

(44) - عبد الستار فتح الله سعيد، م، س، ص 28.

(45) - صلاح عبد الفتاح الخالدي، م، س، ص 32-35.

(46) - مصطفى مسلم، م، س، ص 17.



النضح و التنظير: أولاً : مرحلة وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية.

ثانياً: مرحلة التطبيق.

ثالثاً: التنظير (47).

هذا العمل الذي قام به أحمد رحماني يعتبر عملاً فذاً في مجال التأريخ لنشأة التفسير الموضوعي، خاصة عند إشارته إلى بعض المراحل التي كان بعض الباحثين في غفلة عنها، مثل مرحلة التنبيه للوحدة الموضوعية في السورة. إلا أن هذا التقسيم تقف أمامه بعض العقبات، منها مثلاً عدم الخروج من عقدة الارتباط بالفقه، لأن المقارنة التي قام بها محمد باقر الصدر بين الفقه والتفسير ما زالت مؤثرة وفاعلة، وللخروج منها ذهب أستاذنا إلى الحديث عن مرحلة ما قبل التأليف الفقهي، ومرحلة التفسير الموضوعي بطريقة الفقهاء، وهو بهذا العمل يجعل عمل الفقهاء ضمن العملية التفسيرية، أي أن الفقه محتوى في التفسير، رغم ما نعلمه من أن التفسير عند الفقهاء يعتبر جزءاً من عملهم لاستخراج الأحكام، لأنهم يتعاملون مع نصوص القرآن بالتفسير، ثم مع نصوص الحديث بالشرح، وهكذا ينقلب الوضع - عند أحمد رحماني - ويصبح الفقه داخل التفسير، لا العكس.

هذا المنحى المنهجي المتأثر بفلسفة محمد باقر الصدر، يريد أن يحل إشكالية تطور الفقه واستمراره، وتختلف التفسير وجموده، فكأن الفقه شكل من أشكال التفسير، وهذا قد يكون مقبولاً نوعاً ما.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التقسيم يذهب إلى الحديث عن التأليف التطبيقي، ثم في المرحلة الثالثة مرحلة النضح والتنظير يعيد عنصر مرحلة التطبيق، وهذا يشوش على القارئ فهم هذه المرحلة، لذا كان من الأحسن استعمال مصطلحات أخرى. ونحن سنسير عموماً على المنوال نفسه من تقسيم مراحل النشأة والتطور مع محاولة الخروج من تكرار كلمة التطبيق في كلا المرحلتين.

2-1- مرحلة الإرهاصات:

أولاً: تفسير الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن بالقرآن:

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يفسر بعض الآيات اعتماداً على آيات أخرى، وذلك جواباً على استفسارات الصحابة رضوان الله عليهم، وهذا ما أطلق عليه العلماء تفسير القرآن بالقرآن.

روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿ثُمَّ لِيُذْهِبَ غَمَّكُمُ الْمَوْتُ وَلِيُبَلِّغَكُمُ الْمَوْلَاتُ فِي مَوَالِيكُمْ﴾ [الأنعام: 82]، شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿ثُمَّ لِيُذْهِبَ غَمَّكُمُ الْمَوْتُ وَلِيُبَلِّغَكُمُ الْمَوْلَاتُ فِي مَوَالِيكُمْ﴾ [لقمان: 13]، إنما هو شرك عظيم» (رواه الشيخان).

فالرسول عليه الصلاة والسلام جمع بين آيتين أولاهما من سورة الأنعام والثانية من سورة لقمان، هذا العمل المتمثل في الجمع بين الآيات وفي تفسير القرآن بالقرآن هو بذرة من بذور التفسير الموضوعي، والظلم المذكور في سورة الأنعام ليس هو المعصية كما فهم الصحابة رضوان الله عليهم، وإلا لهلك معظم الناس، لأن الإنسان غير معصوم، وإنما الظلم المراد هنا هو الشرك والعباد بالله، هذا هو الظلم الذي يهلك الإنسان

(47) - أحمد رحماني، م، س، ص 103-122.



إقامة حد الزنا على امرأة وضعت بعد زواجها بستة أشهر، يستدل أحمد العمري بهذا العمل معتبرا إياه لبنة من لبنات التفسير الموضوعي، ينقل العمري عن ابن حزم من كتابه الإحكام في أصول الأحكام: «أن عليا ذكّر عمر بن الخطاب بقوله تعالى: **رِ ي پ ن ن ن ن ن ن**»، [الأحقاف: 15]، مع قوله تعالى: **ر ه ه ه ه ه ه ه ه**»، [البقرة: 233]، فرجع عمر عن إقامة الحد»، ثم يشرح: «أي أن عمر بن الخطاب حكّم العادة الجارية، من أنه لا تلد المرأة لأقل من سبعة أشهر، فاعتبر ولادتها قبل ذلك قرينة لإقامة الحد عليها، لكن عليا -كرم الله وجهه- استدرك عليه [...] وفهم من الآيتين السابقتين مجتمعتين، أن مدة الحمل يمكن أن تكون ستة أشهر»⁽⁵⁵⁾.

وخلاصة القول أن جمع الآيات ورد بعضها إلى بعض كان منهجا معمولا به لدى الصحابة رضوان الله عليهم، سواء لفك إشكالات التعارض بين الآيات، أو للوصول إلى أحكام فقهية متناسقة مع روح الشريعة الإسلامية.

2-2- مرحلة التفسير الفقهي:

لا يمكننا بحال من الأحوال تجاوز العمل الذي قام به الفقهاء، حيث قسموا الفقه إلى كتب وأبواب، وأدرجوا تحت كل كتاب أو باب مجموعة من المسائل الفقهية المتعلقة بالعبادات أو المعاملات، وخلال هذا العمل كان أول ما قاموا به هو جمع النصوص القرآنية والحديثية المرتبطة بهذه المسائل بهدف استخراج أحكام فقهية عملية.

هذا العمل من صميم المنهج الموضوعي، لهذا نبه محمد باقر الصدر إلى سبب وعلّة تطور الفقه وجمود التفسير، وأرجع السبب إلى اعتماد الفقهاء على المنهج التوحيدي الموضوعي، بينما اعتمد المفسرون المنهج التجزيئي التحليلي.

يقول محمد باقر الصدر: «الفقه هو بمعنى من المعاني، تفسير للأحاديث [...] ونحن نعرف من البحث الفقهي أن هناك كتبا فقهية شرحت الأحاديث حديثا حديثا [...] غير أن القسم الأعظم من الكتب الفقهية في هذا المجال لم تتجه هذا الاتجاه، بل صنفت البحث إلى مسائل وفقا لوقائع الحياة، وجعلت في إطار كل مسألة الأحاديث التي تتصل بها، وفسرتها بالقدر يلقي ضوءا على تلك المسألة، ويؤدي إلى تحديد موقف الإسلام من تلك الواقعة [...] وهذا هو الاتجاه الموضوعي على الصعيد الفقهي»⁽⁵⁶⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل هذا العمل الموضوعي كان ثمرة عمل الفقهاء أم عمل المحدثين؟ إذا عدنا إلى العصور المتقدمة عند بداية التدوين فإننا سنجد بأن العالم يكون فقيها ومحدثا في الوقت نفسه، ولكن السؤال يبقى يلح علينا، كيف نشأت هذه العقلية الموضوعية لدى الفقهاء؟. والإجابة عن هذا السؤال تستدعي منا العودة إلى مرحلة تدوين الفقه والحديث. يقول مصطفى أحمد الزرقا: «وفي أوائل هذا العصر بدئ بتدوين الفقه تدوينا علميا مذهبيا، ومن أقدم كتبه كتب محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة الذي جمع مذهبه، وكتاب الموطأ لمالك بن أنس، وكتاب الأم للشافعي»⁽⁵⁷⁾.

يتضح الأمر جليا عندما نبحث عن العمل الذي قام به الإمام أبو حنيفة النعمان عندما شكّل هيئة دراسة لمعالجة مسائل الفقه واحدة تلو أخرى. يقول أحمد سعيد حوى حول طريقة أبي حنيفة في التدريس: «امتاز أبو حنيفة بطريق مبتكرة في التدريس والتفقيه كان لها دور في تكوين ونمو المذهب الحنفي كمدرسة مستقلة، إذ لم تكون طريقة أبي حنيفة هي الإلقاء على التلاميذ، بل كان طريقته طريق مدرسة، فإذا

(55) - أحمد جمال العمري، دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2: 1421هـ-2001م، ص50.

(56) - محمد باقر الصدر، م، س، ص 32.

(57) - مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، ط1: 1418هـ-1998م، ج1/ ص 190.



وردت عليه المسألة عرضها على التلاميذ ليبدلي كل منهم برأيه واجتهاده، ويسألهم عما عندهم فيها من الأدلة والآثار، فإذا أدلى كل منهم بدلوه عقب هو على آرائهم فبيّن الصواب بالحجة، ودفع غيره بالعقل والنقل، فكان بذلك مذهبه شورى بينهم لم يستبد فيه بنفسه دونهم، وقد يتناظرون في المسألة أياما حتى يستقر أحد الأقوال فيها، ثم يثبتها أبو يوسف القاضي في الأصول»⁽⁵⁸⁾.

ثم يضيف: «وهكذا كان يفعل أبو حنيفة في كل باب من أبواب الفقه يطرح الأبواب والمسائل ويناقشهم فيها ثم يصل بهم إلى الرأي الصواب فيدونونه، نقل الكوثري أن أصحاب أبي حنيفة الذين دونوا معه الكتب كانوا أربعين رجلا وكان في مقدمتهم أبو يوسف وزفر بن الهذيل»⁽⁵⁹⁾. ويتجلى الأمر أكثر من العمل الذي قام به الإمام مالك في الموطأ، لأنه أول كتاب في الحديث جمعه فقيه ومحدث على أبواب متتالية، جاء في تحقيق الموطأ: «فهذا هو الموطأ أصح كتاب في حديثه المسند في زمانه، بل تجاوز زمانه إلى أزمنة كثيرة، ومؤلفه الإمام مالك أول من صنّف في الحديث بالمدينة المنورة ورثه على الأبواب، ثم شاع ذكره وطار صيته في الآفاق»⁽⁶⁰⁾.

فمنهجية الجمع على أساس الوحدة الموضوعية بدأ بها الإمامان أبو حنيفة النعمان في العراق، ومالك بن أنس في المدينة، لهذا قال مصطفى مسلم: «وقد جمع الفقهاء هذه الآيات ذات الصلة بموضوع واحد في كتبهم الفقهية، فجمعوا ما يتعلق بالوضوء و التيمم تحت كتاب الطهارة واستنبطوا الأحكام الخاصة بها [...] وهكذا في سائر أبواب الفقه من العبادات والمعاملات والفرائض والسير، وكل ذلك لون من ألوان التفسير الموضوعي في خطواته الأولى»⁽⁶¹⁾.

إنها عبقرية فذة تلك التي اهتمت إلى هذه المنهجية في التعامل مع النصوص لاستخراج الأحكام الفقهية، لكن السؤال بعد ذلك هو لماذا لم يتأسى المفسرون بهذه المنهجية؟

يقدم لنا الباقر بعض الإجابات لهذه الظاهرة فيقول: «ومما ساعد على شيوع الاتجاه التجزيئي للتفسير... النزعة الروائية والحديثية للتفسير، حيث إن التفسير لم يكن في البداية إلا شعبة من الحديث بصورة أو بأخرى»⁽⁶²⁾. ثم يضيف: «التفسير كان بطبعه تفسيرا لفظيا للمفردات، وشرحا للمستجد من المصطلحات، وتطبيقا لبعض المفاهيم على أسباب النزول، ومثل هذه العملية لم يكن بإمكانها أن تقوم بدور اجتهادي مبدع»⁽⁶³⁾. إذن فالسبب في عدم انتقال النزعة الموضوعية من الفقه إلى التفسير، هو اعتماد التفسير على الرواية، خاصة وأنه كان جزءا من الحديث، ثم الطبيعة اللغوية للعملية التفسيرية، هذا التحليل قد يكون صائبا بعض الشيء، إلا أننا نتوقف أمام المفارقة التالية: الحديث الذي انتظم بشكل موضوعي عند المحدثين، ولا أدل على ذلك من عمل الإمام مالك في الموطأ وبعده البخاري و مسلم، كان السبب في بقاء التفسير يدور ضمن الحلقة المفرغة (المنهج التجزيئي)، هذا ما يصعب تقبله لأنه يوقعنا في تناقض بيزن.

(58) - أحمد سعيد حوى، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1423هـ-2002م، ص 59.

(59) - م، ن، ص 59-60.

(60) - الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس، رواية مصعب الزهري المدني، ت: بشار عواد المعروف، محمود خليل، مؤسسة الرسالة، ط3: 1418هـ-1998م، ج1/ ص 5.

(61) - مصطفى مسلم، م، س، ص 19.

(62) - محمد باقر الصدر، م، س، ص 31.

(63) - م، ن، ص 31.



فكيف بالحديث والفقهاء ينهجان المنهج الموضوعي بينما يبقى التفسير يدور في إطار المنهج التجريبي، هذا ما يحتاج إلى بحث ودراسة، لكن المؤكد هو أن الفقه تطور فعلا بسبب اعتماده المنهج الموضوعي وارتباطه بالواقع، وتوقف التفسير بسبب اعتماده المنهج التحليلي وابتعاده عن الواقع.

2-3- مرحلة التأليف الملتبس بالتفسير الموضوعي:

يمكن دراسة هذه المرحلة بالتنبيه على عنصرين، هما: التأليف في بعض علوم القرآن، ثم التنبيه إلى علم المناسبات والوحدة الموضوعية في السورة.

أولاً: التأليف في بعض علوم القرآن.

إذا عدنا إلى المراحل التي مرّ بها تدوين علوم القرآن فسنجد أنفسنا أمام زخم كبير من الروايات التفسيرية من بذور نشأة هذا العلم إلى نهاية القرن الثاني الهجري، هنا سنلاحظ كذلك ظهور بعض المؤلفات الخاصة بمباحث في علوم القرآن، وكلها جمع لروايات تفسيرية متعلقة بمجال معين، كالمكي، والمدني، والناسخ والمنسوخ والوجوه والنظائر، والآيات المتشابهات (64).

فمن الكتب المطبوعة في علم الوجوه والنظائر كتاب "مقاتل بن سليمان" (ت 150هـ)، وكتاب "هارون الأعون" (ت 170هـ)، وكتاب "يحيى بن سلام" (ت 200هـ) بعنوان "التصريف" (65). واستمرت الكتابة في القرن الثالث الهجري في أنواع علوم القرآن، منها مثلاً "فضائل القرآن" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت 276هـ) ... (66).

هناك من الباحثين من اعتبر التأليف في بعض المباحث القرآنية مرحلة متطورة من مراحل نشوء التفسير الموضوعي، وطبعاً هناك من رفض هذه الفكرة من الأساس. من الذين يوافقون هذا الرأي عبد الستار فتح الله سعيد، يقول: «ألف قتادة السدوسي (118هـ) كتاباً في الناسخ والمنسوخ [...] وألف معمر بن المتين (209هـ) كتابه "مجاز القرآن" تحدث فيه عن الآيات التي بينها رابطة عامة [...] وألف أبو محمد بن قتيبة (276هـ) كتابه "تأويل مشكل القرآن" [...] وقد ألحق بكتابه باباً في "الألفاظ القرآنية الواحدة التي تأتي على معان متعددة" ويورد معها الآيات الكريمة مثل لفظ القضاء-الهدى-الأمة...» (67).

ويضيف معقبا: «وهذا ضرب من التفسير الموضوعي في مرحلته الأولى، وربما كان النواة التي بنى عليها بعض العلماء بعده مثل أبي بكر السجستاني (330هـ) الذي ألف كتاب "نزهة القلوب في غريب القرآن"، والراغب الأصفهاني (502هـ) الذي ألف كتابه العظيم "مفردات القرآن" [...]، ثم ألف ابن القيم (751هـ) كتابه الشهير "التبيان في أقسام القرآن" ...» (68).

إذا تفحصنا جيداً ما ذهب إليه عبد الستار فتح الله سعيد فسنجد أن التأليف في بعض علوم القرآن لا يعد كله من قبل التأليف في التفسير الموضوعي، خاصة مثلاً مع مباحث مثل الناسخ والمنسوخ، وإنما الذي يعد أقرب إلى التفسير الموضوعي هو المباحث المتعلقة بالألفاظ القرآنية، ولهذا ركّز فتح الله على كتاب "تأويل مشكل القرآن" الذي فيه باباً في الألفاظ القرآنية الواحدة التي تأتي على معان متعددة.

(64) - مساعد بن مسلم بن ناصر الطيار، المحرر في علوم القرآن، دار ابن الجوزي، ط 1: 1427هـ-2006، ص 33، 38.

(65) - م، ن، ص 38.

(66) - م، ن، ص 39.

(67) - عبد الستار فتح الله سعيد، م، س، ص 30-31.

(68) - م، ن، ص 31.



لهذا نجد مصطفى مسلم يركز على هذه المسألة عندما يقول: «وقد أخذت هذه الدراسات الموضوعية اتجاهها آخر في نفس الوقت وهو الاتجاه اللغوي وذلك بتتبع اللفظة القرآنية ومحاولة معرفة دلالاتها المختلفة فقد ألف مقاتل بن سليمان كتاباً سماه "الأشباه والنظائر في القرآن الكريم"، وذكر فيه الكلمات التي تحددت في اللفظ واختلفت دلالاتها حسب السياق في الآيات الكريمة...» (69).

هذا رأي مقبول عند الحديث عن تطور التفسير الموضوعي، لأن التفسير الموضوعي ولو كان متعلقاً بموضوع ما فإنه يحتاج إلى تحديد المصطلحات والألفاظ الأساسية بداية، ثم يذهب إلى دراسة الموضوع بتفرعاته.

لكن الحديث عن اعتبار التأليف في مباحث أخرى مثل: النسخ، المنسوخ، المكي والمدني، أسباب النزول، أقسام القرآن، أمثال القرآن، مجاز القرآن، إعجاز القرآن (70). و عد ذلك من التفسير الموضوعي غير مُسلم به، لأن هذه الدراسات إنما هي حول القرآن لا في القرآن.

هناك من رفض فكرة اعتبار التأليف في بعض علوم القرآن مرحلة من مراحل تطور التفسير الموضوعي، يقول الدماغين: «فكتب النسخ والمنسوخ، أو كتب غريب القرآن، جمعت الآيات المتعلقة بذلك الموضوع دون سواها، لتكون دعامة لغيرها من العلوم، فعلم النسخ عند من يقول به يحتاج إليه في موضوع الأحكام، وعلم غريب القرآن يحتاج إلى توظيفه في معرفة مدلول اللفظ، وهو ما لا يختص بآيات معينة، وكتب الإعجاز تعد دراسات وصفية تحليلية للنص القرآني كله...» (71).

يرفض الدماغين اعتبار التأليف في بعض علوم القرآن مرحلة من مراحل التفسير الموضوعي، لكنه من جهة أخرى يشيد بالعمل الذي قام به الجاحظ متابعاً في ذلك مصطفى الصاوي الجويني الذي يرى أن الجاحظ حقق بداية ذكية في منهج فهم القرآن فهما موضوعياً، ويمثل لذلك بدراسة لمواضيع منها "النار في القرآن"، "ما ذكر به الكلب في القرآن من مديح أو ذم"، وبعض أنواع العذاب المذكور في القرآن كالعذاب بالجراد والقمل والماء، وموضوع الملائكة في القرآن (72).

يعقب الدماغين بعد ذلك: «ويبدو القول بتفطن الجاحظ لهذا اللون من التفسير في وقت مبكر من تاريخ الدراسات القرآنية مقبولاً، إلا أن الجاحظ لم يقل، ولم يشر إلى أن تكون دراسته للموضوع في نسق تاريخي متكامل [...] إن ذلك النسق التاريخي المتكامل متطلب شاق للدرس القرآني، قيدت به المدرسة الأدبية نفسها، لتحقيق بغيتها الأدبية الفنية المتمثلة في إدراك إعجاز القرآن... والتعرف على الاستخدامات القرآنية لمعاني الكلمات ودلالاتها» (73).

يعقد الدماغين بعد ذلك مقارنة بين ما قام به ابن القيم عند حديثه عن أقسام القرآن وما قام به الجاحظ ويصل إلى أن الجاحظ كان أكثر وضوحاً وعمقاً وإدراكاً لفكرة التفسير الموضوعي من حيث تشكيل أفكاره النواة الحقيقية لهذا اللون من الدراسة القرآنية، ثم يعود ليؤكد مرة أخرى بأن هذا لم يأت من فراغ، لأن تصنيف أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام «تحت موضوعات محددة كأبواب الإيمان والطهارة

(69) - مصطفى مسلم، م، ص 20.

(70) - م، ص 20-21.

(71) - الدماغين، م، ص 30-31.

(72) - م، ن، ص 31.

(73) - م، ن، ص 32.



والصلاة... أثر في إحاطة القرآن بتلك النظرة الشمولية...»⁽⁷⁴⁾. وعليه، فإن الدماغين يعود إلى فكرة التجميع لدى المحدثين، خاصة عند الإمام مسلم (ت 261هـ) في جامعه الصحيح، وقد أشرنا من قبل أن هذا العمل، أول من قام به هو الإمام مالك (95-197هـ)، وكذا الإمام أبا حنيفة النعمان (80-150هـ) فيما يتعلق بالفقه، وهنا نجد أن الدماغين يتفق مع محمد باقر الصدر الذي يرى أن التأليف في علوم القرآن لا يعد ضمن مسار تطور التفسير الموضوعي، بخلاف عمل الفقهاء عند تجميعهم للنصوص في أبواب لاستخراج الأفكار الفقهي

ثانيا: ظهور علم المناسبات والتنبه إلى الوحدة الموضوعية للسورة:

لا يعتبر فتح الله السعيد علم المناسبات من التفسير الموضوعي نهائيا، قال: «ليس من التفسير الموضوعي الكتب التي عنيت ببيان المناسبات بين الآيات والسور، لأن هذه المناسبات هي أمور التماسية اجتهادية»⁽⁷⁵⁾.

بينما مصطفى مسلم يذهب إلى عكس ذلك، قال: «علم المناسبات وثيق الصلة بالتفسير الموضوعي، وبخاصة التفسير الموضوعي للسورة»⁽⁷⁶⁾. هذا الاختلاف يعود في الحقيقة أصلا إلى الاختلاف حول اعتبار التفسير الموضوعي للسورة نوعا من التفسير الموضوعي، فبعد الستار فتح الله سعيد لا يشير إلى هذا اللون، وإنما يركز على التفسير الموضوعي للموضوع القرآني فقط، وهذا واضح من خلال نماذجه التطبيقية. لكن مصطفى مسلم يحتفي احتفاءً كبيرا بالتفسير الموضوعي للسورة، ولهذا يعطي اهتماما كبيرا لعلم المناسبات لأنه يعد أصلا لهذا النوع.

وقد ظهر علم المناسبات على يد الإمام أبي بكر النيسابوري (ت 324هـ) في بغداد، وكان أبو بكر بن العربي (ت 543هـ) يشير إلى المناسبات في تفسيره "أحكام القرآن"، ومن المهتمين بها كذلك الإمام الرازي (ت 606هـ) في تفسيره "مفاتيح الغيب"، وعندما جاء الإمام الزركشي لجمع علوم القرآن في مؤلف واحد خص علم المناسبات بالدرس وضرب أمثلة عن المناسبات بين السور، ومن بين الآيات في السورة الواحدة، إلى أن قام برهان الدين البقاعي (ت 885هـ) بتفسيره للقرآن كله على أساس فكرة المناسبات في عمله الضخم "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور"⁽⁷⁷⁾.

يؤكد أحمد رحماني على مرحلة التنبه للوحدة الموضوعية للسورة، ويعود بنا إلى التجربة التي قام بها الإمام الشاطبي في "الموافقات"، قال: «إن الشاطبي يحرص حرصا شديدا على ضرورة النظر في السورة كلها، بل يجعل الفهم الصحيح متوقفا على النظرة الكلية للسورة من حيث هي تعبير عن موضوع أو قضية واحدة»⁽⁷⁸⁾.

ثم يضيف: «من المعلوم أن كلا من الدكتور الفرماوي والدكتور مصطفى مسلم يعدان الرازي صاحب السبق إلى الحديث عن وحدة الموضوع في السورة [...] ولكن عند النظر في تفسير الرازي ومقارنته بالملاحظات التي أبداهها الشاطبي نجد المسألة واضحة في ذهن الشاطبي وضوحا

(74) -م، ن، ص 32-33.

(75) - عبد الستار فتح الله سعيد، م، س، ص 33.

(76) - مصطفى مسلم، م، س، ص 57.

(77) - مصطفى مسلم، م، س، ص 66-67.

(78) - أحمد رحماني، م، س، ص 117.



كاملا، أما الرازي فإنه يمس الوحدة مسا خفيفا لا يؤدي بالفكرة إلى الحمل المفضي إلى ولادة فكرة الوحدة الموضوعية كما تجلت عند الشاطبي»⁽⁷⁹⁾.

والشاطبي لم يكتف بالحديث النظري، وإنما طور نظريته على سورة المؤمنين ووصل إلى أنها نازلة في قضية واحدة وإن اشتملت على معان كثيرة⁽⁸⁰⁾. ويشير أستاذنا أحمد رحماني بعد ذلك إلى عمل ابن تيمية (ت 728هـ)، قال: «قد نبه على وحدة السورة ومثل لذلك بسورة البقرة، على أن ابن تيمية يصلح مثالا لدرس التناسب بين الآيات لا الوحدة الموضوعية»⁽⁸¹⁾.

وهكذا فإن التنبيه للوحدة الموضوعية للسورة هي خطوة أخرى بعد ظهور علم المناسبات في طريق تشكل وظهور التفسير الموضوعي.

2-4- مرحلة التنظير:

يسمى أستاذنا أحمد رحماني هذه المرحلة بمرحلة النضح والتنظير، ويضع لها ثلاث عناصر جزئية:

1- مرحلة وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية.

2- مرحلة التطبيق.

3- مرحلة التنظير.

ونحن سنسير على المنوال نفسه، إلا أننا سنتوسع قليلا في ذكر الأسباب التي أوصلت التفسير الموضوعي إلى هذه المرحلة، مرحلة التنظير.

أولا: وضع الفهارس التفصيلية للآيات القرآنية:

يعتبر الأستاذ أحمد رحماني هذه المرحلة نتيجة للعمل الذي قام به الراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، في كتاب بعنوان "مفردات القرآن"⁽⁸²⁾، والحق يقال أن العمل الذي أنجزه الراغب يعد عملا فذاً، إلا أنه يصلح ليكون تمهيدا وتوطئة للتفسير الموضوعي المتعلق بالمصطلح القرآني، وليس تمهيدا للتفسير الموضوعي للمواضيع القرآنية.

مع ملاحظة أن أستاذنا أحمد رحماني عندما يأتي إلى الحديث عن أنواع التفسير الموضوعي لا يشير إلى التفسير المتعلق بالمصطلح القرآني، وهو في هذا الصنيع يوافق مصطفى مسلم، وفتح الله سعيد وغيرهما. وإنما الذي بدأ بالاهتمام بهذا النوع هو صلاح عبد الفتاح الخالدي، وقبله نجد أستاذه أحمد حسن فرحات.

ثم إن أحمد رحماني بعد ذلك يشير إلى ما قام به أحد المستشرقين وهو "جون لا بوم" صاحب كتاب "تفصيل آيات القرآن الحكيم"، هذا الكتب الذي قسمه صاحبه إلى ثمانية عشر بابا بالشكل التالي:

(79) - أحمد رحماني، م، س، ص 118.

(80) - م، ن، ص 118.

(81) - م، ن، ص 119.

(82) - م، ن، ص 120.



- | | |
|---------------------------|-----------------------|
| 10-الدين. | 1-التاريخ. |
| 11-العقائد. | 2-محمد صلى عليه وسلم. |
| 12-العبادات. | 3-التبليغ. |
| 13-الشريعة. | 4-بنو إسرائيل. |
| 14-النظام الاجتماعي. | 5-التوراة. |
| 15-العلوم والفنون. | 6-النصارى. |
| 16-التجارة. | 7-ما وراء الطبيعة. |
| 17-علم تهذيب الأخلاق. | 8-التوحيد. |
| 18-النجاح ⁸³ . | 9-القرآن. |

وقام إدوارد مونتيه بالاستدراك عليه، وأما محمد فؤاد عبد الباقي فقام بترجمته إلى اللغة العربية. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن من أين جاءت فكرة هذا المعجم لهذا المستشرق؟ ومع غياب الدراسات حول هذه المسألة، فإن الإجابة قد تعود إلى أن الغرب وبعد الثورة الصناعية، وبعد انتشار أفكار آدم سميث خاصة منها فكرة تقسيم العمل، قد أصبح ينظر إلى الحياة على أساس القطاعات المختلفة، إن تقسيم الموضوعات إلى مسائل معروفة لدى المسلمين مثل: محمد صلى الله عليه وسلم، التبليغ، التوحيد، القرآن، العبادات، الدين، العقائد، الشريعة، ليس غريباً، لكن أن نضيف لذلك مجالات أخرى مثل: التاريخ، النظام الاجتماعي، العلوم والفنون، التجارة، النجاح، هذا ما لا يمكن لنا أن نجدّه عند المتقدمين من المسلمين. ويتضح الأمر أكثر عندما نعلم أن المعجم الذي أنجزه محمد فؤاد عبد الباقي "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم"⁸⁴، ما هو إلا نتيجة التأثير بعمل المستشرقين والمتمثل في "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث".

ورغم الملاحظات حول عمل جون لابوم مثل تعسفه في حشر بعض الآيات مع بعضها، إلا أنه وكما يقول مصطفى مسلم: «خطوة مفيدة للباحث في لم شتات موضوع من الموضوعات القرآنية»⁽⁸⁵⁾. وهذا ما يؤكد تأثير الجهد الاستشراقي في بلورة الدراسة الموضوعية للنصوص القرآنية.

بعد العمل الذي قام به محمد فؤاد عبد الباقي ظهرت جهود أخرى تصب في المجال نفسه، منها مثلاً:

⁸³- جون لابوم، تفصيل آيات القرآن الحكيم، ويليه المستدرك لإدوارد مونتيه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1969م، ص452-460.

⁸⁴- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، دار الحديث، القاهرة، (د،ت).

⁽⁸⁵⁾- مصطفى مسلم، م،س، ص 22.



1-معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية.

2-المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم لصبحي الرؤوف عصر.

3-المعجم المفهرس لمعاني القرآن العظيم، من إعداد: محمد بسام رشدي الزين، وإشراف: محمد عدنان سالم.

ثانيا: التطبيق:

يشير أحمد رحماني في هذه المرحلة إلى تفسير محمد عبده ورشيد رضا خاصة عندما يبنهون إلى الوحدة الموضوعية للسورة، والملاحظة نفسها مع تفسير محمد الطاهر بن عاشور "التحرير والتنوير" (86).

وبعد ذلك يشير إلى موضوع "العرب في القرآن" للشيخ عبد الحميد بن باديس، وفي الحقيقة فإن عمل عبد الحميد بن باديس يعتبر رائداً بآتم معنى الكلمة، ولم يأت من فراغ، إنما من واقع اجتماعي يرضخ تحت نير الاستعمار الذي نشر أفكارا تحط من قيمة العربي والمسلم، فكان هذا الرد من ابن باديس لتصحيح الكثير من التصورات لدى المسلمين ولدى غيرهم.

ثم إن عمل ابن باديس جاء نتيجة منطقية لتفسيره للقرآن كاملاً، فبعدما انتهى من تفسير القرآن، أحس بأن مجموع الآيات التي تناولت هذا الموضوع تستحق تجميع عناصرها وبلورتها في وحدة واحدة دفاعاً عن العربية والإسلام، وإصلاحاً للتصورات العامة حول العرب، خاصة منها مقولة ابن خلدون "إذا عربت خربت" والتي استغلها الاستعمار للتهوين من قيمة الجنس العربي، ومحاربة اللغة العربية ومنع الناس من تعلمها و تعليمها.

وعليه فهذا هو الواقع (حسب باقر الصدر) الذي يدفع الباحث والعالم المسلم للعودة إلى النص لمواجهة التصورات والمفاهيم الخاطئة ولتصحيح الكثير من الآراء، وللخروج بنظرة موضوعية تعيد الحق إلى نصابه.

إن عمل ابن باديس يعد نموذجاً رائداً لتطبيق نهج التفسير الموضوعي في تفسير القرآن في هذا العصر، ولا يمكن لنا أن نتحدث عن تطبيقات سابقة لعمل ابن باديس إلا إذا أثبت التحقيق والبحث غير ذلك.

ثم إن الباحثين بعد ذلك قد ألفوا في مواضيع عديدة، منها مثلاً "الصبر في القرآن" للشيخ يوسف القرضاوي، و"اليهود في القرآن" لعزت دروزة، وغيرها.

ثالثا: التنظير:

يذهب أستاذنا أحمد رحماني إلى القول بأن التنظير للتفسير الموضوعي بدأ على يد الإمام الشاطبي، وهذا قد يصدق بعض الشيء على التفسير الموضوعي للسورة، لكنه لا يصدق على جميع أنواع التفسير الموضوعي.

(86) - أحمد رحماني، م، س، ص 121.



ثم يعود إلى العمل التطبيقي للشيخ عبد الحميد بن باديس، ويقارنه بما قدمه أمين الخولي، على اعتبار أن أمين الخولي قد أشار إلى التفسير الموضوعي في الأربعينيات، وكل هذه الآراء تحتاج إلى البحث والتنقيب لإثباتها أو نفيها⁽⁸⁷⁾. يبقى أن ظهور التنظير بالشكل المعروف ليس له تحديد تاريخي دقيق وإنما المعلوم أن هناك دراسات في التفسير الموضوعي، وإن لم على درجة كبيرة من العمق وعلى درجة كبيرة من المستوى، وإنما بدأت ببعض الآراء تقوم على فكرة الموضوع، والتجميع، والتفصيل، ثم تطورت هذه الطروحات حتى وصلت إلى قمة الإبداع في العمل الذي قام به محمد باقر الصدر في كتابه "السنن التاريخية في القرآن".

هناك كتب ودراسات ظهرت قبل ظهور محاضرات محمد باقر الصدر، منها ما يلي:

- 1- التفسير الموضوعي للقرآن، لأحمد السيد الكومي.
- 2- البداية في التفسير الموضوعي، لعبد الحق الفرماوي.
- 3- الوحدة الموضوعية في القرآن، لمحمد محمود حجازي.
- 4- المدخل إلى التفسير الموضوعي، لعبد الستار فتح الله سعيد.
- 5- السنن التاريخية في القرآن، لمحمد باقر الصدر.
- 6- مباحث في التفسير الموضوعي، لمصطفى مسلم.
- 7- التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، لصلاح عبد الفتاح الخالدي.
- 8- التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقاً، لأحمد رحمانى.

ونحن إذا تتبعنا عناوين هذه الكتب سوف نلاحظ وبلا ريب التدرج في التنظير والبداية المحتشمة لهذا العمل التنظيري، ولا أدل على ذلك من استعمال لفظ: البداية، ثم المدخل، ثم مباحث، وأخيراً عندما نقارن بين عنوان كتابي الخالدي وأحمد رحمانى نجد الفرق بينهما ظاهراً، فالخالدي مازال متشككاً خاصة عندما يستعمل جملة "بين النظرية والتطبيق"، أما الأستاذ أحمد رحمانى فيستعمل جملة "نظرية وتطبيقاً"، حتى يؤكد بأن هذا النوع من التفسير قد استوى على سوقه من الناحية التطبيقية ومن الناحية النظرية كذلك.

(87) - أحمد رحمانى، م، س، ص 121.



3- أنواع التفسير الموضوعي:

إذا تتبعنا تطور الحديث في أنواع للتفسير الموضوعي، فإننا سنجد أن الأمور لم تكن واضحة كل الوضوح منذ البداية، فهذا فتح الله سعيد والذي طُبع كتابه "المدخل في التفسير الموضوعي" سنة 1986، يقسم التفسير الموضوعي باعتبار الرابطة إلى نوعين: النوع الأول: التفسير الموضوعي العام، وهو الذي بين أطراف موضوعه وحدة في الغاية فقط، وليس في أصل المعنى، ويضرب لذلك مثال أحكام القرآن، أقسام القرآن...، وخلال الحديث عن هذا النوع يبين رفضه لما يسمى بالوحدة الموضوعية في القرآن كله، أو سورة منه⁽⁸⁸⁾، لهذا يقول: «وأرى - والله أعلم- أن هذا الضرب من الدراسات لا يدخل في التفسير الموضوعي»⁽⁸⁹⁾. ثم يأتي إلى النوع الثاني ويسميه التفسير الموضوعي الخاص، وهو الذي يقوم على وحدة المعنى والغاية بين أطرافه وأفراده، فتكون الرابطة بينها خاصة وقريبة، ويضرب لذلك مثلا: موضوع "اليهود في القرآن"، و"الصبر في القرآن"⁽⁹⁰⁾.

وعندما جاء للحديث عن مناهج التفسير الموضوعي قدم لنا تقسيما آخر وهو التفسير الموضوعي الوجيز (عندما يكون مقالة أو خطبة، أو حديثا إذاعيا)، والتفسير الموضوعي الوسيط وفيه يعرض الباحث الموضوع من خلال سورة (مثل العقيدة في سورة الشورى)، أو من خلال مجموعة سور، أو من خلال القرآن كله (مثل التوحيد، المعية، التبعية، العلم في القرآن الكريم)، ثم التفسير الموضوعي البسيط، وهو الذي يقوم على الاستقراء، والإحصاء الشامل لموضوع، فيجمع المفسر آياته كلها⁽⁹¹⁾. فكان فتح الله سعيد يرى أن اسم الموضوع محدد مسبقا في الوسيط، أما في البسيط فالموضوع يأتي تباعا بعد جمع الآيات.

وكل هذه التقسيمات خاصة الأخيرة والتي تعتمد على حجم المجال (وجيز-وسيط-بسيط)، إنما تنم عن ضبابية وتداخل في ما بين هذه الأقسام، وهذا الشيء طبيعي في تطور العلوم والمناهج. وفي الأخير، وعند الحديث عن نشأة وتطور التفسير الموضوعي يصل فتح الله سعيد إلى أن التفسير الموضوعي منحصر في نوع واحد، يقول: «وعلى هذا يتحدد مصطلح التفسير الموضوعي الآن في هذا النوع الخاص، الذي يتلخص منها موضوعا واحدا»⁽⁹²⁾.

خلاصة القول أنه يأخذ بعين الاعتبار التفسير الموضوعي المتعلق بالموضوع ولا يأخذ بالذي يتعلق بالسورة ولا بالمصطلح.

إذا نظرنا إل من جاء بعده، كمصطفى مسلم مثلا، والذي طبع كتابه سنة 1989م، فإننا سنلاحظ تطورا في تفريع التفسير الموضوعي إلى أنواع. فعند حديثه عن ألوان التفسير الموضوعي نجده يتحدث عن اللون الأول، وبدون أن يعطي له اسما، فيقول عنه: «أن يتتبع الباحث لفظة من كلمات القرآن ثم يجمع الآيات التي ترد فيها اللفظة [...] يحاول استنباط دلالات الكلمة من خلال استعمال القرآن الكريم

(88)- فتح الله سعيد، م، س، ص 24-25.

(89)- م، ن، ص 25.

(90)- م، ن، ص 25.

(91)- م، ن، ص 26-27.

(92)- م، ن، ص 33.



لها»⁽⁹³⁾. ثم يضيف قائلاً عن اللون الثاني: «تحدد موضوع ما يلحظ الباحث تعرض القرآن له بأساليب متنوعة في العرض والتحليل والمناقشة والتعليق»⁹⁴.

ويبدو أن الأمور لم تكن واضحة عند مصطفى مسلم بمثل وضوحها عند فتح الله سعيد بخصوص هذا اللون، فهو يعتبر أن ما كتب في إعجاز القرآن وأمثال القرآن داخلًا في هذا اللون، وهذا خطأ تجنبه فتح الله سعيد، قال مصطفى مسلم: «ولقد كثرت المؤلفات قديماً وحديثاً في هذا اللون من التفسير الموضوعي فما كتب: إعجاز القرآن والناسخ والمنسوخ في القرآن وأحكام القرآن وأمثال القرآن ومجاز القرآن... قديماً إلا أمثلة ناطقة على أهمية هذا اللون من التفسير عند السلف الصالح من علماء هذه الأمة، وكذلك الموضوعات المختلفة المعاصرة المتعلقة بمجالات المعرفة المختلفة [...] سواء كانت هذه المجالات مما يتعلق بالكون المحيط بالإنسان من أرض وسماوات [...] أو مما يتعلق بالإنسان خلقه وتكوينه [...] أو بالحياة الاجتماعية...»⁽⁹⁵⁾. وعليه، فأمثال القرآن وأقسام القرآن في الحقيقة ليست من التفسير الموضوعي، وإنما الذي يدخل في التفسير الموضوعي إنما هي الموضوعات المختلفة المعاصرة المتعلقة بالمجالات المعرفة المختلفة فقط.

اللون الثالث يتعلق بالسورة القرآنية حيث يبحث عن الهدف الأساسي من السورة الواحدة، ويكون هذا الهدف هو محور التفسير الموضوعي في السورة⁹⁶.

ما يلاحظ هنا أن مصطفى مسلم وضحت لديه ألوان التفسير الموضوعي، وتحددت في ثلاثة ألوان فقط، بخلاف فتح الله الذي أغرق نفسه في تقسيمات مختلفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ تقبل مصطفى مسلم للنوع المتعلق بالسورة، والذي رفضه فتح الله سعيد، ثم إن فتح الله لم يتحدث عن التفسير المتعلق بالمفردات القرآنية، ولكن مصطفى مسلم اعتبرها لونا من ألوان التفسير الموضوعي. ورغم هذا الوضوح عند مصطفى مسلم إلا أنه لم يعط لهذه الألوان أسماء اصطلاحية.

بالنسبة لمحمد باقر الصدر، والذي صدر كتابه "السنن التاريخية في القرآن" سنة 1408هـ-1989م، ومع العلم أنه عبارة عن محاضرات أقيمت على كبار العلماء في الحوزة العلمية بقم سنوات السبعينيات. لا غرابة أن نجده يتناول بالدرس نوعاً واحداً فقط هو التفسير الموضوعي (التوحيدي) المتعلق بالموضوعات القرآنية المختلفة.

ومن الملاحظ كذلك أن كتاب صلاح عبد الفتاح الخالدي قد ظهر في 1997م، وكتاب أحمد رحمانى في سنة 1998م، إلا أن صلاح عبد الفتاح الخالدي تناول التفسير الموضوعي بالتقسيم إلى ثلاثة ألوان، بينما أحمد رحمانى لا يتعرض إلا إلى قسمين فقط. وقد أطلق الخالدي على هذه الأقسام اسم الألوان، ألوان التفسير الموضوعي⁽⁹⁷⁾، وهي على التوالي:

(93) - مصطفى مسلم، م، س، ص 23.

94 - م، ن، ص 23.

(95) - م، ن، ص 27-28.

96 - م، ن، ص 28.

(97) - صلاح عبد الفتاح الخالدي، م، س، ص 52.



1- التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.

2- التفسير الموضوعي للموضوع القرآني.

3- التفسير الموضوعي للسورة القرآنية.

والخالدي هنا يتابع خطوات أستاذه مصطفى سلم، والتي سماها بهذا الاسم، أما بالنسبة لأحمد رحماني فإنه لا يجعل التفسير الموضوعي إلا قسمين، أما الأول فأعطاه اسم التفسير التجميعي، والثاني اسم التفسير الكشفي.

يقول أحمد رحماني : «يفرق الدكتور عبد الحق الفرماوي بين منهجين في التفسير الموضوعي هما:

1- المنهج التجميعي التوحيدي.

2- المنهج الموضوعي السوري الذي ينطلق من الذي ينطلق من البحث في وحدة الموضوع في السورة الواحدة وهو الذي أسميناه هنا: منهج

التفسير الموضوعي الكشفي»⁽⁹⁸⁾. وعليه فمصطلح التجميعي من استعمال عبد الحق الفرماوي، أما مصطلح الكشفي فمن عند أحمد رحماني، وهذا الأخير لا يشير إلى مسألة المصطلح القرآني وربما يعود هذا إلى أنه لم تكن لديه القناعة التامة باعتباره نوعا من أنواع التفسير الموضوعي، رغم أن هناك من نبه إليه قبل ذلك خاصة مصطفى مسلم، و الذي لم يقدم لنا نموذجا تطبيقيا لهذا اللون رغم إشارته له. و خلاصة القول أن الحديث عن أنواع التفسير الموضوعي تطور من الإشارة إلى نوع واحد فقط إلى أن وصل إلى ثلاثة أنواع ، ونحن هنا سنختار الأسماء الاصطلاحية التي وضعها أستاذنا أحمد رحماني، فهذه الأنواع هي:

1- التفسير الموضوعي التجميعي.

2- التفسير الموضوعي الكشفي.

3- التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.

3-1- التفسير الموضوعي التجميعي:

يعرف فتح الله سعيد هذا النوع بالشكل التالي: «جمع الآيات الكريمة ذات المعنى الواحد، ووضعها تحت عنوان واحد، والنظر فيها بما يؤلف موضوعا واحدا، مستخرجا من الآيات الكريمة على هيئة مخصوصة»⁽⁹⁹⁾. نلاحظ في تعريف فتح الله سعيد عدم إشارته إلى المنطلق في تحديد الموضوعات هل هو النص أم الواقع، لهذا جاءت التطبيقات التي قدمها تدور حول موضوعات مستخرجة من القرآن، منها مثلا: الوحدانية، المعية، التبعية وغيرها.

وكما قلنا من قبل فإن محمد باقر الصدر يؤكد على الانطلاق من الواقع، رغم أنه لا يهمل رؤية الذين يلتزمون النص، لأن الموضوعية في رأيه تحتل معنيين، الأول بمعنى أن الموضوع يبدأ من الواقع الخارجي (الوضع الخارجي) وكذلك المعنى الثاني حيث يرى أن كون التفسير

(98) - أحمد رحماني، م، س، ص 104.

(99) - فتح الله سعيد، م، س، ص 33.



موضوعيا، باعتبار أنه يختار مجموعة من الآيات تشترك في موضوع واحد⁽¹⁰⁰⁾. وعليه فمحمد باقر الصدر لا يلغي المعنى الثاني، ولكنه يؤكد دائما على المعنى الأول، والذي استخرجه من عمل الفقهاء.

الانطلاق من النص في تحديد الموضوعات نجده حاضرا في تعريف مصطفى مسلم، رغم أنه يتدارك في آخر الأمر هذه المسألة، قال عن اللون الثاني: «تحديد موضوع ما يلحظ الباحث تعرض القرآن الكريم له بأساليب متنوعة في العرض والتحليل والمناقشة والتعليق... وهذا اللون من التفسير الموضوعي هو المشهور في عرف أهل الاختصاص»⁽¹⁰¹⁾، ثم يضيف: «وكذلك الموضوعات المختلفة المعاصرة... حيث ربطها الباحثون بالقرآن الكريم»⁽¹⁰²⁾. والمثال التطبيقي الذي قدّمه مسلم لهذا النوع هو الألوهية من خلال القرآن الكريم، وعليه فرغم التأكيد على أن المنطلق قد يكون من مجالات الحياة المتنوعة إلا أن التطبيق دائما يهيمن عليه النص.

ومحمد باقر الصدر ورغم ما يؤكد عليه كما ذكرنا، إلا أنه في تطبيقاته لا يخرج كثيرا عن هذا المنهج، وللنظر في تطبيقاته والموضوعات التي درسها هي: السنن التاريخية في القرآن، عناصر المجتمع في القرآن، القرآن والعلاقة الاجتماعية. فبالنسبة للموضوع الأول فلا ريب أن الانطلاقة كانت من النص، أما بالنسبة للمواضيع الأخرى فلا جدال في أنها من الواقع الفكري و الفلسفي. وهو هنا يحاول الرد على النظرية الماركسية، و التي كان لها الرواج الكبير و التأثير المتعظم في النخبة المثقفة في البلاد العربية و الإسلامية، فكان لزاما مواجهتها بنظريات في مستوى عال من الطرح الفلسفي لبيان الرؤية الإسلامية المستقاة من القرآن الكريم.

إذا عدنا إلى الخالدي فإنه عندما يتناول التفسير الموضوعي للموضوع القرآني يقدم تعريفا عاما، قال: «هذا اللون من التفسير الموضوعي يهتم بموضوعات القرآن العامة، حيث يختار الباحث أحد هذه الموضوعات، وينظر في آيات القرآن التي عرضته، ويستخرج منها الدلالات المختلفة»⁽¹⁰³⁾. ثم يضرب لذلك أمثلة منها: نظام الحكم من خلال القرآن، الظلم والظالمون كما تحدث عنهم القرآن، الصبر في القرآن، طريق الدعوة في القرآن، الشخصية اليهودية من خلال القرآن.

وعليه فالخالدي يرى أن المنطلق هو النص عموما، إلا أن أحمد رحمانى المتأثر بمحمد باقر الصدر يقدم تعريفا آخر يركز فيه على النتيجة المرجوة لا على المنطلق، يقول: «ومن هنا آثرنا منهج التفسير الموضوعي التجميعي بأنه منهج يقوم بسبر أغوار الموضوعات من خلال القرآن الكريم كله للخروج بنظرية فيه أو تصور حوله»⁽¹⁰⁴⁾. وهو هنا يغفل الحديث عن الواقع لأنه تناوله بإسهاب في حديثه عن خصائص التفسير الموضوعي، ويركز على النظرية والتصور التي يجب أن يتوصل إليها الباحث.

(100) - محمد باقر الصدر، م، س، ص 37.

(101) - مصطفى مسلم، م، س، ص 27.

(102) - م، ن، ص 28.

(103) - الخالدي، م، س، ص 54.

(104) - أحمد رحمانى، م، س، ص 57.



وأحمد رحماني يقدم لنا تطبيقاً لهذا النوع، وهو "الران في القرآن"، وهذا النموذج يصلح لأن يكون تفسيراً موضوعياً للمصطلح القرآني لا للتفسير الموضوعي للموضوع القرآني. كما قدم لنا موضوع "اليتيم في خلال القرآن الكريم" و"حقوق الطفل من خلال القرآن الكريم" (105)، وهما موضوعان ينطلقان من الواقع الذي تعيشه المجتمعات المعاصرة.

3-2- التفسير الموضوعي الكشفي:

لا يعتمد فتح الله سعيد هذا النوع من التفسير الموضوعي، قال: «وقد عد بعض العلماء في هذا النوع ما يسمى بالوحدة الموضوعية في القرآن كله، أو سورة فيه، بأن يجعل المفسر للسورة الكريمة هدفاً ينتزعه من ملاحظة معانيها، ثم ينزل الآيات المتعددة في السورة لتحقيق هذا الهدف» (106). وهو هنا يرد على أحمد السيد الكومي وعبد الحق الفرماوي، هذا الأخير الذي ظهر كتابه "البداية في التفسير الموضوعي - دراسة منهجية موضوعية" سنة 1977م. ثم إن فتح الله سعيد يذهب أبعد من ذلك عندما يرفض علم المناسبات والذي يعده البعض أساس التفسير للسورة القرآنية، قال: «وأرى - والله أعلم - أن هذا الضرب من الدراسات لا يدخل في التفسير الموضوعي، لأن موضوعه وهو هدف السورة المتعددة الآيات أمر التماسي، اجتهادي، تختلف فيه الأنظار» (107). ثم يضيف في مكان آخر: «ليس من التفسير الموضوعي الكتب التي عنيت ببيان المناسبات بين الآيات والسور، لأن هذه المناسبات هي أمور التماسية اجتهادية، فهي - إن صحت - صفة للنصوص، وليست نصوصاً، ولذلك لا يصح إدراجها في كتب التفسير الموضوعي بنوعيه، ومنها كتاب "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور" لبرهان الدين البقاعي (ت 885هـ)، وهو كتاب فيه كثير من الاعتساف والتكلف» (108).

لكن مصطفى مسلم يهتم بهذا النوع اهتماماً كبيراً، ويسميه اللون الثالث من التفسير الموضوعي، قال عنه: «يبحث في هذا اللون عن الهدف الأساسي في السورة الواحدة، ويكون هذا الهدف هو محور التفسير الموضوعي في السورة» (109)، ثم يضيف: «وسيجد الباحث أن لكل سورة شخصيتها المستقلة وأهدافها الأساسية» (110). ومن شدة اهتمامه بهذا اللون عقد فصلاً كاملاً لعلم المناسبات والتفسير الموضوعي، فعرّف المناسبة، وأتى بأقوال العلماء في إثباتها، وساق آراء الرافضين لهذا العلم، ثم تناول المناسبة في السورة الواحدة، والمناسبة في ما بين السور القرآنية، ثم تحدث عن أنواع المناسبات (111).

(105) - أحمد رحماني، مناهج التفسير الموضوعي وعلاقتها بالتفسير الشفهي، جدار للكتاب العالمي، عمان، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط: 2008، ص 20-70.

(106) - فتح الله سعيد، م، س، ص 24-25.

(107) - فتح الله سعيد، م، س، ص 25.

(108) - فتح الله سعيد، م، س، ص 33.

(109) - مصطفى مسلم، م، س، ص 28.

(110) - م، ن، ص 29.

(111) - م، ن، ص 57-91.



وعلى نفس المنوال قدم الخالدي التفسير الموضوعي للسورة القرآنية على أساس أنه لون من الألوان، ولم يعط له تعريفا اصطلاحيا، وإنما قال عنه: «يختار الباحث في هذا اللون من التفسير الموضوعي سور من القرآن الكريم، وينظر فيها نظرة موضوعية [...] ويتعرف على موضوع السورة»⁽¹¹²⁾.

ثم يتناول التطور التاريخي للاهتمام بهذا اللون، مثل استشراف الزمخشري، والرازي للوحدة الموضوعية للسورة القرآنية، ويشير إلى عمل البقاعي في تفسيره "نظم الدرر"، حتى يصل بنا إلى المعاصرين، مثل محمد رشيد رضا، ومحمد الطاهر بن عاشور وسعيد حوى وسيد قطب. وفي المجال نفسه ركز على عمل العالم الهندي عبد الحميد الفراهي في تفسير "نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان" الذي له آراء سديدة في الوحدة الموضوعية للقرآن. كما أشار إلى السلسلة التي كتبها عبد الحميد طهماز بعنوان "من موضوعات سور القرآن"، وكذلك جهد الشيخ محمد الغزالي والذي طبع بعنوان "نحو تفسير موضوعي السور القرآن الكريم". وبعد ذلك ينتقل إلى جهود أخرى منها: "الوحدة الموضوعية في سورة يوسف" لمحمد حسن باجودة، و"تفسير سورة الحجرات" لناصر العمر، و"تدبر سورة الفرقان في وحدة موضوع" لعبد الرحمن حسن حنبكة الميداني.

قبل أن يقدم تعريفا للتفسير الموضوعي الكشفي، قام أستاذنا أحمد رحمانى تعريف المنهج، فقال: «المنهج في حقيقته مجموعة من القواعد المنظمة التي يعتمد عليها الباحث في رؤيته التحليلية أو التفسيرية، سواء أكانت منظمة في إطار العلاقات الشرعية أو الإنسانية أو أي مجال ثقافي آخر، ويتأثر بالموضوع وروح الدارس وتصوره»⁽¹¹³⁾. وبعد أن عرف منهج التفسير الموضوعي التجميعي - كما أسلفنا من قبل - قدم تعريفا لمنهج التفسير الموضوعي الكشفي قال: «يقوم المنهج الكشفي بسبر أغوار السورة القرآنية الواحدة لاكتشاف موضوعها وللخروج بتصور محدد حول موضوعها»⁽¹¹⁴⁾.

بقي أحمد رحمانى وفيما لرأي محمد باقر الصدر الذي ذهب إلى وجوب الخروج بتصور أو نظرية حول الموضوع. رغم أننا في هذا النوع لا ننتقل من الواقع، بل من النص الذي يفرض علينا نفسه فرضا، إلا أننا نقوم - حسب هذا المنهج - بتفكيك السورة إلى عناصر (مجموعة آيات) والبحث في موضوعاتها الجزئية، ثم إعادة تركيبها للوصول إلى تصور حول السورة.

3-3- التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني:

لا يهتم الكثير من الباحثين بهذا النوع من التفسير الموضوعي، ففتح الله سعيد ومحمد باقر الصدر مثلا لا يشيران إليه، وسار على نهجهم الأستاذ أحمد رحمانى. وإنما اللذان اهتما به هما مصطفى مسلم وصلاح عبد الفتاح الخالدي. يقول مصطفى مسلم في هذا اللون: «أن يتتبع الباحث لفظة من كلمات القرآن الكريم ثم يجمع الآيات التي ترد فيها اللفظة أو مشتقاتها من مادتها اللغوية، وبعد جمع الآيات والإحاطة بتفسيرها يحاول استنباط دلالات الكلمة من خلال استعمال القرآن الكريم لها»⁽¹¹⁵⁾.

(112)-الخالدي، م، س، ص 56.

(113)-أحمد رحمانى، التفسير الموضوعي نظرية و تطبيقا، ص 56.

(114)-م، ن، ص 57.

(115)-مصطفى مسلم، م، س، ص 23.



ثم ينبه إلى أن كتب غريب القرآن، والأشباه والنظائر هي العمدة في مثل هذه الأبحاث، إلا أن دلالات الكلمة في تلك المؤلفات بقيت تدور في دائرة الموضوع الذي جاءت فيه، ولم يقوموا بربطها بغيرها في السور الأخرى. هكذا ينتقد مصطفى مسلم عمل المتقدمين أما بالنسبة للمعاصرين «فقد تتبعوا الكلمة وحاولوا الربط بين دلالاتها في مختلف المواضع»⁽¹¹⁶⁾.

على المنوال نفسه يجعل الخالدي هذا النوع هو اللون الأول من التفسير الموضوعي قال: «يختص هذا اللون بالمصطلحات والمفردات القرآنية»⁽¹¹⁷⁾، ويمثل لذلك بمصطلحات السلم، الجهاد، الأمة، العدل، الأمانة، المنافقون. وعندما يعود إلى أصول هذا النوع يرجع بنا إلى "مفردات ألفاظ القرآن" للراغب الأصفهاني، و"اصطلاح الوجوه والنظائر في القرآن" للخطيب الدامغاني¹¹⁸، و"عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ" للسمين الحلبي.

أما الأمثلة التطبيقية لهذه اللون في العصر الحاضر فمنها "الخلافة في الأرض" و"الأمة في دلالتها العربية والقرآنية" لأحمد حسن فرحات. بقي أن نشير هنا إلى أن المصطلح قد نستخرجه من النص، وقد نأتي به من الواقع، فهناك بعض المصطلحات تفرض نفسها أصلها من القرآن مثل: الأمة، الجهاد، وهناك مصطلحات يفرض علينا العصر أخذها من الواقع الفكري، خاصة مع ظهور مشكلة المفاهيم، لأن المفاهيم تحمل تفسير الفكر للظواهر الاجتماعي والكونية المعاصرة. مثل مفاهيم: الأمة، الدولة، المساواة، التنوير، الحداثة، رأس المال، طبقات المجتمع، الصراع، السلام وغيرها من المصطلحات التي أنتجتها الحضارة الغربية، والتي تحتاج إلى تعديل وتوجيه حسب النظرة والرؤية الإسلامية، وأول ما نستعين به في ذلك القرآن الكريم. ولا غرابة في أن يقوم محمد باقر الصدر بدراسة مسألة عناصر المجتمع والعلاقات الاجتماعي في ضوء القرآن الكريم.

4- شروط نجاح منهج التفسير الموضوعي

اهتم المنظرون للتفسير الموضوعي بوضع شروط لنجاح المنهج، فمثلاً فتح الله سعيد عقد مبحثاً بعنوان "قواعد وتنبهات ضرورية" نبه فيه إلى القواعد والضوابط التي على المفسر التزامها عند استعماله لهذا المنهج، وهذه الضوابط هي:

1- الالتزام التام بعناصر القرآن، ووظيفة السنة النبوية في التفسير الموضوعي.

2- التقيد التام بصحيح المأثور.

3- تجنب الحشو الاستطراد في التعليق.

4- التدقيق التام قبل التععيد والتأصيل.

5- مراعاة خصائص القرآن الكريم⁽¹¹⁹⁾.

(116)- مصطفى مسلم، م، س، ص 23-24.

(117)- الخالدي، م، س، ص 52.

118- الدامغاني، الحسين بن محمد، إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، ت: عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، ط1: 1970م.

(119)- فتح الله سعيد، م، س، ص 68-86.



أما بالنسبة لمصطفى مسلم فلم يضع شروطاً لاستعمال هذا المنهج، وهذا بخلاف تلميذه صلاح عبد الفتاح الخالدي، والذي تابع فتح الله سعيد وأضاف شروطاً أخرى، هي:

1- إدراك المهمة الأساسية للقرآن.

2- الثقة المطلقة بالحقائق القرآنية.

3- التركيز على الأبعاد الواقعية للموضوعات القرآنية.

4- التزود بزاد ثقافي معاصر.

5- دخول عالم القرآن دون مقررات سابقة⁽¹²⁰⁾.

إن وضع شروط لنجاح تطبيق منهج التفسير الموضوعي، ينم في الحقيقة، عن إرادة التحكم في عملية التفسير، أو بشكل آخر غلق عملية التفسير، كما أغلق باب الاجتهاد، وهذا خوفاً من استعمال النص القرآني لمآرب شخصية ذاتية ومذهبية إيديولوجية مثلما استعملته الفرق الإسلامية قديماً لتبرير آرائها الكلامية.

والملاحظ أن هذه الشروط، ورغم ضرورة بعضها، وبراعته، إلا أنها تقع في تضارب وتناقض مع بعضها البعض، فمثلاً ما معني الحديث عن التزود بزاد ثقافي معاصر، وبعده مباشرة يأتي الحديث عن دخول عالم القرآن دون مقررات سابقة.

ولهذا فلا غرابة أن نعيد القول، أن هدف مثل هذه الشروط هو التضييق من مساحة تحرك مستعمل هذا المنهج، حتى لا نقول المفسر المعاصر. وهنا نجد أنفسنا نعمل بعكس الأهداف التي كنا نبتغيها من استعمال هذا المنهج الجديد.

لقد وضع فتح الله سعيد بعض الأهداف المبتغاة من هذا المنهج، وعقد لها مبحثاً بعنوان "أهمية التفسير الموضوعي وضرورته وفوائده" تحدث فيه عن: إبراز إعجاز القرآن، الوفاء بحاجة العصر، تأصيل الدراسات القرآنية والعربية،...، تصحيح طريقة النظر في القرآن الكريم، إصلاح طريقة التفسير وإنضاجه⁽¹²¹⁾.

كيف لنا أن نتحدث عن الوفاء بحاجة العصر، وتصحيح النظر في القرن وإصلاح طريقة التفسير وإنضاجه، ثم نضع قيوداً تحد من حركة المفسر وتضطره بعد ذلك إلى إعادة ما قاله الأولون لعصرهم. ثم بعد ذلك نأتي للتأكيد على تجنب الحشو والاستطراد في التعليق.

إن الحشو والاستطراد، وتكديس النصوص - كما سماه أحمد رحمانى - إنما يأتي من التقييد والضبط والحبس، والإجبار على التكرار والتركيز على الحفظ دون الفهم والإدراك. وهنا يجب أن نختار بين طريقتين طريق الاجترار والتكرار، أو طريق الإبداع والتحرر بالتزام الحرية والإبداع، دون شطط ولا تفريط.

(120) - صلاح عبد الفتاح الخالدي، م، س، ص 79-81.

(121) - فتح الله سعيد، م، س، ص 40-55.



إذا عدنا إلى محمد باقر الصدر، فإننا سنلاحظ بأنه لا يضع شروطاً للعملية التفسيرية، وهذا لأنهم كان مناصباً على الخروج بالتفسير من هذا الباب الضيق الذي حشر فيه نفسه، بسبب المنهج التجزيئي والبعد عن الواقع. لقد أراد أن يعيد للتفسير فاعليته إلى حياة المسلمين، لهذا لم يضع شروطاً ولا قيوداً، بل حاول كسر القيود السابقة وتحرير الفكر الإسلامي منها.

وربما تأثر به حاول الأستاذ أحمد رحمانى وضع شروط، ولكنها كانت على مستوى من النضج أكثر، لأنها في الحقيقة تقدم لنا أخطاء المفسرين السابقين، في محاولة منه لتجاوزها للوصول بعملية التفسير إلى مستوى أرقى. وعند استعراض هذه الشروط سنلاحظ تأثره بالفريق الأول (فتح الله سعيد و الخالدي) إلى حد ما، وهذا مقبول بعض الشيء.

يذهب أحمد رحمانى إلى وجوب الالتزام بالشروط التالية:

- 1- التحكم في طريقة التوالد المعرفي.
 - 2- تجاوز أسلوب التكديس إلى أسلوب بناء الموضوع.
 - 3- الإدراك المهيمن.
 - 4- تحديد النص أو الآيات بدقة.
 - 5- إتقان اللغة.
 - 6- تحديد بعد النص أو الموضوع الذي جمعت له الآيات.
 - 7- نضج ذهنية المفسر.
 - 8- معرفة صور التناسب في القرآن الكريم⁽¹²²⁾.
- عندما ننظر في هذه الشروط سنجد أن شرطي: تحديد النص أو الآيات بدقة ومعرفة صور التناسب، كلاهما يرتبط بخطوات تطبيق المنهج بالنسبة للتفسير الموضوعي التجميعي، والتفسير الموضوعي الكشفي. فهذه الشروط في الحقيقة هي خطوات لتطبيق المنهج. تبقى لدينا الشروط الأخرى، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تتعلق بالباحث المفسر، والثانية تتعلق بطريقة التعامل مع النصوص. وسنحاول قدر المستطاع الاستفادة مما ذكره الأساتذة الأفاضل في إعادة ترتيب هذه الشروط بشكل آخر.

1-4- شروط الباحث:

يمكن جمع هذه الشروط في عناصر ثلاثة هي:

- 1- نضج ذهنية الباحث. 2- الإدراك المهيمن. 3- إتقان اللغة.

أولاً: نضج ذهنية الباحث :

(122)- أحمد رحمانى، التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقاً، ص 75-101.



يذهب أحمد رحماني إلى أن المفسر ما دام يتعامل مع نص خارق للعادة معجز في لغته وأفكاره التي يطرحها والحلول التي يقدمها في جميع المجالات (اجتماع، أخلاق، نفس، قانون...)، فإنه يحتاج إلى عالم مكين، صافي الذهن، عميق الفكر، ملتزما بحدود الله وسنة رسوله، مطالعا على المجالات المعرفية الحديثة⁽¹²³⁾.

هنا يمكن لنا إدراج البديهيات التي وصفها فتح الله سعيد، لأن الالتزام ببعض المبادئ الأساسية يعد من شروط نضج الذهنية لدى المفسر. مثل التقيد التام بصحيح المأثور في التفسير، سواء كان من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، أو من أخبار الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم. فلا يحق لنا إيراد الروايات الضعيفة لتفسير كلام الله تعالى.

نضج الذهنية يقتضي القدرة على الموازنة بين الالتزام بالتصور الإسلامي للحياة وللكون، وبين منتجات المعرفة الحديثة، وهذا بوضع النصوص في سياقها الفكري والعقدي، وكذلك يربط مضامينها بالمجالات المعرفية التي تنتمي إليها، كما يقول أحمد رحماني «بحيث يوضع الموضوع النفسي في المجال النفسي، والاجتماعي في المجال الاجتماعي...»⁽¹²⁴⁾.

وهنا يمكن لنا أن ندرج كذلك ما أشار إليه فتح الله عند حديثه عن الثقة المطلقة بالحقائق القرآنية، لأن ما قرره القرآن هي قوانين وسنن لا تتغير ولا تتبدل، وما على المسلم إلا فهمها ومحاولة الاستفادة منها بكل عزة وثقة بأن ما جاء به القرآن هو الحق الذي لا شك فيه.

وفي هذا السياق يجب التأكيد على أن المهمة الأساسية للقرآن هي الهداية فهو كتاب هداية وتوجيه للإنسانية جمعاء حتى لا تزل عن الطريق المستقيم، وما علينا إلا تلمس هذا الطريق، وتوضيحه للناس أجمعين، ولا يتم ذلك إلا بالبيان والشرح والتفسير والبحث المعمق في هذا النص المقدس⁽¹²⁵⁾.

وهنا يمكن لنا إضافة عنصر التزود بزيادة ثقافي معاصر كما نبه إليه الخالدي⁽¹²⁶⁾، لأن النضج إنما ينم - كما قلنا - على القدرة التي يحصلها الباحث حتى يوازن بين مقتضيات النص القرآني، والحقائق المطلقة التي يشير إليها، وبين الطروحات والنظريات والأفكار المعاصرة التي تحاول فهم الحياة والكون والتحكم فيهما.

إن النضج لا يأتي من فراغ، وإنما من معاناة ومكابدة وتجارب، بعضها فاشل وآخر ناجح. ونحن المسلمون لا نعيش، ولا يمكن لنا أن نعيش في جزيرة معزولة، وكما يمكن لنا أن نؤثر في الآخرين، يمكن لنا أن نتأثر بهم، وهذه سنة الله في الحياة.

ثانيا: الإدراك المهيم:

يقصد بالإدراك هنا الفهم العميق للموضوع، وبذلك القدرة على التحكم في حدوده ومجالاته، والهيمنة هي القدرة على إدخال ما يتناسب مع الموضوع، وتلافي ما لا يتناسب معه من الآيات والنصوص. قال أحمد رحماني: «إن للهيمنة التي يحيط بها المفسر موضوعه أثرا قويا في إعطائه تفسيرا صحيحا، ذلك لأن فهمه العميق للموضوع ييسر عليه تعيين ومجالاته، فيجمع له من الآيات ما يتناسب معه تماما، بغض

(123) - أحمد رحماني، التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، ص 92.

(124) - م، ن، ص 93.

(125) - ينظر: صلاح عبد الفتاح الخالدي، م، س، ص 79.

(126) - أحمد رحماني، م، ن، ص 83.



النظر عن كونها تحمل اللفظ نفسه الذي يدل عليه الموضوع أم لا تحمله لفظا ولا تحمله معنى»¹²⁷ ثم يضيف: «إذ الهيمنة حينما تحدد المحال الاجتماعي أو الأخلاقي أو النفسي أو التاريخي أو العلمي للموضوع، تجعل جمع الآيات وترتيبها وتنسيقها أمرا سهلا»⁽¹²⁸⁾.

أما عندما يغيب الإدراك المهيمن فإن جمع الآيات يصبح من الصعوبة بمكان، وهذا ما يؤدي إلى تشتت فكر الباحث، ثم تفرق عمله بدون ضابط يجمع الشتات المتفرق بين الآيات والنصوص التفسيرية، وحتى الموضوعات الجزئية.

غياب الإدراك المهيمن يعيده أحمد رحماني نقلا عن الإمام الشاطبي إلى الانفجار من القرآن نفسه، وإلى انفجار من الموجودات جزئها أو لكلاهما، يقول: «فالإدراك المهيمن لنا تفجر عنه [القرآن] المعاني سواء بالنسبة للنص أو بالنسبة لواقع الحياة والكون هو السر الذي يقف خلق عملية الفهم الصحيح للقرآن الكريم على ما بين الانفجارين الثقافيين من تفاوت يعود إلى طبيعة الفرق بين الإدراك العقلي والإدراك الناجم عن استخدام المنهج التجريبي من الأطر الصالحة له»⁽¹²⁹⁾.

ثالثا: إتقان اللغة.

إتقان اللغة العربية من بديهيات التعامل مع النص القرآني، يؤكد أحمد رحماني على هذا الشرط من جانبين: الجانب الأول (جانب اللغة التي كتب بها النص)، والجانب الثاني (جانب اللغة الاصطلاحي). في جانب اللغة التي كتب بها النص يؤكد على أن لغة القرآن لغة تعتمد على خصائص ليس من السهل التحكم فيها، إلا من خلال الممارسة المستمرة لتحليل تراكيبيها المختلفة⁽¹³⁰⁾.

وقد نبه الخالدي إلى هذا الأمر عندما نقل عن فتح الله سعيد شرط (مراعاة خصائص القرآن الكريم) حيث قال: «على الباحث في التفسير الموضوعي مراعاة خصائص القرآن البيانية والأسلوبية والتعبيرية، وخصائصه الفكرية والموضوعية ولا يجوز له مخالفتها أو الخروج عنها...»⁽¹³¹⁾.

أما بالنسبة لجانب اللغة الاصطلاحي، فيقول: «فقد يستخدم المفسر لغة اصطلاحية في موضوع معين يفرضه عليه المجال الاجتماعي أو النفسي أو الخلقى أو العلمي أو التاريخي الذي وضع فيه موضوع الآية، ففي هذه الحال ينبغي أن نراعي المصطلحات الخاصة بذلك المجال»⁽¹³²⁾.

4-2- شروط التعامل مع النصوص:

تتمثل هذه الشروط في العناصر التالية:

¹²⁷- أحمد رحماني، التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، ص 83.

⁽¹²⁸⁾- م، ن.

⁽¹²⁹⁾- م، ن، ص 78.

⁽¹³⁰⁾- أحمد رحماني، التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، م، س، ص 88.

⁽¹³¹⁾- صلاح عبد الفتاح الخالدي، م، س، ص 78.

⁽¹³²⁾- أحمد رحماني، م، ن، ص 88-89.



1- التحكم في طريقة التوالد المعرفي.

2- تجاوز أسلوب التكديس إلى أسلوب بناء الموضوع.

3- تحديد بعد النص أو الموضوع الذي جمعت له الآيات.

أولاً: التحكم في طريقة التوالد المعرفي:

عندما تحدث الأستاذ صلاح عبد الفتاح الخالدي عن شروط نجاح منهج التفسير الموضوعي أشار إلى شرطين أضافهما إلى ما ذكر فتح الله سعيد، هذين الشرطين هما: 1- التزود بزاد ثقافي معاصر.

2- دخول عالم القرآن دون مقررات سابقة.

و الملاحظة البسيطة لهذين الشرطين تنبؤ بشيء من التناقض، ذلك أن الإنسان لا يمكن له أن يغفل معارفه ومعلوماته حول الكون والحياة، بل إن العملية التفسيرية لا تتطور إلا بالاستعانة بالمعارف الحديثة والمعاصرة، وهذا ما أكد عليه محمد باقر الصدر عندما أكد على الدخول في عملية حوار وتفاعل مع النص القرآني.

لقد واجه العلماء قديماً هذه الإشكالية من جانب آخر، حيث أشار الإمام الغزالي إلى تداخل وتفاعل المعارف، وأن المعرفة لا تكون إلا نتاج معرفة أخرى، وهذا ما سماه أستاذنا أحمد رحمانى طريق التوالد المعرفي والأزدواج (التفاعل) بين النصوص.

ينقل أحمد رحمانى عن الغزالي قوله: «والمعارف إذا اجتمعت في القلب وازدوجت على ترتيب مخصوص أثمرت معرفة أخرى، فالمعرفة نتاج المعرفة، فإذا حصلت معرفة أخرى، وازدوجت مع معرفة أخرى حصل من ذلك نتاج آخر، وهكذا يتمادى النتاج وتتمادى العلوم ويتمادى الفكر إلى غير نهاية»⁽¹³³⁾، لهذا يعقب رحمانى فيقول: «ومن ذلك يحصل لنا نتاج وهي أن التفسير الموضوعي يتطلب هذا الشرط من أجل توليد المعاني من النصوص القرآنية، وبغير المقارنة بين معاني الآيات نجد أنفسنا عاجزين عن تحقيق أغراض التفسير الموضوعي»⁽¹³⁴⁾.

هذا الشرط والذي نحن بصددده، نبه إليه محمد باقر الصدر بطريقة واضحة وبتفصيل أكثر، حيث بيّن أن دور المفسر في التفسير التحليلي دور سلمي، بينما في التفسير الموضوعي فدوره دور إيجابي، قال رحمه الله: «إن المفسر التجزيئي، دوره في التفسير على الأغلب سلمي، فهو يبدأ بتناول النص القرآني المحدد [...] دون افتراضات أو طروحات مسبقة، ويحاول أن يحدد المدلول القرآني، على ضوء ما يسعفه به اللفظ [...] ودور النص القرآني في مثل عملية التفسير هذه، دور المتحدث، ودور المفسر هو الإصغاء والتفهم، وهذا ما نسميه بالدور السلمي»⁽¹³⁵⁾.

ثم يضيف بعد ذلك فيقول: «وخلال ذلك المفسر التوحيدى والموضوعي، فإن لا يبدأ عمله من النص بل من واقع الحياة، يركز نظره على موضوع من موضوعات الحياة [...]، ويستوعب ما أثارته تجارب الفكر الإنساني حول ذلك الموضوع من مشاكل، وما قدمه الفكر الإنساني

(133)- أحمد رحمانى، التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقاً، ص 76.

(134)- م، ن، ص 77.

(135)- محمد باقر الصدر، السنن التاريخية في القرآن، ص 34.



من حلول، وما طرحه التطبيق التاريخي من أسئلة ومن نقاط فراغ، ثم يأخذ النص القرآني، لا ليتخذ من نفسه بالنسبة إلى النص دور المستمع والمسجل فحسب، بل لي طرح بين يدي النص موضوعا جاهزا مشربا بعدد كبير من الأفكار والمواقف البشرية، ويبدأ مع النص القرآني حوارا على شكل سؤال وجواب»⁽¹³⁶⁾.

هذا هو المنهج الموضوعي، ينطلق من الواقع، ومن التجربة البشرية، ومن المعرفة الإنسانية، ثم يعود إلى النص القرآني سائلا ومستفهما ومتدبرا، وليس معنى ذلك أن يعود إلى النص القرآني ليفرض عليه مذهبه ونظريته، فهذا غير مقبول، ولن يحصل صاحبه على شيء، وإنما الذي يجب أن يكون هو التفاعل بين المعارف الإنسانية، حتى تتوالد الأفكار والطروحات، ثم توجهها لتفاعل مع النص للوصول إلى حلول للأزمات التي تتخبط فيها الإنسانية.

ثانيا: تجاوز أسلوب التكديس إلى أسلوب بناء الموضوع:

أشار مالك بن نبي إلى مسألة التكديس، عندما أعاب على المناهج الاقتصادية التي تعتمد التكديس كأسلوب في بناء الحضارة، وهذا الأسلوب يقوم على جمع الأشياء لا صنعائها وبناءها من جديد، وهذا الأسلوب يعطل الطاقة الإنتاجية لأفراد المجتمع. والتكديس لا ينشئ حضارة، والأمر نفسه مع الأفكار، فتكديسها لا يعني إنتاجها، ولا يعني إنتاجا لموضوع من الموضوعات.

بعض المجتمعات العربية تقوم بتكديس أشياء الحضارة الغربية (شراء السيارات، التلفزيونات، الهواتف النقالة...)، وتظن نفسها بهذا العمل قد وصلت ركب الحضارة الغربية، وهذا حكم خاطئ، لأنها أهدرت طاقات أفرادها، ولم توجهها إلى إنتاج الأفكار وإنتاج الأشياء بعد ذلك، وهذا لا يتم إلا بتطوير التعليم وفتح المجال أمام الكفاءات القادرة على الإبداع.

قضية التكديس في ميدان التفسير الموضوعي تتجلى كما يرى أستاذنا أحمد رحماني فيما يلي:

1- تكديس الآيات.

2- تكديس المنصوص المستأنس بها.

3- تكديس الكلمات المنتمية للعائلة اللغوية⁽¹³⁷⁾.

والمثال الذي يضربه لتكديس الآيات، العمل الذي قام به عبد الحق الفرماوي في كتابه "البداية في التفسير الموضوعي" عند دراسته لموضوع "رعاية اليتيم في القرآن الكريم" فبعد قيامه بتقسيم الموضوع إلى عناصر يتحكم فيها عنصر الزمان والمكان، قام باستعراض الآيات دون مقاربتها بأي وجه من وجوه مقارنة النص⁽¹³⁸⁾، فهذا العمل يعتبر تنسيقا للآيات وتكديسا لها دون تفسير.

ومثال تكديس النصوص المستأنس بها جمع بعض الآراء أو الروايات المتعلقة بالمناسبة، والإسرائيليات والقصص التاريخي، وأقوال المفسرين بدون تمحيص ولا تركيز على التي لها علاقة بالموضوع من غيرها. وهنا يقول أحمد رحماني: «إن تكديس النصوص للاستئناس لا يعين في

(136) - م، ن، ص 34.

(137) - أحمد رحماني، التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، ص 78.

(138) - م، ن، ص 79.



الغالب على حل الإشكالية الموضوعية المطروحة للدراسة، بالكثير ما يفسد المنهج، ويميعه لذلك كان الواجب توظيف النصوص المستأنس بها بشيء من الحكمة»⁽¹³⁹⁾.

أما تكديس الكلمات المنتسبة لنفس العائلة اللغوية، فيتمثل في استخدام المعجم المفهرس لألفاظ القرآن وجمع كل الكلمات التي تحمل نفس الصيغة ولو كانت آياتها غير معبرة عن الموضوع⁽¹⁴⁰⁾، أو جمع المفردات التي توحى بالموضوع أو ببعض مضاداته (الفقر/الغنى) مثلا بلا تركيز ولا تمحيص⁽¹⁴¹⁾.

والإصرار على البناء ورفض التكديس، لأن التكديس قد يحل بعض المشاكل والمسائل الجزئية، لكنه لا يأتينا بحلول جذرية تقتلع المرض من جذوره، وتجنب عملية التكديس تأتي من خلال استيعاب النظام المحكم الذي يبنى من خلاله الموضوع بناء يحقق النتائج المرجوة، ومثال ذلك عمل الكيمياءوي الذي حلل الماء ووجد أنه يتكون من عنصرين: الأكسجين والهيدروجين وبعد دراسة تركيبها وجد نسبة الهيدروجين تساوى ضعف نسبة الأكسجين، وبعد استخراج قانون التركيب، يمكن الإنسان أن يقوم بتصنيع الماء من خلال هذين العنصرين، وهذا بناء وليس تكديسا⁽¹⁴²⁾.

إذا كان البناء هو هدف العمل الحضاري عند مالك بن نبي، فإن الخروج بنظرية أو تصور حول الموضوع هو هدف التفسير الموضوعي عند محمد باقر الصدر، وكلا الرأيين يصب في طريق البحث عن حل لمشكلات الواقع، من خلال البحث والكشف والتحري عن العلاقات والأسباب، والتحليل والتفكيك ثم إعادة التركيب والبناء من جديد.

ثالثا: تحديد بعد النص أو الموضوع الذي جمعت له الآيات:

يذهب أحمد رحمانى إلى أن مالك بن نبي من بين الأوائل الذين انتقدوا بشدة المناهج التفسيرية التي تتعامل مع القرآن من جهة اللغة ذاتها، بدلا من أن تضع بعين الاعتبار هدفها الأساسي وهو حيوية النص في الواقع، بحيث أن درس التفسير فقد فاعليته الاجتماعية والدعوية، ما عاد إلا عبارة عن عبارات وكلمات لم تعد تعبر عن اهتمام بالعمل أكثر من تعبيرها عن مجرد شهوة الكلام⁽¹⁴³⁾.

ولهذا كان يثني مالك بن نبي على ابن باديس -رحمه الله- لأنه بعث في الناس إسلاما خلع عنه سدول التاريخ، ولم يكن صاحب نظرية، وإنما صاحب قرآن، لقد اعتمد ابن باديس أسلوب المشافهة في عرض حقائق القرآن وتقريبها إلى أفهام الناس، ولم يعتمد أساليب المفسرين من قبل من تعمق وتعميد وإشارة إلى الجوانب اللغوية وتأكيد على مسائل أسباب النزول، والمكي والمدني، وغيرها من المباحث، لقد كان همه تحديد القيمة القرآنية. والآية القرآنية أصبحت تؤثر في سامعها لأنها دبت الحياة فيها من جديد⁽¹⁴⁴⁾.

(139) - م، ن، ص 81.

(140) - م، ن، ص 80.

(141) - م، ن، ص 81.

(142) - أحمد رحمانى، التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، ص 82.

(143) - م، ن، ص 89-90.

(144) - م، ن، ص 91.



يُرجع أحمد رحمانى هذا الأمر إلى مسألة تحديد أبعاد النص، قال: «إن تحديد أبعاد النص أمر أساسي في تمكين التفسير من بلوغ الهدف الأسمى الذي ينشده وهو تغيير جوهر الإنسان، تغيير الضمير دائماً نحو الأحسن والأكمل، وهذا التحديد هو الذي يجعل الآية تؤثر في سامعها كأنها نزلت لتوها، ذلك لأن تحديد البعد هو الذي يجعل التفسير يمس الحياة والفكر والوجدان والسلوك مما يؤدي إلى التجديد»⁽¹⁴⁵⁾. ويتجلى الأمر عندما نعلم أن القرآن المكي كان يركز على البعد العقدي ولا يعطي للأبعاد الاجتماعية والخلقية من الأهمية إلا ما يستوجبه الظرف، أما في العهد المدني فقد كان يعطي لجوانب التشريع والاجتماع أكثر مما يعطيه للجانب العقدي. وهكذا عندما نأتي لبناء موضوع جديد من خلال القرآن الكريم، لا يجب علينا إغفال أبعاد الموضوع المدروس، ولا أبعاد الآيات والنصوص القرآنية المشكّلة للموضوع قيد الدراسة، لأن تحديد الأبعاد له دور في الوصول إلى الهدف، وهو تغيير ضمير الإنسان، وتغيير أوضاع المجتمع إلى الأحسن وإلى الخيرية والفعالية والتطور.

(145)-م،ن، ص 91-92.



5- مصادر التفسير الموضوعي

يمكن لنا تقسيم مصادر التفسير الموضوعي حسب عدة اعتبارات منها مثلاً: مصادر قديمة ومصادر حديثة، وفي المصادر القديمة قد نتناول مثلاً:

1- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني⁽¹⁴⁶⁾ (بالنسبة للتفسير الموضوعي للمصطلح القرآني).

2- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين البقاعي¹⁴⁷ (بالنسبة للتفسير الموضوعي الكشفي).

3- قصص الأنبياء لابن كثير (كنموذج للتفسير الموضوعي التجميعي).

وغيرها من المصادر والمراجع في العصور السابقة.

أما بالنسبة للمصادر الحديثة فكثيرة ويمكن ملاحظة أمر هام يتمثل هذا الأمر في وجود بعض المصادر، بل معظمها، اهتمت بتطبيق المنهج- عن سابق إدراك له، أو دون سابق إدراك له- وهذا هو الأعم، وأخرى اهتمت بالتنظير للمنهج وتطبيقه معاً. ومن بين المصادر الحديثة، والتي طبقت المنهج -حتى قبل بداية التنظير له- مثلاً:

1- تفسير ابن باديس، خاصة موضوع العرب في القرآن، في آخر تفسير⁽¹⁴⁸⁾.

2- في ظلال القرآن⁽¹⁴⁹⁾ لسيد قطب -رحمه الله-، ومشاهد يوم القيامة.

3- نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم للشيخ محمد الغزالي⁽¹⁵⁰⁾.

4- كشوفات جديدة في إعجاز القرآن الكريم، لعادل عبد الله القلقيلي⁽¹⁵¹⁾.

ومن المعاجم التي اهتمت بالتسهيل لدراسة المصطلحات والموضوعات نجد مثلاً:

1- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، أحمد فؤاد عبد الباقي⁽¹⁵²⁾.

2- معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية بمصر⁽¹⁵³⁾.

3- المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم لصبحي عبد الرؤوف عصر⁽¹⁵⁴⁾.

(146)- الراغب الأصفهاني ، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ت: نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي، ط: 1329هـ-1972م.

¹⁴⁷- البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د،ت).

(148)- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الكليم الخبير، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ط1، 1402هـ-1981م، ص425.

(149)- سيد قطب، في ضلال القرآن، دار المعرفة، بيروت، ط1391:7هـ-1970م.

(150)- محمد الغزالي، نحو تفسير موضوعي لسورة القرآن الكريم، دار الشروق، ط4، 1402هـ-2000م.

(151)- عادل عبد الله القلقيلي، كشوفات جديدة في إعجاز القرآن الكريم، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، ط2، 1408هـ-1988م.

(152)- محمد فؤاد عبد الباقي، م، س.

(153)- مجمع اللغة العربية لجمهورية مصر العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، ط: 1409هـ-1988م.

(154)- صبحي عبد الرؤوف عصر، المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم، دار النهضة، ط 1990م.



- 4- المعجم الفهرس لمعاني القرآن العظيم من إعداد: محمد بسام رشدي الزين، وإشراف: محمد عدنان سالم⁽¹⁵⁵⁾.
- ونحن عند محاولتنا استعراض مصادر التفسير الموضوعي سنركز على المصادر المعاصرة التي اهتمت بالتنظير والتطبيق معا، وأهمها مايلي:
- 1- الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم، محمد محمود حجازي
 - 2- البداية في التفسير الموضوعي، عبد الحق الفرماوي.
 - 3- المدرسة القرآنية، محمد باقر الصدر.
 - 4- المدخل التفسير الموضوعي، عبد الستار فتح الله سعيد.
 - 5- مباحث في التفسير الموضوعي، مصطفى مسلم.
 - 6- التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، صلاح عبد الفتاح الخالدي.
 - 7- التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقا، أحمد رحمانى.
 - 8- التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، زياد خليل الدماغين.
 - 9- محاضرات في التفسير الموضوعي، عباس عوض الله عباس.
 - 10- منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم -دراسة نقدية-، سامر عبد الرحمن الشواني.

أولا: الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم .

طبع هذا الكتاب سنة 1970، وقد حاول محمد محمود حجازي الرد فيه على المستشرقين الذين ذهبوا إلى نفي الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم، وذلك انطلاقا من انعدام الوحدة بين سور القرآن الكريم، وانعدام الوحدة بين مجموع آيات السورة الواحدة. وفي ثنايا بحثه هذا قدم لنا تعريفا للوحدة الموضوعية فقال: «البحث في القضايا الخاصة التي عرض لها القرآن الكريم في سوره المختلفة ليظهر ما فيها من معان خاصة تتعلق بالموضوع العام الذي نبخته لنحقق الهدف وهو الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم»¹⁵⁶. ثم ضرب مثلا لذلك من التشريع الإسلامي وهو تحريم الخمر¹⁵⁷.

وقد أشرنا من قبل إن هدف الدراسة الموضوعية عند حجازي هي إثبات الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم، وهو هنا يختلف عن التفسير الموضوعي اختلافا بينا. ورغم ذلك فالعمل الذي قام به حجازي يعتبر خطوة أولية في بناء صرح هذا المنهج.

ولإثبات الوحدة الموضوعية في القرآن اعتمد محمد محمود حجازي على الدعائم الأربع التالية:

(155)- محمد بسام رشدي الزين، محمد عدنان سالم، المعجم المفهرس لمعاني القرآن العظيم، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1416هـ-1995م.

156- محمد محمود حجازي، الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط: 1390هـ- 1970م. ص33-34.

157- م، ن، ص 34.



الدعامة الأولى: تكرار الموضوع في القرآن.

الدعامة الثانية: ذكر الموضوع غير تام في السورة.

الدعامة الثالثة: كمال الوحدة الموضوعية وتناسقها في جميع السور التي تكرر فيها الموضوع.

الدعامة الرابعة: عدم كمال الوحدة الموضوعية بالنسبة لكل سورة ذكر فيها الموضوع.

وعندما جاء للتطبيق قدم الموضوعات التالية:

1- الألوهية.

2- التشريع.

3- القصة في القرآن.

4- قصة موسى عليه السلام.

ثانياً: البداية في التفسير الموضوعي.

هذه الدراسة كتبها عبد الحق الفرماوي، وصدرت في طبعتين، والطبعة الأخيرة كانت سنة 1977، وقد اعتمد صاحب هذه الدراسة على مؤلفات سابقة منها: التفسير الموضوعي لأحمد السيد الكومي، والوحدة الموضوعية في القرآن الكريم لمحمد محمود حجازي وغيرها من المراجع (158).

تناول في دراسة هذه الجانِب النظري ثم الجانِب التطبيقي، حيث قدّم أربعة نماذج هي:

1- رعاية اليتيم في القرآن الكريم.

2- أمية العرب في القرآن الكريم.

3- آداب الاستئذان في القرآن الكريم.

4- غض البصر وحفظ الفرج في القرآن الكريم.

يعيب أحمد رحمانى على الفرماوي تكديس الآيات، خاصة عند دراسته لموضوع رعاية اليتيم، حيث يقول: «وكان بعد أن قسم الموضوع إلى عناصر يتحكم فيها عنصر الزمان والمكان يستعرض آيات دون يقارنها بأي وجه من وجوه مقارنة النص» (159). ثم يضيف: «إنّ الفرماوي حينما يستعرض هذه الآيات بهذا الترتيب ويقسمها إلى زمر لحبس موضوعها الجزئي يكون قد نسق لنا الآيات لكن من ذا الذي يفسرها؟ إنّها بهذا الشكل ليست أكثر من تكديس» (160). وهذا دليل على البداية المحتشمة و البسيطة في التنظير و التطبيق للمنهج، وهذا من طبيعة

(158)- صونيا وافق، م، س، ص 66.

(159)- أحمد رحمانى، التفسير الموضوعي نظرية و تطبيقاً، ص 79.

(160)- م، ن، ص 79-80.



تطور العلوم و المناهج.

ثالثا: المدرسة القرآنية.

صدرت الطبعة الثانية لكتاب المدرسة القرآنية¹⁶¹ سنة (1401هـ-1981م)، عن دار التعارف للمطبوعات في بيروت، وتحت عنوان الكتاب نجد عناوين جزئية هي:

-التفسير الموضوعي والتفسير التجزيئي في القرآن الكريم.

-السنن التاريخية في القرآن الكريم.

-عناصر المجتمع في القرآن الكريم.

وفي هذه المحاضرات التي ألقاها محمد باقر الصدر على كبار العلماء في الحوزة العلمية من النجف الأشرف، نجد أربعة عشر درسا، تناول فيها المواضيع السابقة الذكر وما يستدعي في هذه المحاضرات كما أكدنا عليه قبل، هو إشارته إلى الانطلاق من الواقع إلى النص للخروج بنظرية أو تصور حول الموضوع قيد الدراسة.

لقد قدم محمد باقر الصدر نقلة نوعية للتفسير الموضوعي، خاصة عند مقارنته بعمل الفقيه في ممارسته للبحث عن الأحكام الفقهية، لكن ما يلاحظ عليه عدم إشارته إلى التفسير الموضوعي المتعلق بالسورة القرآنية، والمصطلح القرآني.

أعيد طبع هذا الكتاب تحت عنوان "السنن التاريخية في القرآن"، بعد إعادة صياغته من طرف الشيخ محمد جعفر شمس الدين، وذلك سنة 1409هـ-1989م، وقد احتوى العناصر التالية:

1-التفسير القرآني بين التجزئ والتوحيد.

2-شواهد وتطبيقات.

3-حقائق قرآنية عن سنن التاريخ.

4-صيغ السنن التاريخية في القرآن.

5-عناصر المجتمع في القرآن.

6-القرآن ودور الإنسان في التاريخ.

7-القرآن والعلاقة الاجتماعية.

8-علاقة النظرية القرآنية بالتشريع الإسلامي.

9-نهاية المطاف.

رابعا: المدخل إلى التفسير الموضوعي.

هذا الكتاب لعبد الستار فتح الله سعيد، صدر عن دار التوزيع والنشر الإسلامية على طبعتين، الأولى سنة 1406هـ-1986م، والثانية

¹⁶¹- محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، دار التعارف للمطبوعات، ط2: 1401هـ- 1981م.



سنة 1411هـ-1991م، قسمه المؤلف إلى باين: الباب الأول تناول فيه حقائق التفسير وأصوله، والثاني تحدث فيه عن نماذج من التفسير الموضوعي.

وقد جاء الباب الأول بالشكل التالي:

الفصل الأول: التفسير بمعناه العام

الفصل الثاني: حقائق التفسير الموضوعي وأصوله.

المبحث الأول: معنى التفسير الموضوعي.

المبحث الثاني: أنواع التفسير الموضوعي ومناهجه.

المبحث الثالث: نشأة التفسير الموضوعي وتطوره.

المبحث الرابع: أسباب بروز وتطور هذا التفسير الجديد.

المبحث الخامس: أهمية التفسير الموضوعي وضرورته وفوائده.

المبحث السادس: منهج البحث في التفسير الموضوعي.

المبحث السابع: قواعد وتنبهات ضرورية.

أما الباب الثاني: فقد قسمه إلى ما يلي:

الموضوع الأول: الوحدةانية والتوحيد في القرآن الكريم.

الموضوع الثاني: المعية في ضوء القرآن الكريم.

الموضوع الثالث: التبعية في ضوء القرآن.

الموضوع الرابع: العلم والعلماء في ضوء القرآن الكريم.

الموضوع الخامس: الآخرة ومشاهدها في ضوء القرآن.

وعليه فقد انصب جل اهتمام عبد الستار فتح الله سعيد على منهج دراسة الموضوعات القرآنية، ولم يتناول التفسير الموضوعي للسورة وللمصطلح القرآني، لكنه قدّم خطوة في مجال التنظير للتفسير الموضوعي، ونماذج تطبيقه للمنهج.

خامسا: مباحث في التفسير الموضوعي.

هذا الكتاب لمصطفى مسلم، كانت طبعته الأولى سنة 1410هـ-1989م عن دار القلم، وما يلاحظ عليه بداية هو إدخاله لعلم المناسبات في ميدان التفسير الموضوعي، ومن هنا تركيزه على النوع الثاني من أنواع التفسير الموضوعي، وهو التفسير الموضوعي للسورة القرآنية، وهو يشير إلى النوع الثالث المتعلق بالمصطلح القرآني، لكنه لا يقدم نماذج تطبيقية له.

وقد قسم كتابه إلى المواضيع التالية:

1- التفسير الموضوعي (تعريفه، نشأته، تطوره، ألوانه، أهميته).

2- مناهج البحث في التفسير الموضوعي.



- منهج البحث في تفسير موضوع من خلال القرآن.
- منهج البحث في التفسير الموضوعي لسورة واحدة.
- صلة التفسير الموضوعي بالأنواع الأخرى من التفسير.
- 3-علم المناسبات والتفسير الموضوعي.
- 4-مثال تطبيقي على موضوع من خلال القرآن الكريم.
- "الألوهية من خلال آيات القرآن الكريم"
- 5-مثال تطبيقي: تفسير سورة تفسيرا موضوعيا.
- "القيم في ضوء سورة الكهف".
- سادسا: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق.**

هذه الدراسة لصاحبه عبد الفتاح الخالدي، طبع الكتاب سنة 1418هـ-1997م عن دار النفائس، قسمه صاحبه إلى بابين، الباب الأول يحتوي الدراسة النظرية، أما الباب الثاني فيتناول الدراسة التطبيقية.

يمتاز هذا الكتاب بإضافته لنوع التفسير الموضوعي المتعلق بالمصطلح القرآني، واهتمامه بهذا النوع، بالإضافة للنوعين السابقين، كما يمتاز بجانبه المنهجي، رغم حيرته تجاه هذا التفسير والتي أبان عنها من خلال عنوانه، خاصة قوله (بين النظرية والتطبيق)، فهذه البنية تنبئ عن شك في مقدرة هذا المنهج على افتكاك الاعتراف به طرف الباحثين و المفكرين.

تناول في الباب الأول ما يلي:

المبحث الأول: التفسير والتأويل

المبحث الثاني: مع حركة التفسير في مسيرتها التاريخية.

المبحث الثالث: أنواع التفسير وموقع الموضوعي منها.

المبحث الرابع: تعريف التفسير الموضوعي وأهم المؤلفات فيه.

المبحث الخامس: التفسير الموضوعي بين السابقين والمعاصرين.

المبحث السادس: بين التفسير الموضوعي والتفسير الموضوعي

المبحث السابع: أسباب ظهور التفسير الموضوعي ومدى أهميته.

المبحث الثامن: ألوان التفسير الموضوعي.

المبحث التاسع: الخطوات المرحلية للسير في التفسير الموضوعي.

المبحث العاشر: قواعد ومنطلقات منهجية للبحث.



أما الباب الثاني فخصه للفصول التالية:

الفصل الأول: النموذج الأول: التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني (مادة جهل في القرآن).

المبحث الأول: معنى جهل في اللغة.

المبحث الثاني: تجهلون "يجهلون في السياق القرآني".

المبحث الثالث: الجاهل والجاهلون في السياق القرآني.

المبحث الرابع: صيغة المبالغة "جهول" في السياق القرآني.

المبحث الخامس: المصدر السماعي جهالة في السياق القرآني.

المبحث السادس: الجاهلية في السياق القرآني.

الفصل الثاني: النموذج الثاني: تفسير موضوعي لموضوع قرآني (الشورى في القرآن).

المبحث الأول: معنى الشورى في اللغة.

المبحث الثاني: الشورى في السياق القرآني.

المبحث الثالث: وقائع من الشورى في القصص القرآني.

الفصل الثالث: النموذج الثالث: تفسير موضوعي لسورة قرآنية: سورة محمد ρ.

قسمه إلى تسعة مطالب، منها مثلا: أسماء السورة، اسم السورة الاجتهادية، زمان ومكان نزول السورة، أهداف السورة، شخصية السورة، دروس السورة والتنسيق بينها، من لطائف السورة.

لقد درس الخالدي مصطلح الجاهلية انطلاقا من أن أطروحته في الدكتوراه كانت تدور حول المنهج الحركي من خلال تفسير الظلال لسيد قطب، لذا لا غرابة في أن يركز على هذا المصطلح، و الأمر نفسه عند دراسته لموضوع الشورى، لأن العلمانيين كانوا ينتقدون الحركة الإسلامية بعدم قدرتها على تقديم البديل النظري لفكرة الديمقراطية. إذن فتفسير سيد قطب و طروحاته حول جاهلية القرن العشرين و مسألة الحاكمية هي التي دفعت الخالدي لحوض غمار هذه المواضيع. ولاشك في أنه قدم إضافة واضحة، خاصة عند إبرازه وبيانه لقيمة التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.

سابعا: التفسير الموضوعي نظرية وتطبيق .

هذا الكتاب لأحمد رحامي، كانت أول طبعة له سنة 1998، من منشورات جامعة باتنة، تطرق فيه نظريا وتطبيقا لنوعين من التفسير الموضوعي، الموضوع والسورة. وقسم الكتاب إلى ستة فصول على الشكل التالي:

الفصل الأول: مدخل إلى التفسير الموضوعي.



الفصل الثاني: تعريف التفسير الموضوعي.

الفصل الثالث: منهج التفسير الموضوعي.

الفصل الرابع: نشأة التفسير الموضوعي.

الفصل الخامس: تطبيق على التفسير الموضوعي الكشفي (سورة الشمس، وسورة الملك).

الفصل السادس: تطبيق على التفسير الموضوعي التجميعي (الران في القرآن أمودجا).

ما يميز هذه الدراسة هو تأثيرها بطروحات محمد باقر الصدر، وإضافتها للنوع المتعلق بالسورة القرآنية، وتسميته بالتفسير الموضوعي الكشفي، مع ملاحظة عدم إشارته للتفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.

كما تظهر قيمة الكتاب في ما قدمه في مجال التأريخ لنشوء و تطور التفسير الموضوعي، وفي بيانه للمراحل و الخطوات المنهجية لتطبيق هذا المنهج. وفي انتقاداته للتنظيرات والتطبيقات السابقة.

ثامنا: التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه.

هذا الكتاب لزياد خليل الدماغين، طبعته الأولى كانت سنة 1428هـ-2007م عن دار عمار للنشر والتوزيع، قسم كتابه إلى باين، تناول في الباب الأول الوحدة الموضوعية في القرآن، والثاني تناول فيه الوحدة الموضوعية في السورة.

جاءت في الباب الأول الفصول التالية:

الفصل الأول: الوحدة الموضوعية نشأتها وأقوال العلماء فيها.

الفصل الثاني: الخطوات الإجرائية في التعامل مع الموضوع القرآني وضوابطه.

الفصل الثالث: الوحدة الموضوعية في القرآن، نماذج تطبيقية.

الأمودج الأول: المكر في آيات القرآن الكريم.

الأمودج الثاني: الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم.

أما الباب الثاني فكانت فصوله كالتالي:

الفصل الأول: جهود العلماء القدامى والمتأخرين في تأصيل الوحدة الموضوعية في السورة.

الفصل الثاني: الوحدة الموضوعية في السورة: الخطوات الإجرائية.

الفصل الثالث: الوحدة الموضوعية في السورة: نماذج تطبيقية.

الأمودج الأول: الوحدة الموضوعية في سورة الحجر.

الأمودج الثاني: الوحدة الموضوعية في سورة النور.



تاسعا: محاضرات في التفسير الموضوعي.

هذا الكتاب لعباس عوض الله عباس، صدر عن دار الفكر، في طبعته الأولى سنة 1428هـ-2007م، قسمه المؤلف إلى محاضرات على الشكل التالي:

المحاضرة الأولى: مدخل إلى التفسير الموضوعي.

المحاضرة الثانية: الوحدة الموضوعية في القرآن.

المحاضرة الثالثة: الولاء و البراء في القرآن.

المحاضرة الرابعة: منهج إبراهيم عليه السلام في الدعوة كما عرضه القرآن الكريم.

المحاضرة الخامسة: منهج القرآن الكريم في إثبات عقيدة البعث.

المحاضرة السادسة: مكائد الشيطان وطرق الحذر منها كما عرضها القرآن الكريم.

المحاضرة السابعة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القرآن الكريم.

المحاضرة الثامنة: الجهاد في سبيل الله في القرآن الكريم.

المحاضرة التاسعة: الصلاة في القرآن الكريم.

المحاضرة العاشرة: بر الوالدين في القرآن الكريم.

المحاضرة الحادية عشر: أثر المعاصي الأمم في القرآن الكريم.

المحاضرة الثالثة عشرة: مقال تطبيقي للوحدة الموضوعية لبعض سور القرآن الكريم (تفسير سورة النور).

يقول عن الوحدة الموضوعية في القرآن: «البحث عن القضايا الخاصة التي عرض لها القرآن الكريم في سورة المختلفة، ليظهر ما فيها من معان خاصة تتعلق بالموضوع العام الذي نبخته لتحقيق الهدف، وهو الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم»⁽¹⁶²⁾. وطبعا هذه العبارة نقلها من عند محمد محمود حجازي، وقد أشار الكثير من الباحثين إلى أن هذه النظرة تجعل إثبات الوحدة الموضوعية هي الهدف، وذلك في مواجهة الاستشراق والمستشرقين الذين يذهبون إلى انعدام الوحدة الموضوعية في آيات القرآن، ولكن في التفسير الموضوعي، إثبات الوحدة ليس هدفا، بل هو وسيلته للخروج بنظرية أو تصور حول الموضوعات القرآنية.

ما يلاحظ على هذه الدراسة عدم إشارتها إلى مسألة المصطلح القرآني، وتركيزها على الوحدة الموضوعية للموضوع والسورة القرآنية فقط.

تاسعا: منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم - دراسة نقدية⁽¹⁶³⁾

(162)-عباس عوض الله عباس، محاضرات في التفسير الموضوعي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1428هـ-2008م، ص38.

(163)-سامر عبد الرحمن شواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم -دراسة نقدية، دار الملتقي، ط1، 1430هـ-2009م.



هذا الكتاب لسامر عبد الرحمن شواني، صدر في طبعته الأولى سنة 1430هـ-2009م، عن دار الملتقي، قسم كتابة بالشكل التالي:

مدخل تمهيدي: في المفاهيم والمصطلحات

الباب الأول: التفسير الموضوعي للقرآن

الفصل الأول: التعريف والتوصيف

الثاني: نشأة التفسير الموضوعي للقرآن وتطوره.

الثالث: مشكلة المنهج في التفسير الموضوعي.

الباب الثاني: التفسير الموضوعي للسورة.

الفصل الأول: التعريف والتوصيف.

الفصل الثاني: طبيعة السورة القرآنية.

الفصل الثالث: قواعد منهج التفسير الموضوعي للسورة.

لقد قام هذا الباحث بعمل نقدي جاد للتفسير الموضوعي، فمثلا في تعريف التفسير الموضوعي، قسم التعريفات إلى قسمين: أ-التعريف باعتبار المنهج.

ب-التعريف باعتبار المفهوم.

يقول في التعريف باعتبار المنهج: «لقد وقعت معظم هذه التعريفات في خلط بين ماهية التفسير الموضوعي وبين شرح منهجه وتبيان طريقته، فوجدنا معظمها قد مال إلى تحديد المنهج والطريقة دون توضيح الماهية المائزة للتفسير الموضوعي عن غيره من أنواع التفسير»⁽¹⁶⁴⁾.

وبالنسبة للتعريف باعتبار المفهوم فيقول: «إذن فحتى هذه التعريفات التي توجهت إلى تحديد مفهوم التفسير الموضوعي للقرآن لم تتفق على مفهوم واحد، بل لقد اعترأها كثير من الغموض والخلل في عملية التحديد المفهومي»⁽¹⁶⁵⁾، ثم يختار تعريفا من التعاريف، ويستمر في نقد عملية التنظير لهذا المنهج على هذا المنوال، لكنه لا يشير إلى التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني، ولا يقدم نماذج تطبيقية، لأن عمله نقدي بامتياز، وهذا جيد لتطوير المنهج وتجديده.

لقد حاولنا تقديم هذه المصادر حسب سنوات صدورها تصاعديا، لهذا نلاحظ أن تطور العناوين كان على الشكل التالي: البداية، ثم المدرسة، ثم المدخل وهذه العناوين تفيد أن التفسير الموضوعي كان في مرحلة الولادة والنشوء، وكذا عنوان المباحث لمصطفى مسلم، فما هي إلا مقدمات وبدايات لبزوغ هذا النوع من التفسير. ثم انتقلنا بعد ذلك للحديث عن النظرية والتطبيق، وقد أشرنا إلى أن الخالدي بقي مترددا اتجاه هذا اللون - كم يسميه - لهذا قال عنه (بين النظرية والتطبيق)، وهكذا، ففي هذه المرحلة ظهرت عملية التنظير واضحة، وهذا

(164)- سامر عبد الرحمن شواني، م، س، ص 42.

(165)- م، ن، ص 46.



إنما يدل على ارتقاء التفسير الموضوعي لمرحلة أخرى أكثر عمقا، هي مرحلة النضج والتنظيم.

ثم المرحلة الأخيرة، والتي لا مفر منها مع جميع العلوم، هي مرحلة النقد المستمر حتى يحدث النمو و التطور باستمرار، لهذا جاء هذا العنوان، «التفسير الموضوعي-دراسة نقدية-»، ولأنّ الشجرة حتى يستمر نموها -يجب تقليمها وتشذيب غصونها، فكذلك مع جميع الدراسات والعلوم والمناهج، وهذا ما ينقص الدراسات الإسلامية بحق، فنحن نخاف من النقد، ولا نتقبل التحديث والتطوير، وهذا العمل لا يتم إلا بالمراجعة والنقد للمناهج والدراسات السابقة، والله الموفق لكل خير.

5- خطوات منهج التفسير الموضوعي

سنحاول قدر المستطاع تقديم الخطوات الأساسية التي يحسن بالباحث في التفسير الموضوعي إتباعها، ذلك أن تطبيق المنهج يتطلب الإلمام بخطواته، خاصة للباحث المبتدئ. هذه الخطوات التي سنفصل الحديث عنها، تتعلق بالأنواع الثلاثة كل على حدى، وذلك أن لكل نوع من هذه الأنواع خطواته الخاصة. فخطوات التفسير الموضوعي التجميعي تختلف عن خطوات التفسير الموضوعي الكشفي لاختلاف مجاهما. والملاحظة نفسها مع التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.

لقد تناول الباحثون خطوات المنهج بالدراسة والتحليل مع بعض الاختلافات بينهم، وهذا يعود إلى اختلاف تصوره لهذا النوع من التفسير، واختلاف تجاربهم وتطبيقاتهم له، إلا أن الملاحظ عموما هو اتفاقهم على الخطوات الأساسية للمنهج.

سنبدأ عرضنا لخطوات منهج التفسير الموضوعي بخطوات منهج التفسير الموضوعي التجميعي، ثم نتناول خطوات منهج التفسير الموضوعي الكشفي، وننتهي هذا البحث بخطوات منهج التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.

5-1- خطوات منهج التفسير الموضوعي التجميعي

سنقوم باستعراض خطوات المنهج عند الباحثين ابتداء من عبد الستار فتح الله سعيد وانتهاء بسامر عبد الرحمن شواني، ثم نسجل نقاط الاختلاف والاتفاق، لنصل إلى إثبات الخطوات الأساسية في تصورنا، ثم لنضعها قيد الدراسة والبحث والتوضيح، هذه هي الطريقة التي سنسير عليها لبيان خطوات منهج التفسير الموضوعي التجميعي.

وضع عبد الستار فتح الله سعيد خطوات التفسير الموضوعي التجميعي ورتبها كما يلي:

1- المعرفة الدقيقة لمعنى التفسير الموضوعي الخاص

2- تحديد الموضوع القرآني

3- اختيار عنوان له من ألفاظ القرآن ذاته، أو عنوان من صميم معانيه القرآنية.

4- جمع الآيات القرآنية المتعلقة بالموضوع.



5- تصنيفها من حيث المكي والمدني، وترتيبها من حيث زمن النزول.

6- فهم الآيات الكريمة بالرجوع إلى تفسيرها..

7- تقسيم الموضوع إلى عناصر مترابطة، متنوعة من الآيات ذاتها ورد الآيات إلى عناصرها من البناء الكلي للموضوع..

8- التقيد التام في كل هذه الخطوات بقواعد التفسير الموضوعي..

وقد استفاد عبد الستار فتح الله سعيد هذه الخطوات من كتاب: "التفسير الموضوعي" لشيخه أحمد الكومي مع بعض التصرف والزيادات (166).

إذ ذهبنا إلى الجهد الذي قدمه مصطفى مسلم في هذا الموضوع، فإننا سنجد أن الخطوات التي يقترحها هي كالتالي:

1- اختيار عنوان للموضوع القرآني مجال البحث

2- جمع الآيات القرآنية التي تبحث هذا الموضوع

3- ترتيب هذه الآيات حسب زمن النزول

4- دراسة تفسير هذه الآيات دراسة وافية بالرجوع إلى كتب التفسير التحليلي.

5- بعد الإحاطة بمعاني الآيات مجتمعة يحاول الباحث أن يستنبط العناصر الأساسية للموضوع.

6- ثم يلجأ الباحث إلى طريقة التفسير الإجمالي في عرض الأفكار في بحثه ويحاول أن لا يقتصر على دلالة الألفاظ اللغوية وإنما يستكشف الهدايات القرآنية من خلال النصوص.

7- لا بد للباحث من الالتزام بمنهج البحث العلمي عندما يضع مخطط البحث للموضوع وقد يفرض الموضوع طبيعة المنهج والخطة التي سيجري البحث من خلالها.

8- وليكن هدف الباحث من كل ذلك: - إبراز حقائق القرآن الكريم

- عرض تلك الحقائق بأسلوب مشرق عذب (167)

قام صلاح عبد الفتاح الخالدي بعرض الخطوات المرحلية للسير مع الموضوع القرآني كما يراها عبد الستار فتح الله سعيد ثم عرض الخطوات كما يراها مصطفى مسلم، وفي الأخير تقدم بعرض الخطوات كما يراها، ونستطيع تلخيص خطواته في النقاط التالية:

1- اختيار الموضوع القرآني.

2- تسجيل الأسباب التي دفعته لاختيار الموضوع.

(166)- عبد الستار فتح الله سعيد، م، س، ص 56-57.

(167)- مصطفى مسلم، م، س، ص 37-39.



3- جمع الآيات التي تتحدث عن الموضوع، إما بألفاظ صريحة، أو بألفاظ قريبة.

4- استخراج معاني الألفاظ السابقة التي اختارها.

5- حصر الآيات التي استعملت المصطلحات الأساسية لموضوعه.

6- تسجيل ما يدور حول الآيات التي استخلصها من أسباب نزول، ونسخ،...

7- قراءة تفسير الآيات التي اختارها من أمهات كتب التفسير.

8- بيان الأبعاد المعاصرة للآيات.

9- تسجيل الدلالات والعبير واللطائف في الآيات المجموعة.

10- الاطلاع على الدراسات والأبحاث القرآنية الخاصة المعاصرة.

تندرج هذه الخطوات في مرحلة جمع المادة والنظر فيها، وتأتي بعدها مرحلة الترتيب والتبويب والصيغة.⁽¹⁶⁸⁾ ومرحلة الصياغة هي مرحلة فنية لا دخل لها في خطوات المنهج.

أما بالنسبة لأحمد رحماني فإنه يستعرض خطوات التفسير الموضوعي التجميعي حسبما يراها عبد الستار فتح الله سعيد، ثم يضيف إليها خطوات أخرى منها ما يلي:

1- إحصاء المفردات المترددة والتي لها علاقة مباشرة أو علاقة ضدية بالموضوع...

2- تحديد الموضوع الرئيسي مثل الإنسان بين الفلاح والخسران في سورة العصر إذ بتحديد المشكلة التي هي موضوع البحث.

3- وضع الموضوع في مجاله المعرفي لاعتماد أدوات ذلك المجال في التحليل والتفسير ووضع الفرضيات.

4- الاستقراء لجمع الآيات المتعلقة بالموضوع.

5- تحديد الموضوعات الجزئية المتولدة عن الموضوع الرئيسي مثل مواصفات الإنسان المفلح في سورة العصر.

6- ترتيب الآيات وفق عناصر الموضوع.

7- وضع فرضيات بخصوص الأفكار والمعاني المستنتجة من تلك الآيات.

8- وضع مخطط كلي لتنظيم العلاقات بين العناصر الجزئية.

9- تحليل الآيات وتفسيرها في ضوء التصور الإسلامي، من جهة، وفي ضوء المجال المعرفي الذي حدد فيه الموضوع من جهة أخرى.

10- ربط الموضوع الرئيسي والموضوعات المتولدة على طريقة الانتقال من الأصول إلى الفروع.

⁽¹⁶⁸⁾ -صلاح عبد الفتاح الخالدي، م، س، ص 70-72.



11- التأكد من شبكة العلاقات التي ترتبط على أساها الموضوعات الفرعية فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين الموضوع الرئيسي من جهة أخرى.

12- تسجيل النتائج المتوصل إليها (169)

عندما تعرض عبد الرحمن شواني لمشكلة المنهج في التفسيري الموضوعي تناول خطوات منهج التفسير الموضوعي التجميعي، لكنه أعطاها أسم قواعد المنهج في التفسير الموضوعي. وقد تناول هذه القواعد كما يلي:

أولاً: اختيار الموضوع

ثانياً: الحصر والاستقراء

ثالثاً: ترتيب الآيات وتصنيفها

رابعاً: النظر في مناسبات الآيات وملاساتها

خامساً: الدراسة الدلالية

سادساً: الدراسة النصية

سابعاً: الواقع ومحلّه في التفسير الموضوعي (170)

ومع احترامنا لهذه الجهود في مجال قواعد وخطوات المنهج، إلا أن معظم الباحثين قاموا بنقل الخطوات كما ذكرها السابقون بلا إضافة ولا نقد ولا تمحيص، إلا بالنسبة للخالدي وأحمد رحمانى ثم لسامر عبد الرحمن شواني، فمثلاً عندما نستعرض خطوات المنهج عند منصور كافي (171)، فإنه ينقل فقط الخطوات ابتداء من عمل أحمد السيد الكومي وانتهاء بصلاح عبد الفتاح الخالدي بلا إضافة ولا تدخل و إن كان من باب إعادة الصياغة. وفي حقيقة الأمر فإن مسألة إعادة الصياغة ثم النقد والتصحيح والتوجيه أمور نفتقدها في العلوم الإسلامية جمعاء، وهذا لغلبة المشيخة والسلطة المعرفية، ولغلبة الحفظ والتكرار بلا فهم ولا تدبر، وهذا ما جعل التقليد، هذه السلعة الرائجة تقضي على ملكة الفهم وملكة الإبداع والتطوير في العلوم الإسلامية.

وإذا كان التفسير الموضوعي منهج جديد بحسب البعض، وهو ثورة على المنهج التجزيئي في التفسير فما علينا إلا استغلال هذا المنهج وتقديم الأعمال الجديدة المبتكرة فيه، وهذا لا يكون طبعاً إلا بتفهمه ومعرفة قواعده وخطواته وطريقة استعماله، ولماذا لا؟ تطويره وصقله وإخراجه من قوقعة التقليد والجمود، ولهذا لا غرابة أن نشيد بعمل كل من الخالدي، أحمد رحمانى، وسامر عبد الرحمن شواني. وأخيراً يجدر

(169)- أحمد رحمانى، م، س، ص 59-62.

(170)- سامر عبد الرحمن شواني، م، س، ص 141-216.

(171)- منصور كافي، التفسير الموضوعي دراسة نظرية وتطبيقية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1: 1425هـ-2004م، ص 84-102.



بنا الإشارة إلى عمل صونيا وافق حيث أنها قدمت المادة العلمية المتعلقة بخطوات المنهج بشكل مختصر وسمتها طريقة التأليف في التفسير الموضوعي التجميعي. وهي كالتالي:

أولاً: استقراء النصوص

ثانياً: النظر في المكّي والمدني

ثالثاً: ملاحظة البعد التاريخي والبيئي

رابعاً: تصنيف الموضوع

خامساً: الالتفات إلى الواقع

سادساً: اسم الموضوع (172)

فعلى الأقل مع الأستاذة وافق لم تقم بسرد أعمال السابقين وإنما اجتهدت وقدمت لنا خطوات في شكل مختصر وبسيط ومفيد. وتماشياً مع تقديم المادة بأسلوب مختصر وبسيط لطلبة قسم الدعوة والإعلام فإننا سنحاول حصر الخطوات الأساسية وتقديمها بشكل مبسط يمكنهم من استيعاب طريقة استخدام المنهج. مع إضافة بعض الملاحظات التي ارتأينا تسجيلها. و على هذا الأساس فإن الخطوات كما نراها تتمثل فيما يلي:

1- اختيار الموضوع

2- استقراء الآيات

3- تحديد الموضوعات الجزئية

4- تصنيف الآيات

5- وضع الفرضيات

6- تفسير الآيات

7- الخروج بنظرية أو تصور

سنعمل الآن على بيان وشرح هذه الخطوات الواحدة تلو الأخرى مستعينين بالدراسات والبحوث السابقة التي نظرت لهذا المنهج .

5-1-1- اختيار الموضوع

أول مرحلة في التفسير الموضوعي التجميعي هي اختيار الموضوع، ذلك أن اختيار عنوان الدراسة يقتضي تحديد إشكالية الموضوع وأسباب ودواعي بحثه والأهداف والغاية المرجوة منه. لقد اهتم المنظرون للمنهج باختيار الموضوع وتوسعوا في طريقة اختياره وتحديد أبعاده، هل

(172)-صونيا وافق، دروس في التفسير الموضوعي، مكتبة اقرأ، فسنطينة، الجزائر، ط1: 1426هـ-2006م، ص34-35.



نستخرجه من النص القرآني أم من الواقع الاجتماعي والكويني؟. لكنهم أغفلوا الحديث عن إشكالية ومشكلة الموضوع، إذ أنه لا يمكننا دراسة موضوع بدون تحديد إشكاليته وأسئلته، ولماذا نبحث فيه، وعن ماذا نبحث من خلاله، وما الفائدة منه؟...

و من شدة اهتمام المنظرين بالحفاظ وحماية التصور الإسلامي استمروا في وضع الشروط لطريقة استخدام منهج التفسير الموضوعي، حتى لا يخرج هذا التفسير عن الإطار المحدد له سلفاً. إنه الخوف من استعمال التفسير الموضوعي في الخروج بتصورات ونظريات تحدم الآراء المذهبية والعقدية لفرق واتجاهات معينة. وهذا من حقهم إلا أن المبالغة في ذلك لن تكون مجدية دائماً، بل ربما ستكون نتائجها عكسية.

يبدأ عبد الستار فتح الله سعيد بالإشارة إلى الالتزام بالألفاظ القرآنية عند تحديد عنوان الموضوع، ويضرب بذلك أمثلة منها عدم استبدال مصطلح الجهاد بمصطلح صراع الطبقات، وعدم الاستعاضة عن الزكاة بعنوان الضريبة الاجتماعية أو استعمال العلمانية بدل مصطلح الجاهلية⁽¹⁷³⁾. ثم يشير أنه في حال تعدد الألفاظ للنظر في الألفاظ المقاربة والقابلة لأن الأمور تتضح بمثلاتها وبأضدادها. فمثلاً موضوع الحرب والسلام في ضوء القرآن من الأحسن أن يكون عنوانه الجهاد في سبيل الله لأنه من أشهر الألفاظ ثم نضم إليه ما يقاربه في الحسن مثل: القتال والحرب، الثبات، النصر، الفتح... أما ما يقابله فمثل: السلام، الفرار، التولي، الفشل، الرعب، النقض... (174)

فإن لم يوجد لفظ قرآني معبر عن الموضوع فيمكن اشتراح عنوان من أقرب لفظ، فمثلاً موضوع: "تقدم الأمم ورقبها المادي والعمري، ثم طغيانها وهلاكها" نضع بدله: "سنن الله في نشوء الحضارات واندثارها"⁽¹⁷⁵⁾. كل هذه الضوابط والطرق تبين لنا مركزية اللفظ القرآني، وهذا صحيح إلى حد ما، لكن هذا لا ينفي وجود المفاهيم والمعاني المتعددة، بل والأشكال المتعددة. وهذا ما يستلزم من جهة أخرى تطوير المفاهيم القرآنية وإعطائها المعاني المتعددة حتى تواكب العصر، وحتى نبين للناس مدى أصالتها من جهة، ومدى معاصرتها بل وحدائتها من جهة أخرى.

يركز الخالدي على شرط وجوب توفر الآيات التي تناولت الموضوع المختار، فيمكننا الحديث مثلاً عن: "العدل في القرآن"، وقصه "إبراهيم في القرآن"، لكنه من المستحيل الحديث مثلاً عن موضوع: "انشرطار الذرة في القرآن"، ثم يضيف بعد ذلك وجوب تناول الأسباب والدوافع التي أدت بالباحث إلى اختيار الموضوع. ثم الحاجة للموضوع، والمشكلات الإنسانية التي يهدف إلى حلها وأخيراً المضامين المعاصرة للموضوع⁽¹⁷⁶⁾. وكل هذه المسائل من الأمور المنهجية المعتمدة في البحوث المعاصرة، وهي مما يحتاج إليها طلبة الدراسات الإسلامية لأنها تزيد الباحث تعمقاً وفهماً للموضوع، وتزيد من قدرته على بيان المعاني القرآنية المتعلقة بالواقع الاجتماعي المعاصر الذي تعيشه الإنسانية.

وإلى حد الآن سنلاحظ غياب الحديث عن تحديد إشكالية الموضوع قيد الدراسة، رغم أن أحمد رحمانى يشير إلى ذلك باقتضاب عندما يقول: "تحديد الموضوع الرئيسي مثل: الإنسان بين الفلاح والخسران في سورة العصر إذ بتحديد الموضوع قيد الدراسة، رغم أن أحمد رحمانى يشير إلى ذلك باقتضاب عندما

(173) عبد الستار فتح الله سعيد، م.س، ص 59-60.

(174) م.ن، ص 60-61.

(175) م.ن، ص 61.

(176) الخالدي، م.س، ص 70.



البحث" (177). ثم لا يتوسع في بيان كيفية تحديد المشكلة، وهذا ما يغيب عن الدراسات الإسلامية، وقد يعود في تصورنا إلى كثرة المسلمات والبدييات في العلوم الإسلامية، إلى حد الوصول إلى تصور عدم الحاجة إلى البحث، وعدم الفائدة في التنقيب والبحث لغلبة الإيمان والتسليم، ولكن الأمور لا تسير بهذه الطريقة ونحن نلاحظ مؤشرات تخلف المسلمين وتأخرهم وتقدم غيرهم وتسلبهم وطغيانهم.

الواقع يجابهنا بأسئلته، بمشكلاته، وبصعوباته، وفي الحقيقة هو يجابهنا بفشلنا وتأخرنا عن ركب التقدم والتطور، وهذا ما يستدعي عرض المسائل والمشكلات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية على محل البحث والدراسة بجميع المناهج وبجميع الطرق لعلنا نصل إلى فهم الواقع وتغييره لصالحنا.

من هذا المنظور لا غرابة بعد ذلك أن يبحث سامر عبد الرحمن شواني عند نقده لمنهج التفسير الموضوعي مسألة: كيف نختار الموضوع؟ وعلى أي أساس؟ ثم يتحدث عن الموضوع القرآني و الموضوع الواقعي. فاختيار الموضوع سيكون انطلاقاً من القرآن أي من النص أو انطلاقاً من الواقع. لكن الانطلاق من النص أي في حالة اختيارنا للموضوع القرآني سوف يذهب بنا بعد ذلك إلى تنزيل الموضوع القرآني على الواقع، وهو ما يسمى بالتفسير الهدائي الاجتماعي، ولهذا فإن حضور الواقع لا مناص منه دائماً، لأننا سنتعامل معه إما كمنطلق أو كهدف لأجل ذلك يصل إلى نتيجة مهمة: "فالقول إذن بالتمييز بين الموضوع الواقعي والموضوع القرآني لا محصلة له، فكل قضية واقعية هي شأن تعرض له القرآن بشكل أو بآخر، وكل موضوع قرآني هو بالضرورة ذو أثر واقعي، وعلينا أن لا نقصر القرآن على مجال دون آخر، بل إن آفاق البحث فيه مفتوحة لا يضيق حدها بشر". (178)

وعليه فلا يمكن إلغاء الواقع، بل إن حضوره يتأكد مع مرور الزمن، وهذا ما يؤكد وجوب تحديد الإشكالية المختارة للموضوع انطلاقاً من الواقع الاجتماعي بالمقارنة مع النصوص التي تناولت الموضوع لفظاً أو معنى، لأن إشكالية الموضوع هي لبه وجوهه

5-1-2- استقراء الآيات

أهم خطوة بعد اختيار الموضوع وتحديد العنوان خطوة استقراء وجمع الآيات القرآنية التي تناولت الموضوع. فما هي الطريقة السليمة لجميع الآيات وحصرها؟.

لقد حاول عبد الستار فتح الله سعيد الإجابة عن هذا السؤال بالإشارة إلى أن جمع الآيات يتعلق أولاً بتحديد الموضوع من خلال أطرافه: الألفاظ، المقاربة، المعاني. كما مثلنا لذلك من قبل، ثم يشير إلى الأدوات وهي: حفظ الصدور، الرجوع إلى المصحف ثم الرجوع إلى المعاجم (179)، سواء كانت معاجم ألفاظ أم معاجم موضوعات. ويمثل لذلك بما يلي:

1- "نجوم الفرقان في أطراف القرآن" للمستشرق الألماني "فلوجل" (1842م).

(177)- أحمد رحمانى، م، س، ص 60.

(178)- عبد الرحمن شواني: م، س، ص 147.

(179)- عبد الستار فتح الله سعيد، م، س، ص 62-63.



- 2- "تفصيل آيات القرآن الحكيم" للفرنسي "جون لا بوم" والذي ترجمه محمد فؤاد عبد الباقي، وهو معجم موضوعي.
- 3- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي.
- 4- معجم غريب القرآن مستخرجا من صحيح البخاري لمحمد فؤاد عبد الباقي.
- 5- معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية المعاصرة.
- 6- المرشد إلى آيات القرآن وكلماته لمحمد فارس بركات.
- 7- فتح الرحمن لطالب آيات القرآن لفيض الله العلمي.
- 8- مصباح الإخوان لتحريات القرآن ليحيى حلمي بن حسين قسطموني.
- 9- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة.
- 10- المعجم المفهرس لموضوعات القرآن للدكتور عبد الصبور مرزوق (180)
- وغيرها من المعاجم...
- والملاحظ على هذه الطريقة في تناول الخطوات أن الحديث عن الألفاظ الأساسية والمقاربة، والمقابلة تندرج ضمن خطوة اختيار الموضوع، وهذا ما ذهب إليه أستاذنا أحمد رحمانى، إلا أن الخالدي جعله ضمن هذه الخطوة، لهذا نجد يتحدث عن جمع الآيات التي تتحدث عن الموضوع بألفاظ صريحة أو قريبة، ثم يتناول استخراج معاني الألفاظ السابقة التي اختارها، ليتحدث عن حصر الآيات التي استعملت المصطلحات الأساسية للموضوع، والاستعانة بالمعاجم لأجل ذلك (181). و عليه فنحن أمام جمع للآيات، ثم استخراج للمصطلحات، ثم بحث عن معاني المصطلحات، وفي الأخير حصر الآيات التي تناولت هذه المصطلحات. و على أساس هذه المنهجية نحن أمام عمل منهجي يحول دراسة الموضوع إلى دراسة للمصطلحات، وهذا ما يغلب على عمل الخالدي، خاصة مع علمنا باهتمامه الشديد بالمصطلح القرآني، نعم، إن تحديد عنوان الموضوع يقتضي ضبط المصطلحات لكن هذا العمل لا يجب أن ينسبنا أننا أمام دراسة موضوع وليس دراسة للمصطلح.
- بالنسبة لأحمد رحمانى يعتبر إحصاء المفردات المتعلقة بالموضوع عملا سابقا لاستقراء الآيات، متابعا في ذلك عبد الستار فتح الله سعيد، ومخالفا لصلاح عبد الفتاح الخالدي. ولهذا و انطلاقا من تجربة التعامل مع التفسير الموضوعي فإنه لا مناص من القول بأن الخطوات متشابهة ولا يمكن الفصل بينها نهائيا، فقد نبدأ باستقراء الآيات، ثم تحديد المفردات والألفاظ الأساسية من خلال عنوان الموضوع، ثم استقراء الآيات وحصرها.

(180)- عبد الستار فتح الله سعيد، م.س، ص 35-38.

(181)- صلاح عبد الفتاح الخالدي، م.س، ص 70-71.



ورغم ذلك فإن مرحلة الاستقراء تعد لب منهج التفسير الموضوعي، ولا ينبغي استسهالها، وهي ليست عملاً تقنياً بسيطاً، بل تحتاج إلى فهم عميق وإلى إعمال فكر، حتى نستطيع التفريق بين الآيات التي تُخدم الموضوع وبين التي لا علاقة لها به.

5-1-3- تحديد الموضوعات الجزئية

قد يتأتى لنا تحديد الموضوعات الجزئية من خلال تحديد عنوان الموضوع، لكن هذا قد يوقعنا في إشكال بعد استقراء الآيات، فقد لا نجد آيات تدور حول بعض الموضوعات الجزئية. لهذا جعلنا تحديد الموضوعات الجزئية في المرحلة الثالثة بعد اختيار الموضوع واستقراء الآيات، لأن استقراء الآيات وجمعها قد يحدد المعالم العامة للموضوعات الجزئية. لهذا لا غرابة أن نجد عبد الستار فتح الله سعيد يتناول تقسيم الموضوع إلى عناصر جزئية مترابطة بعد استقراء الآيات وتفسيرها. يقول: "بعد فهم الآيات، والنظر فيها مجتمعة، يقسم المفسر الموضوع إلى عناصر وأجزاء، منتزعة من صميم المعاني المقررة في الآيات الكريمة ويربط بينها برباط علمي، يجعل من الموضوع وحدة واحدة" (182). هذا العمل قد يصلح مع الموضوع القرآني إلا أنه مع الموضوع الواقعي قد لا يصلح، ذلك أن إشكالية الموضوع وأسئلته الرئيسية والجزئية هي التي تحدد الموضوعات الجزئية. قال مصطفى مسلم: "بعد الإحاطة بمعاني الآيات مجتمعة يحاول الباحث أن يستنبط العناصر الأساسية للموضوع من خلال التوجيهات القرآنية [...] وللباحث أن يقدم بعض العناصر الرئيسية على غيرها، إن وجد أن طبيعة البحث تقتضي ذلك..." (183). وهو هنا يوافق ما ذهب إليه عبد الستار فتح الله سعيد من أن الآيات هي التي تحدد الموضوعات الجزئية.

و بخلاف ذلك نجد أحمد رحمانى يقول: "تحديد الموضوعات الجزئية المتولدة عن الموضوع الرئيسي مثل مواصفات الإنسان المفلح في سورة العصر وهي: الإيمان والعمل الصالح والتواصي بالحق والصبر" (184). الموضوعات الجزئية تأتي بها من الأسئلة الجزئية المتولدة عن إشكالية الموضوع. فعندما نقوم بتحديد الموضوع نضع أمامنا سؤالاً أساسياً تتولد عنه أسئلة فرعية، هذه هي منهجية التفسير الموضوعي.

و المفسر الموضوعي كما يرى محمد باقى الصدر إنما يقوم بتجميع الأسئلة ثم يتوجه بها إلى القرآن ليدخل معه في حوار، المفسر يسأل والقرآن يجيب، قال باقر الصدر: «المفسر الموضوعي... لا يبدأ عمله من النص بل من واقع الحياة يركز نظره على موضوع من موضوعات الحياة [...] ويستوعب ما أثارته تجارب الفكر الإنساني حول ذلك الموضوع من مشاكل [...] وما طرحه التطبيق التاريخي من أسئلة ومن نقاط فراغ ثم يأخذ النص القرآني، لا ليتخذ من نفسه بالنسبة إلى النص دور المستمع والمسجل فحسب، بل لي طرح بين يدي النص موضوعاً جاهزاً مشرباً بعدد من الأفكار [...] ويبدأ مع النص حواراً [...] المفسر يسأل والقرآن يجيب...» (185). و عليه فالأسئلة مستقاة من الواقع الإنساني ومن التجربة البشرية، ولهذا فالموضوعات الجزئية هي في الحقيقة عناوين للأسئلة الجزئية التي يتقدم المفسر بها أمام النص القرآني في محاولة لفهم وتدبر واستجلاء الإجابة القرآنية.

(182)-عبد الستار فتح الله سعيد، م، س، ص 65.

(183)-مصطفى مسلم، م، س، ص 38.

(184)-أحمد رحمانى، م، س، ص 61.

(185)-محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط2: 1404هـ-1981م، ص 19-20.



لهذا لا غرابة أن يكون تحديد الموضوعات الجزئية انطلاقاً من عنوان الموضوع ، ولكن غلبة التفسير التقليدي البعيد عن الواقع البشري والمعتمد على اللغة و الفهوم السابقة هي التي تجعل الموضوعات الجزئية تتشكل بنفسها انطلاقاً من اجتماع الآيات في زمر ومجموعات، وكأن المفسر هنا ينتظر النصوص لكي تصطف لوحدها دون تدخل منه ، وهذا ما يعيدنا في الحقيقة إلى نقطة البداية حيث يصبح عمل المفسر هو دور تقني فقط يقتصر على التنسيق والإخراج، وما أظن ذلك يتوافق مع روح العصر، روح الاجتهاد والابتكار والإبداع.

5-1-4- تصنيف الآيات

هناك من يرى في تصنيف الآيات القرآنية مجرد عملية تقنية منهجية تهدف إلى تقسيمها إلى آيات مكية وأخرى مدنية، ومثال ذلك تصور عبد الستار فتح الله سعيد، ومصطفى مسلم، والهدف من ذلك عند فتح الله سعيد هو معرفة زمن النزول وأيها متقدم في النزول وأي الآيات متأخر (186)، وحسب مصطفى مسلم فإن الأغلب الذي نزل في مكة يتناول الأسس العامة بينما الأغلب الذي نزل بالمدينة يتناول المعالم التشريعية لتلك الأسس العامة (187)، ثم إن من الأهداف كذلك ملاحظة تدرج القرآن في عرض الموضوع انطلاقاً من المرحلة المكية وانتهاء بالمرحلة المدنية.

لقد حاول المستشرقون دراسة القرآن وتفسيره بطريقة تاريخية تلاحظ أساساً زمن نزول الآيات والسور القرآنية، وحاولوا كذلك تتبع ورود الألفاظ القرآنية، واختلاف محتواها الدلالي خلال زمن الرسالة النبوية من المرحلة المكية إلى المرحلة المدنية.

إن مسألة الترتيب التاريخي لآيات القرآن الكريم قد أخذت اهتمام مدرسة التفسير الأدبي والبياني خاصة عند أمين الخولي وعائشة عبد الرحمن، وقد اهتم المفسرون الأوائل بها، وكذلك منظرو التفسير الموضوعي، ولكنها عملية صعبة خاصة مع تضارب الروايات التي تناولت مكان وزمان النزول. لقد حاول بعض المفسرين تفسير القرآن بحسب نزوله مثل التفسير الحديث لعزت دروزة، حيث بدأ بسورة اقرأ وانتهى بآخر السور المدنية نزولاً، وكان هدفه تتبع أحداث السيرة النبوية، انطلاقاً من النظرة التاريخية لتطور الأحداث والوقائع، لكن الترتيب التاريخي للسور القرآنية غير متفق عليه بين العلماء، وبعض السور فيها آيات مكية و أخرى مدنية (188)، لهذا فإن الاعتماد على هذه الطريقة قد يسلب الضوء على بعض جوانب الموضوع، لكن معظم العناصر الأخرى قد تبقى غير واضحة.

لهذا يذهب البعض إلى ترتيب الآيات وتصنيفها بحسب عناصر الموضوع الجزئية، ومنهم أحمد رحماني الذي يرى ترتيب الآيات وفق عناصر الموضوع (189) دون أن يلغي تصنيفها حسب الزمان، الذي قد يساعدنا على فهم بعض جوانب الموضوع.

(186)-عبد الستار فتح الله سعيد، م، س، ص 63.

(187)-مصطفى مسلم، م، س، ص 37.

(188)-عبد الرحمن شواني، م، س، ص 164.

(189)-أحمد رحماني، م، س، ص 61.



كل هذا التضارب في الطروحات ومحاولة التوفيق بينها إنما يعود إلى المنطلق، هل ننطلق من النص أم من الواقع، هل نبحث الموضوع القرآني أم الموضوع الواقعي؟ إذا اقتنعنا بالموضوع انطلاقاً من القرآن فإن تتبع تاريخ النزول والترتيب التاريخي من الأهمية بمكان، أما إذا كنا ندرس الموضوع الواقعي، وننطلق من الواقع الاجتماعي والكوني فإن الأمر يختلف، وسنجد أنفسنا مضطرين إلى تقسيم الآيات وترتيبها بحسب عناصر الموضوع.

وخلاصة القول أنه رغم محاولات المسلمين القدامى والمستشرقين والمسلمين المعاصرين للبحث في مسألة الترتيب للقرآن إلا أنهم لم يصلوا إلى نتائج ذات أهمية لذا قال شواني: "ولكن هذه المحاولات كلها لا تخرج بنا من مواطن الظن إلى مظان اليقين، إلا أنها إن استطاعت ضبط المكى والمدني إلى حدّ ما، فإنها أبعد ما تكون عن تحقيق ترتيب تاريخي دقيق [...] وهي إن استطاعت أن تضيء لنا شيئاً من مقاصد القرآن أحياناً، فإنها ربما غيبتها في مواطن أخرى» (190). ولعل تداخل هذه المسألة مع فكرة النسخ هي التي عمقت المشكلة، لهذا نرى أن الذين يذهبون إلى نفي فكرة النسخ لا تظهر المشكلة عندهم بمثل هذا العمق، لذا فإن الترتيب حسب العناصر الموضوعية هو الأسلم مع عدم إغفال الترتيب بالشكل الأول.

5-1-5- وضع الفرضيات

يذهب معظم المنظرين للتفسير الموضوعي إلى مرحلة تفسير الآيات القرآنية وتحليلها، لكن أحمد رحماني يرى قبل مرحلة التفسير مرحلة وضع الفرضيات فكيف ذلك؟ يقول أحمد رحماني: «وضع فرضيات بخصوص الأفكار والمعاني المستنتجة من تلك الآيات، لاسيما وأن عقل الإنسان لا يصيب دائماً في الفهم، مما يجعل الفرضيات ووضع الاحتمالات لصور المعاني أكثر أهمية في تدقيق المعاني الحقيقية المقصودة في النص، ويزداد الأمر أهمية حينما نعلم أن الأفكار التي نتلقاها من النصوص القرآنية يصعب التفكير في تغييرها» (191). وفعلاً فإن تغيير الطروحات في المجال الديني من الصعوبة بمكان، وخاصة مع كثرة البديهيات والمسلمات في الفكر الديني، لذا فإن وضع فرضيات واحتمالات أخرى من الأهمية بمكان في الخروج بتصورات أخرى عن المواضيع القرآنية.

لقد استمد أحمد رحماني في تصورنا هذا الرأي من الدراسات الأدبية التي تخصص فيها قبل ولوج مجال التفسير الموضوعي، وربما من إشارة محمد باقر الصدر الذي نبه إلى الفرضيات عندما قال: "إن التفسير التجزيئي دوره في التفسير على الأغلب سلمي فهو يبدأ أولاً بتناول النص القرآني المحدد آية مثلاً أو مقطعا قرآنياً دون أي افتراضات أو طروحات مسبقة..." (192)، وقد تكون لذلك أسباباً أخرى تحتاج إلى البحث و الدراسة.

و لتوضيح الأمر نضرب مثلاً لذلك ، لو أن ابن إدريس -رحمه الله- استسلم للبديهيات التي راجت في التفسير، لو أنه لم يضع فرضيات أخرى لما أمكنه الخروج بموضوع هام وجيد مثل موضوع "العرب في القرآن"، لقد قال عن المسلمات والبديهيات ما يلي: "العرب مظلومون في التاريخ ، فإن الناس يعتقدون ويعرفون أن العرب كانوا همجا لا يصلحون لدنيا ولا دين...هكذا يتخيل الناس العرب بهذه الصورة المشوهة

(190)-عبد الرحمن شواني،م،ن، ص165.

(191)-أحمد رحماني، م،ن، ص61.

(192)-محمد باقر الصدر،م،س، ص19.



ويزيد هذا التخييل رسوخا، ما هو مستفيض في آيات من تقبيح ما كان عليه العرب" (193)، ثم يضيف: "والحقيقة... هي أن القرآن وحده هو الذي أنصف العرب [...] والتاريخ يجب ألا ينظر من جهة واحدة، بل ينظر من جهات متعددة، وفي العرب نواح تجتبي ونواح تجتنب [...] وهذه طريقة القرآن بعينها: فهو يعيب على العرب ذائلهم النفسية كالوثنية ونقائصهم الفعلية كالقسوة والقتل، وينوه بصفاتهم الإنسانية التي شادوا بها مدنيتهم السالفة..." (194). لقد أعاد ابن باديس قلب المسلمات رأسا على عقب، ووضع فرضيات أخرى هزّت تلك المسلمات وأمطت اللثام عن حقيقة العرب وأنصفتهم بعدما كان الناس ينظرون إليهم كأمة متوحشة جاهلة لا تصلح لبناء مدينة ولا حضارة.

الفرضيات هي احتمالات تحوز صحتها بمدى قدرتها على تقديم الأدلة القوية التي تسندها، لهذا لا خوف من كثرة الفرضيات، يقول محمد حسن الشبستري: "وبما أن الفرضيات مختلفة باختلاف الرؤى والفرضيات المسبقة فإن المعنى المتعين للنص سيكون مختلفا من شخص لآخر، وكل واحد منهم يفهم من النص معنى خاص، وفي هذا الفضاء فإن المعنى المقبول من هذه المعاني المتعددة هو المعنى الذي يملك أدلة أقوى" (195)، وهذا ما يؤدي بنا إلى تجديد المعاني والتفاسير كلما توفرت الأدلة القوية التي تسند الفرضيات الجديدة "وهكذا من الممكن أن يقوم شخص آخر بعد مدة بطرح فرضية جديدة مع أدلة أقوى، وبالتالي يتمكن من إقصاء الفرضية السابقة، وهكذا تستمر عملية طرح الفرضيات والأدلة الجديدة وبالتالي ظهور معان جديدة للنص" (196). هذا هو المبتغى من التفسير الموضوعي حيث إمكانية تقديم النصوص القرآنية بشكل آخر يستوعب مستجدات الواقع والحياة الإنسانية، ويقدم تصورات جديدة للدين والحياة.

5-1-6- تفسير الآيات

هناك من يجعل فهم الآيات خطوة قبل تقسيم الموضوع إلى عناصر مترابطة وهناك من يجعل ذلك قبل أو بعد استنباط العناصر الأساسية للموضوع، ورغم هذا الاختلاف فإن مما لا شك فيه أن فهم الآيات وتفسيرها من الأهمية بمكان في منهج التفسير الموضوعي.

يرى عبد الستار فتح الله سعيد بأن فهم الآيات قبل الشروع في التفسير الموضوعي من الأهمية بمكان حتى يمكن للمفسر ترتيبها وتأليف عناصرها (197). و مما لا شك فيه أن الفهم والتفسير التحليلي ضروري للتفسير الموضوعي، ولكن اعتبار هذه الخطوة سابقة للتقسيم هو الذي يثير التساؤل ذلك أن الفهم العام قد يكون قبل تحديد الموضوعات الجزئية والتصنيف ووضع الفرضيات، إلا أن التفسير التفصيلي من المستحسن أن يكون بعد وضع الفرضيات. ورغم هذا الاعتراض إلا أن مصطفى مسلم وتماشيا مع ما ذهب إليه عبد الستار فتح الله سعيد يذهب إلى وضع خطوة دراسة تفسير الآيات قبل استنباط العناصر الأساسية للموضوع، ثم يعود بعد ذلك للحديث عن التفسير الإجمالي

(193)-عبد الحميد بن باديس، تفسير ابن باديس، ت:محمد البهي، منشورات مؤسسة المعارف، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط:1991، الجزائر، ص510.

(194)-م،ن، ص510.

(195)-محمد حسن الشبستري، قراءة بشرية للدين، ت:أحمد القبجاني، منشورات الجمل، بيروت، بغداد، ط:2009، ص14.

(196)-م،ن، ص15.

(197)-عبد الستار فتح الله سعيد، م،س، ص64.



واستشفاف الهدايات القرآنية⁽¹⁹⁸⁾. و على المنوال نفسه يتحدث الخالدي عن تسجيل ما يدور حول الآيات من أسباب النزول والنسخ و القراءات، ثم الإطلاع على تفسير الآيات من أمهات كتب التفسير. هنا نلاحظ إغفاله لتقسيم الموضوع إلى عناصر مترابطة، وإغفاله كذلك لوضع الفرضيات. وبالمقابل يركز على تتبع استعمال الألفاظ والمصطلحات والصيغ والاشتقاقات والتصريفات المختلفة، وهذا قد نستخدمه مع التفسير الموضوعي للمصطلح أكثر من استخدامنا له مع التفسير الموضوعي للموضوع القرآني.

وبخلاف هؤلاء فإن أحمد رحماني يضع تفسير الآيات القرآنية بعد تحديد الموضوعات الجزئية وبعد وضع الفرضيات، إلا أنه لا يتوسع في شرح علاقة مرحلة وضع الفرضيات مع مرحلة التفسير، ولكنه يؤكد على تحليل الآيات وفق التصور الإسلامي العام، قال عن هذه المرحلة: "تحليل الآيات وتفسيرها في ضوء التصور الإسلامي من جهة، وفي ضوء المجال المعرفي الذي حدد فيه الموضوع من جهة ثانية"⁽¹⁹⁹⁾ وتحديد المجال المعرفي جعله خطوة من مراحل التفسير الموضوعي التجميعي. والحقيقة أنه لا يعتبر خطوة ذلك أن الفرضيات تُستقى من المجال المعرفي أو من التجربة البشرية كما يقول محمد باقر الصدر، ولهذا فالمجال المعرفي حاضر في صياغة الفرضيات، والعلاقة بينه وبين التفسير التحليلي للآيات، هو إمكانية الحصول على أدلة تخدم تلك الفرضيات وتثبتها أو تنفيها نهائيا. لأن تلك الفرضيات هي تفسيرات واحتمالات مؤقتة لم تحز بعد على القبول وتحتاج إلى إثبات أو نفي.

تناول شواني مسألة التفسير التحليلي للآيات في نقاط عديدة منها: النظر في مناسبات الآيات وملاساتها ثم الدراسة الدلالية وأخيرا الدراسة النصية. و معلوم أن أسباب النزول لا تسعفنا كثيرا في تفسير الآيات القرآنية، كما أن الدراسة الدلالية للألفاظ والمصطلحات لا يحسن التوسع فيها حتى لا تطغى على التفسير الموضوعي للموضوع، ومجالها الأوسع هو المصطلح القرآني، أما الدراسة النصية فهي التي نحتاج إليها في تفسير وفهم الآيات لهذا يقول: "مرحلة الدرس النصي تعد أقرب إلى مهمة المفسر الموضوعي، من حيث هو (الدرس النصي) نظر مقارن كلي في الآيات التي تتناول القضية المفسرة، باعتبارها المصدر الأساسي الذي سيقم عليها التفسير الرؤية الكلية أو النظرية العامة"⁽²⁰⁰⁾، فتفسير الآيات ليس تحليلها فقط بل فهمها ومقارنتها والنظر في علاقتها بالقضية أو الإشكالية المطروحة، ومدى استجابتها للفرضيات المطروحة لحل تلك الإشكالية أو مدى نقضها لها ورفضها لتلك التحليلات.

من هذا المنطلق يتحدث شواني عن السياق الجزئي والسياق الكلي، ذلك أن السياق الجزئي هو سياق الآية في موضعها من السورة القرآنية، وهذا غير كاف في النظر بل يجب أن يمتد إلى السياق الكلي من خلال القرآن كله، فالسياق الجزئي خادم للسياق الكلي، ولا يجب الاقتصار على التفسير التجزيئي بل يجب استخدام التفسير التجزيئي بالمقدار الذي يسمح به المنهج للحصول على تفسير موضوعي شامل للقضية القرآنية المدروسة.

(198)-مصطفى مسلم، م، س، ص 37-38.

(199)-أحمد رحماني، م، س، ص 61.

(200)-سامر عبد الرحمن شواني، م، س، ص 202.



و في الأخير يتحدث شواني عن التنظيم المنطقي للآيات أو البناء المنطقي للموضوع، وهذا ما أشرنا إليه في مرحلة تقسيم الموضوع إلى عناصر جزئية، فهذه المرحلة سابقة ولا يمكن تصور تأخرها إلى آخر مرحلة من مراحل التفسير الموضوعي التجميعي، مع إمكانية جعلها بعد مرحلة فهم وتفسير الآيات القرآنية كما يراه البعض.

5-1-7- الخروج بنظرية أو تصور

تحدث المنظرون للتفسير الموضوعي عن استنباط الحقائق ورد الشبهات حول الإسلام والقرآن، وقال بعضهم بأن الهدف هو إبراز الحقائق القرآنية وعرضها بأسلوب شيق⁽²⁰¹⁾، أما الخالدي فقال ببيان الأبعاد المعاصرة للآيات وتحدث عن استخلاص الدلالات واللطائف، وهذا مع الاطلاع على الدراسات القرآنية المعاصرة التي لها صلة بالموضوع⁽²⁰²⁾، أما أحمد رحمان فتحدث عن التأكد من شبكة العلاقات التي تربط على أساسها عناصر الموضوع ثم أشار في الأخير إلى تسجيل النتائج التي توصل إليها الباحث⁽²⁰³⁾، ثم يشرح المسألة بقوله: "وإذا كانت النتائج تعد اكتشافا علميا في مجال معرفي معين وفي الإطار الثقافي الإسلامي بصفة عامة فإن ذلك الاكتشاف يعد حجر الأساس في ركن جديد من أركان البناء الذي يشد بدقة.." ⁽²⁰⁴⁾.

إن تسجيل نتائج البحث من الأهمية بمكان ذلك أنه خلاصة البحث وعصارته، ورغم أن أحمد رحمان متأثر بمحمد باقر الصدر، ورغم ما عُرف عنه من اهتماماته بالبناء المنهجي للبحوث خاصة عندما يؤكد عدة مرات على الترابط بين عناصر الموضوع، وشبكة العلاقات بين التي تربط الموضوعات الجزئية بالموضوع الرئيسي، وحديثه عن وضع مخطط لتنظيم العلاقات بين العناصر إلا أنه لم يشر إلى الخروج بنظرية أو تصور عن الموضوع وأقل من ذلك تسجيل تصور عام عن الموضوع خلاف التصور السائد، لأنه ما الفائدة من الخروج بتصور أو نظرية توافق ما سبق وتؤكد. إن مثل هذا العمل لا يعد إلا تكرارا لنفس الإشكاليات القديمة ولنفس الطرق المتبعة في تناول المشكلات، وستكون النتائج متشابهة لا تقدم و لا تؤخر.

الدراسة الموضوعية تهدف حسب محمد باقر الصدر إلى الخروج بنظرية أو تصور حول الموضوع المدروس، قال باقر الصدر عن المفسر الموضوعي: "وهو يستهدف من ذلك أن يكتشف موقف القرآن من الموضوع المطروح والنظرية التي بإمكانه أن يستلهمها من النص، من خلال مقارنة هذا النص بما استوعبه الباحث عن الموضوع من أفكار واتجاهات"⁽²⁰⁵⁾. فالتفسير الموضوعي عند باقر الصدر مفتوح على التجربة البشرية ولا يخاف من الأفكار والاتجاهات الأخرى، بل يهدف إلى مواجهتها ومحاورتها ورفضها أو قبولها ضمن التصور القرآني العام، لهذا يقول: "ومن هنا كانت نتائج التفسير الموضوعي نتائج مرتبطة دائما بتيار التجربة البشرية، لأنها تمثل المعالم والاتجاهات القرآنية

(201)-ينظر: عبد الستار فتح الله سعيد، م، س، ص 65، ومصطفى مسلم، م، س، ص 38-39.

(202)-الخالدي، م، س، ص 71-72.

(203)-أحمد رحمان، م، س، ص 62.

(204)-م، ن.

(205)-محمد باقر الصدر، م، س، ص 20.



لتحديد النظرية الإسلامية بشأن موضوع من مواضيع الحياة⁽²⁰⁶⁾. هذه النظرية أو التصور نذهب بها إلى الواقع لمحاولة فهمه في إطار هذه النظرية أو لعلاجه ، فإن توصلنا إلى ذلك فهذا هو الهدف، وإن لم نستطع فهم الواقع وعلاجه في إطار هذه النظرية أو التصور، فما علينا إلا إعادة النظر و الذهاب مرة أخرى إلى النص القرآني انطلاقاً من العقبات التي يضعها الواقع، والتساؤلات التي تفرضها التجربة البشرية في فهم الواقع ومحاولة علاجه. وهكذا يستمر التفسير الموضوعي في إحداث التفاعل بين الواقع والنص.

5-2- خطوات منهج التفسير الموضوعي الكشفي

من الملاحظ أن المتقدمين من المفسرين لم يتركوا لنا تنظيراً حول خطوات منهج التفسير الموضوعي للسورة القرآنية، وذلك رغم توفر بعض الأعمال التطبيقية مثل نظم الدور للبقاعي، نعم توجد بعض المحاولات من طرف البقاعي و الشاطبي وغيرهما، إلا أنها لم تستوف قواعد المنهج كلها. لقد كان اهتمامهم يدور حول المناسبات وحول مقاصد السورة القرآنية فقط.

وحتى في العصر الحاضر ، فإن خطوات المنهج لم تحظ بالاهتمام الكبير، خاصة ونحن نعلم أن مثل عبد الستار فتح الله سعيد وغيره يرفضون مبدأ علم المناسبات أصلاً، لهذا فلا غرابة أن لا نجد عندهم تنظيراً لهذا النوع، سواء عند السعيد أو الفرماوي و حتى الباقر. لهذا فإن من أوائل من عمل على التنظير لهذا النوع هو مصطفى مسلم ثم الخالدي وبعدهما رحمان، وفي الأخير العمل النقدي الذي قدّمه سامر عبد الرحمن شواني.

يذهب مصطفى مسلم إلى أن خطوات منهج التفسير الموضوعي للسورة القرآنية هي كالتالي:

- 1- تمهيد يتناول فيه الباحث سبب نزول السورة والمرحلة التي نزلت فيها، والأحاديث الواردة في السورة، والتي تحدد أسماءها وفضائلها.
- 2- البحث عن هدف السورة والمحور الذي تدور حوله سواء من خلال اسمها أو من موضوعاتها أو من زمن وجو نزولها.
- 3- تقسيم السورة إلى مقاطع تتناول عناصر من الهدف أو مجالات من محور السورة، واستنباط الهدايات، وذكر المناسبات.
- 4- ربط هذه المقاطع و الهدايات بالهدف الرئيسي. (207)

أما الخالدي فيتوسع في هذه الخطوات، ويضيف بعضاً آخر إليها، ولهذا جاءت الخطوات عنده كالتالي:

- 1- الاسم التوفيقي، وحكمة تسميتها به، وعلاقته بموضوع السورة القرآنية.
- 2- الاسم الاجتهادي والرابط بينه وبين موضوع السورة.
- 3- زمان ومكان نزول السورة.
- 4- جو نزول السورة، وموقعها من سير الدعوة الإسلامية.

(206)-م، ن ، ص 20-21.

(207)-مصطفى مسلم، م، س، ص 40.



5-تحديد أهداف السورة الأساسية من خلال القراءة الواعية المتدبرة لآيات السورة عدة مرات.

6-التعرف على شخصية السورة وموضوعها الرئيسي، ثم المحاور الأساسية وربطها بالموضوع الرئيسي.

7-علاقة السورة بما قبلها من السور.

8-تقسيم السورة إلى أقسام وبيان مقدمتها وخاتمتها، وتقسيم الأقسام إلى وحدات.

9-تقسيم الوحدات إلى دروس موضوعية، وبيان التكامل بين الدروس والوحدات والأقسام.

10-استخلاص أهم الحقائق في السور.

11-الاطلاع على تفسير السورة في أمهات التفاسير. (208)

من الملاحظات التي يمكن تسجيلها على خطوات الخالدي مقارنة بخطوات مصطفى مسلم ما يلي:

-أضاف الخالدي ما أسماه بجو نزول السورة وعلاقتها بما بعدها .

-فَرَّق بين هدف أو أهداف السورة وبين موضوع السورة أو شخصية السورة ، بينما عند مصطفى مسلم هدف السورة هو محورها وعمودها وموضوعها.

-يحيل الخالدي دائما إلى تفسير الظلال لسيد قطب، خاصة عند البحث عن جو نزول السورة، وتحديد الأهداف، وحتى عند التعرف على شخصية السورة وموضوعها الرئيسي.

-يجعل الاطلاع على تفسير السورة آخر مرحلة، فكأن العمدة في جل هذه العملية هو تفسير الظلال والتفاسير الأخرى تبع له.

-عند تقسيم السورة إلى مقاطع يحيلنا إلى تفسير الظلال لسيد قطب، كما يجعل هذه الخطوة بعد تحديد موضوع السورة، وهذا موافق لما ذهب إليه مصطفى مسلم، لكن تقسيم السورة إلى مقاطع ووحدات أمر اختلف حوله المفسرون، وتقسيم سيد قطب ليس هو الفيصل في ذلك.

بعد سرد هذه الملاحظات نعود إلى سرد الخطوات بحسب ما يراها أستاذنا لأحمد رحماني، مع ملاحظة أنه يسمي هذا النوع بالتفسير الموضوعي الكشفي في مقابل التجميعي، يقول عن الأول أنه تجميعي تركيب، أما الثاني فتحليلي كاشفي (209)، ويقصد بالتحليلي هنا أي تحليل السورة إلى مقاطع وأقسام و موضوعات جزئية، ثم إعادة تركيبها للبرهنة على وحدتها الموضوعية،ولهذا فهو يرى الخطوات كما يلي:

1-تمهيد يتناول اسم السورة وعلاقتها بما قبلها، وزمان ومكان نزولها، والأحاديث الواردة في فضلها وخصائصها.

(208)-صلاح عبد الفتاح الخالدي،م،س، ص73-75.

(209)-أحمد رحماني،م،س، ص65.



2- قراءة السورة لاكتشاف وحدة الموضوع، والخط الرابط بين موضوعاتها الجزئية، والمناسبات بين الآيات وتحديد موضوعها الذي يتبلور من خلال اسمها، أو من خلال الموضوعات الجزئية.

3- تقسيم السورة إلى فقرات، و استنباط الأحكام والحكم وهذه خطوة تحليلية.

4- ربط هذه الأفكار، و بيان الهدف المحوري الذي تهدف إليه، وهذه العملية تركيبية.

ثم يأتي إلى شرح عمليتي التحليل والتركيب، فالتحليل هو القدرة على تجزئة المادة إلى مكوناتها الأساسية، بعد اكتشاف العلاقة بين هذه الأجزاء، ومعرفة طبيعتها، أما التركيب فهو تجميع العناصر أو الأجزاء في نسق متكامل بهدف تمكين المطلع على إدراك ذلك الكل إدراكا شاملا. (210)

ثم يضيف خطوتين لا بد لهما ذكرا عند من سبقه وهما:

1- بحث التناغم الصوتي لبيان دوره في الحفاظ على وحدة السورة.

2- الخروج بتصور محدد عن موضوع السورة (211).

رغم أن أستاذنا أحمد رحماني يضيف هذين العنصرين، خاصة الأخير منهما، لأنه يركز دائما على تسجيل النتائج وتقديم تصور محدد عن الموضوع كما هو الحال مع التفسير الموضوعي التجميعي، إلا أنه هنا لم يشر إلى عناصر منها مثلا: إشكالية البحث، تقديم الفرضيات.

عبد الرحمن شواني الذي قام بنقد منهج التفسير الموضوعي يشير إلى القواعد التالية:

1- دلالة اسم السورة.

2- تاريخ النزول وبيئته.

3- تناسب الآيات.

4- عمود السورة.

5- قضايا السورة ومقاصدها. (212)

ينتقد شواني استخدام اسم السورة في البحث عن موضوعها، وذلك ردًا على البقاعي خاصة، والذي اعتمد القاعدة، ويستدل في نقده هذا على رأي الإمام الزركشي من أن العرب يسمون الجملة من الكلام أو القصيدة الطويلة بما هو أشهر فيها(213)، وهذا ما يراه الإمام محمد

(210)- أحمد رحماني، م، س، ص 65-66.

(211)- م، ن، ص 66.

(212)- سامر عبد الرحمن شواني، م، س، ص 322-359.

(213)- م، س، ص 324-325.



الغزالي في تفسيره "نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم"، حيث يقول: «أرفض خداع العناوين، إن أسماء السورة القرآنية شيء غير موضوعاتها، الموضوعات غالباً متشعبة مستفيضة أما الأسماء فذات دلالات جزئية». (214)

كما ينتقد اعتماد تاريخ النزول وبيئته لتحديد موضوع السورة، وهو في هذا العمل يوافق ما ذهب إليه المعلم الفراهي، ويخالف ما يراه محمد دراز وغيره مثل مصطفى مسلم و الخالدي، والسبب في ذلك هو أن أسباب النزول، وتاريخ النزول هي أمر خارج عن النص لا داخل النص، مساعدة فحسب، كما أن الأسباب ترد فيها روايات مختلفة، كذا بالنسبة للقول بمكيثها أو مدنيثها، فهي أمور كلية لا تفسر لنا استقلال سورة ما عن سورة أخرى، ولا تحدد لنا الخصوصية المعنوية للسورة بحسب المعلم الفراهي (215).

أما فيما يخص تناسب الآيات فبعد استعراض آراء المتقدمين خاصة الذين يرفضون هذا العلم، فإنه وبعد استعراض الذين يعتمدون هذا العلم يقوم بانتقاد هذه القاعدة على أساس أن التناسب يبحث في الجزئيات، بمعنى البحث في العلاقة بين الآية والتي تليها، ولا يمكن بهذه الطريقة بعد ذلك استخراج الكليات أي موضوعات السور (216). ورغم هذا الانتقاد إلا أن علم المناسبات يمكن أن يساعد في الربط بين عناصر السورة، ويمكن أن يساعد على إيجاد العلاقة بين المقاطع والأقسام وصولاً إلى التكامل الكلي بالوصول إلى موضوع السورة.

وفي الأخير يتعرض إلى عمود السورة، أي إلى النظام الكلي للسورة و موضوعها، ويتناول صعوبة الكشف عنه، ثم يستعرض بعض الطرق لاكتشاف عمود محور السورة، وهي:

1- التدبر.

2- النظر في المعاهد والمفاصل والمعاطف.

3- النظر في المطالع والمقاطع (217).

وكلها أمور اجتهادية استخلصها الفراهي من تجربته التي قام بها في تفسيره "نظام القرآن"، وقد نجد تجارب أخرى تقترح خطوات مغايرة للكشف عن موضوع السورة القرآنية.

بعد هذه المعالجة مع خطوات التفسير الموضوعي للسورة القرآنية عند المنظرين لهذا المنهج، نحاول استخلاص أهم الخطوات انطلاقاً من الانتقادات التي أتينا على ذكرها، و انطلاقاً من بعض التجارب التفسيرية التي سنتطرق إليها لاحقاً، وعلى هذا الأساس فالخطوات تكون حسب ما نراه كما يلي:

1- تمهيد حول السورة.

2- محاولة تحديد موضوع السورة.

(214)- محمد الغزالي، نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم، منشورات بغدادية، الجزائر، ط: 2000، ص 70.

(215)- سامر عبد الرحمن شواني، م، س، ص 331.

(216)- م، ن، ص 342-345.

(217)- م، ن، ص 348-355.



3- تقسيم السورة إلى مقاطع ودراستها.

4- ربط الموضوعات الجزئية والتأكد من وحدة الموضوع.

5- الخروج بتصوير عام عن السورة.

سنحاول شرح هذه الخطوات الواحدة تلو الأخرى.

5-2-1- تمهيد حول السورة

من المستحسن أن يقدم الباحث لتفسير السورة تفسيراً موضوعياً تمهيداً حول السورة القرآنية، يبين فيه اسم السورة التوقيفي والأسماء التوفيقية الاجتهادية، ويحاول الربط بينهما ودراستها دراسة عامة مع ملاحظة أن الاسم لا يدخل في تحديد موضوع السورة كما نبه إليه الشيخ محمد الغزالي، ورغم ذلك فيمكن الاستعانة بدلالة الاسم.

ثم إن من المفضل أن يقدم الباحث أسباب نزول السورة بشكل موجز، والهدف من ذلك هو بيان جو وبيئة نزول السورة وإعطاء التصور العام للتفسير التحليلي للسورة. وعلى هذا يجب على الباحث تقديم التفسير العام للسورة بحسب ما يجده في التفاسير القديمة والحديثة، حيث أنه سيجد فيها الإشارة -ولو عند بعضهم- لمحور السورة وموضوعها العام، ليتخذ من ذلك بداية التساؤل عن موضوع السورة، وعن الرابط بين جزئياتها.

إن الإشارة إلى المحاولات السابقة لتحديد محور السورة من الأهمية بمكان، حيث يحاول بيان نقاط ضعف الاجتهادات السابقة حتى يتقدم بإشكالية حول السورة القرآنية على شكل أسئلة حول محورها وأجزائها والعلاقات التي يمكن اكتشافها، ومدى توفر علاقات حول محورها وموضوعها، والعلاقات بين عناصرها وأجزائها.

5-2-2- محاولة تحديد موضوع السورة

في كثير من الأحيان تكون الخطوات متداخلة، بحيث لا يمكن الفصل بينها، كان يمكن تسمية هذه الخطوة: تحديد موضوع السورة، وعندها نكون قد انهينا البحث لأننا نكون قد اكتشفنا موضوع السورة، لذا أضفنا كلمة محاولة.

هذه المرحلة في الحقيقة هي مرحلة طرح إشكالية السورة، بطرح أسئلة حول الرابط بين أجزاء السورة، أو هي في الحقيقة مرحلة طرح فرضيات حول موضوع السورة، وفي معظم الأحيان تكون فرضية واحدة، هي موضوع السورة بحسب ما يراه الباحث، لهذا كان العنوان: محاولة تحديد موضوع السورة، والخطوات التي تليها هي خطوات للتأكد من صحة هذه الفرضية.



يذهب الباحث في هذه المرحلة إلى محاولة اكتشاف محور السورة، لهذا سمي أستاذنا أحمد رحماني هذه المرحلة القراءة التدريجية لاكتشاف وحدة الموضوع، أو الخط الرابط بين الموضوعات الجزئية⁽²¹⁸⁾، وسماها مصطفى مسلم مرحلة البحث عن هدف السورة والمحور الذي تدور حوله⁽²¹⁹⁾.

في محاولته لتحديد موضوع سورة الكوثر يطرح عادل عبد الله القليلي جملة من الأسئلة، قال بعد استعراض التفسير العام للسورة: " هذا هو التفسير المعروف لهذه السورة، ولكن أليس فيها فكرة واحدة تربط بين أجزائها وتجعل لها معنى متكاملًا متلاحمًا؟ فما هو الرابط بين نحر الكوثر الذي في الجنة، وبين الصلاة ونحر الأضاحي، وذكر المشرك الأبت، وذكر الرسول الذي لن ينقطع؟"⁽²²⁰⁾ هذه هي إشكالية السورة عند القليلي، ثم إنه على أساس هذه الأسئلة يطرح فرضية من الفرضيات يرى أنها محور السورة، يقول: "لقد وجدت أن الفكرة التي تتجلى في جميع أجزاء هذه السورة الكريمة هي فكرة (النهر)"⁽²²¹⁾، لهذا فهو يرى أن موضوع سورة الكوثر هو الأثمار الأربعة: نحر الكوثر، نحر الصلاة، نحر النحر (الدم الخارج من جسد الذبيحة)، نحر الزمان.

لو أن الباحث ركز على اسم السورة وأراد إيجاد علاقة بينها وبين موضوع السورة لما تمكن من اكتشاف فكرة النهر في الأجزاء الأخرى، ذلك أن الكوثر هو اسم لجزء من الأجزاء الأخرى فقط.

5-2-3- تقسيم السورة إلى مقاطع ودراسة هذه المقاطع

هذه هي مرحلة التحليل كما يسميها الأستاذ أحمد رحماني، قال: " تقسيم السورة إلى فقرات للتحكم فيها، والتمكن من فهمها، واستنباط الأحكام والحكم منها"⁽²²²⁾، وهذه المرحلة يتفق حولها كل المنظرين، لأنها مرحلة فنية تساعد على التحكم في المادة المدروسة (السورة القرآنية)، ويجدر بالباحث ملاحظة التناغم الصوتي لعله يساعد في تقسيم السورة، أو في الحفاظ على وحدتها⁽²²³⁾، وهنا يذهب مصطفى مسلم إلى التركيز على استعمال علم المناسبات لبيان وحدة المقاطع والفقرات حول موضوعاتها الجزئية، ويركز على استنباط الهدايات واللطائف⁽²²⁴⁾.

أهم أمر في هذه الخطوة هي دراسة هذه المقاطع وبيان العلاقة بين آياتها وبيان موضوعاتها الجزئية، لقد فهم عادل القليلي أن سورة الكوثر لا يمكن تقسيمها، فهي أصلاً سورة قصيرة، لهذا عمد بحسب رؤيته إلى الفصل في آية واحدة بين أمرين هما: الصلاة والنحر، وهكذا حتى

(218)-أحمد رحماني، م، س، ص 65.

(219)-مصطفى مسلم، م، س، ص 40.

(220)-عادل عبد الله القليلي، كشوفات جديدة في إعجاز القرآن الكريم، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، ط2: 1408-1988، ص 15.

(221)-م، ن، ص 15.

(222)-أحمد رحماني، م، س، ص 65.

(223)-م، ن، ص 66.

(224)-مصطفى مسلم، م، س، ص 40.



الأمر مع السور الطويلة يمكن تقسيم آية واحدة إلى عدة أجزاء بحسب تفرع الآية إلى عناصر مختلفة. إن عملية التحليل عملية تحتاج إلى تركيز الباحث، وإلى قدرة على ملاحظة العناصر الجزئية، والعمل على بيان الرابط بين هذه العناصر للخروج بفكرة واحدة.

ذهب عادل عبد الله القلقيلي إلى استنتاج المحاور الجزئية الأربعة لسورة الكوثر وهي: الكوثر، الصلاة، النحر، الزمان، وهذا انطلاقاً من الآيات نفسها، وبعد ذلك بدأ في إعطاء الأدلة على صحة ما ذهب إليه. وهذه العملية تدخل من جهة في مرحلة التحليل ومن جهة أخرى في مرحلة التركيب.

5-2-4- ربط الموضوعات الجزئية والتأكد من وحدة الموضوع

هذه هي مرحلة التركيب لبيان وحدة موضوع السورة، قال مصطفى مسلم: "ربط هذه المقاطع و ما يستنبط من هدايات من كل منها بالهدف الأساسي للسورة"(225)، ويقول أحمد رحمانى: "ربط هذه الأفكار، وبيان الهدف المتوحد الذي ترمي إليه، كما لو أننا نعيد تركيب السورة من جديد في شكل أفكار"(226) حيث نحصل على بنية لم تكن قائمة من قبل ليتسنى لنا إدراك ذلك الكل إدراكاً شاملاً (227).

عند دراسة القلقيلي لعناصر ومقاطع سورة الكوثر وافترض دوراتها حول محور النهر، أو الأنهار الأربعة، تعرض إلى بيان أدلته حول هذه الفرضية، فالأدلة على أن الكوثر نهر استقاها من الأحاديث التي تناولت تفسير السورة، فكيف دلل على أن الصلاة نهر كذلك؟

للتدليل على ذلك عاد إلى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام والذي يقول فيه: "أرأيتم لو أن نهرًا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسًا، هل يبقى من درنه شيء؟ قالوا: لا يبقى من درنه شيء. قال: فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا" (مشكاة المصابيح رقم 565)، هذا بالنسبة للصلاة بنص الحديث فكيف نكتشف معنى النهر في النحر وهو الأمر بذبح الأضحية وإسالة دمه؟ هنا يعود إلى ما توصل إليه العلم الحديث حول الدم، ذلك أن الدم نهر بل أنهار تجري في عروق بني آدم، وهي تغذي جسم الإنسان، وتقوم بتطهيره من السموم عن طريق الكلية، وهذه الأنهار تمتد من القلب إلى جميع أجزاء وأطراف الجسم. والنحر عمل تطهيري لأنه يهدف إلى إخراج هذا النهر (الدم) من جسد الأضحية لأكلها، والطهارة الثانية في النحر هي تطهير النفس من الشح، لأن المضحي يدفع ثمنها ويخرج جزءاً منها كزكاة على الفقراء والمساكين (228).

وعندما يأتي إلى الحديث عن المشرك الأبتى فإنه يذهب إلى أن الموضوع الجزئي يتناول نهر الزمان، ذلك أن ذكر النبي الصلاة والسلام سيقى مرفوعاً، أما مبغضه وكارهه فسينقطع ذكره عبر الزمان وعلى مر العصور والأيام (229)، وفعلاً فذكر الذي كان يكره الرسول عليه السلام قد انقطع حتى أن المفسرين اختلفوا في حقيقته من يكون؟ والرسول عليه السلام ما زال يذكر في كل آذان على منارات المساجد، وفي كل صلاة، وفي كل حين عليه الصلاة والسلام.

(225)-م،ن، ص40.

(226)-أحمد رحمانى، م،س، ص65.

(227)-م،ن، ص66.

(228)-عادل عبد الله القلقيلي، م،س، ص16-17.

(229)-الخالدي، م،س، ص75.



5-2-5- الخروج بتصور عام عن السورة

هذه هي عملية استخلاص النتائج وتسجيلها، فهي عملية تلخيص لنتائج البحث، وهي عملية استخلاص للدلالات التي تشير إليها السورة، وهذه المرحلة يربطها الخالدي بالأبعاد الواقعية للسورة وكيفية معالجتها لمشكلات الإنسان، وهذا ملحظ هام من الأحسن للباحثين الانتباه له، ذلك أن التفسير ليس دراسة نصية لا تخرج عن حدود اللغة، بل هي دراسة تهدف إلى إصلاح واقع المجتمع ومشكلات الإنسان، وعليه فيجب التركيز على الأبعاد الواقعية سواء عند دراسة مقاطع السورة، وعند تحليلها، أو تركيبها كذلك.

الخروج بتصور عام للسورة هو الهدف الأساسي للتفسير الموضوعي الكشفي. وهذه الخطوة يسميها القلقيلي "المعنى الإجمالي للسورة"، يقول: «وهكذا تبين أن فكرة النهر تتجلى في جميع أجزاء السورة، مما يدل على أن هناك هندسة إلهية خاصة لهذه السورة الكريمة، وضعت لتنفيذ معنى إجماليا رائعا متكاملا متناسقا: فكأن الله تعالى يخاطب رسوله ويخاطب كل مسلم من أتباعه قائلا: "طهر نفسك في نهرين من انهار الدنيا، نل نهرين خالدين لا ينقطعان أبدا: اغتسل في نهر الصلاة مطهرا جسمك ونفسك، وفي نهر الأضاحي مطهرا روحك من أكدار الشح، نل نهر الذكر المرفوع الدائم في الدنيا والآخرة كما تنال نهر الكوثر العظيم الخالد في الآخرة" (230) وعليه فهذا هو التصور العام للسورة، وهذا هو الدرس الواقعي منها.

وهكذا فالهيكل العام للسورة يدور حول الأنهار الأربعة، نهر الكوثر، والصلاة والنحر والزمان، والرابط بينها هي أنها انهار تغذي وتطهر، وما على الإنسان إلا أن يطهر نفسه في نهر الصلاة والنحر تحصل على فضائل نهرَي الذكر و الكوثر. وأكثر من ذلك فإن من لا يتبع النبي عليه الصلاة والسلام ومن يكرهه ويغضه فإن الزمان سيقطع ذكره ونسله، وهذه سنة وقانون الله تعالى - بحسب هذه السورة - تصدق على كل من يكره الرسول ويغضه.

إن الخروج بتصور عام للسورة وربطه بالواقع الاجتماعي والكويني في محاولة لعلاج مشكلات الإنسانية، هو من الأهمية بمكان في كل محاولة تفسيرية تبحث عن موضوع السور القرآنية. وأقل ما يمكن تقديمه هو إعطاء تصور عام للسورة القرآنية يعيد لها وهجها التفسيري والعلمي. ذلك أن معظم الناس يحفظون القرآن، ولكنهم يصعب عليهم في كثير من الأحيان إيجاد الرابطة بين جزئيات السورة القرآنية، ومعلوم أن فهم الشيء وفهم الروابط والعلاقات بين أجزائه هو الذي يساعد على ترسيخ ذلك الحفظ، وأما تنزيل ذلك التصور العام على الواقع الاجتماعي والنفسي فهو الذي يعطي للنص إعجازه وتفوقه وبيانه.

(230)- عادل عبد الله القلقيلي، م.س، ص 18.



5-3- خطوات منهج التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني

من بين أكثر المهتمين بالتفسير الموضوعي للمصطلح القرآني صلاح عبد الفتاح الخالدي، ذلك أنه يجعل منه نوعاً و فصيلاً من التفسير الموضوعي، أما الآخرون فإن تطرقوا لهذا النوع، فلا يتحدثون عنه إلا وهو جزء مدرج داخل التفسير الموضوعي التجميعي. و الخالدي عندما يعتبره من أنواع التفسير الموضوعي فإنه يرى أنه الأولى والأجدر بالاهتمام، لهذا جعله النوع الأول، ثم يأتي بعده التجميعي، ثم الكشفي في الأخير، وفعلاً فإن الباحث في الموضوعات القرآنية لا بد وأن يبحث أولاً في المفردات المكونة لهذه الموضوعات. لذا فإن أحمد رحماني، وحتى مصطفى مسلم، وفتح الله سعيد يشيرون إلى هذا النوع، ولكن ضمن إطار التفسير الموضوعي للموضوع القرآني. ولكن السبق كل السبق للخالدي في بيان وتوضيح هذا النوع، وفي بيان خطواته ومراحله.

يذهب الخالدي إلى وضع عشر خطوات لهذا النوع من التفسير كما يلي:

1- اختيار المصطلح القرآني.

2- تحديد الجذر الثلاثي للكلمة.

3- أخذ معنى الجذر الثلاثي من أمهات كتب اللغة ومعجمها الأساسية.

4- متابعة ورود الجذر الثلاثي واشتقاقاته وتصريفاته في القرآن الكريم.

5- ربط المعنى اللغوي للمصطلح القرآني مع الاستعمال القرآني.

6- ربط المصطلح القرآني مع السياق الذي وردت فيه.

7- ترتيب الآيات التي أوردت المصطلح موضوع البحث على حسب النزول.

8- الاطلاع على تفسير الآيات التي أوردت المصطلح.

9- ملاحظة البعد الواقعي للمصطلح موضوع البحث.

10- الوقفة المتأنية الفاحصة أمام الآيات التي أوردت المصطلح⁽²³¹⁾.

لقد تحدث أحمد رحماني عن دراسة المفردة القرآنية كخطوة من خطوات التفسير الموضوعي التجميعي عندما أشار إلى إحصاء المفردات المترددة في القرآن والتي لها علاقة مباشرة أو علاقة ضدية بالموضوع المحدد... وذلك عن طريق تحديد العائلات اللغوية التي ترتبط بالموضوع وتحيل عليه أو على فروعها...⁽²³²⁾

(231)- الخالدي، م، س، ص 63-66.

(232)- أحمد رحماني، م، س، ص 59.



كما أن سامر عبد الرحمن شواني تعرض لمسألة المفرد والمصطلح عند دراسته لخطوة الدراسة الدلالية ضمن قواعد منهج التفسير الموضوعي للموضوع القرآني، وأشار إلى أن الجانب الدلالي هو أهم ما تبقى من المنهج الأدبي الذي اعتمده أمين الخولي ومدرسته في التفسير البياني⁽²³³⁾، ولكنه ينتقد هذا النوع من جهتين:

1- إن توضيح النص يتجاوز النشاط المعجمي الخاص بما نسميه الألفاظ المفردة.

2- إن في هذا المنهج ارتداد إلى طريقة المفسرين التحليليين التقليدية⁽²³⁴⁾.

ولهذا قلنا بأن البعض جعلها خطوة من التفسير الموضوعي القرآني ورغم هذه الانتقادات فإن دراسة المصطلحات من الأهمية بمكان، وهذا لأن المصطلحات في الحقيقة هي بداية لتشكيل المفاهيم، ومعلوم أن المفاهيم هي أدوات لفهم الظواهر الاجتماعية والكونية وتفسيرها.

إن الحضارات تتميز عن غيرها بمفاهيمها حول الكون والحياة، فكل حضارة لها مفاهيمها الخاصة حول الكون والحياة، وهذا ما كان يهدف إليه محمد باقر الصدر عندما قام بدراسة موضوعات مثل: السنن التاريخية، عناصر المجتمع وغيرها من المفاهيم. ولعل سامر عبد الرحمن قد نبه إلى هذا عندما قال: "إن دراسة المصطلح هذه تتجاوز الدلالة الخاصة للفظ القرآني إلى دراسة المفهوم القرآني، أي تلك الفكرة أو ذلك المبدأ محمولاً في لفظ هو جزء من منظومة فكرية متكاملة، وعليه فلا يمكن درس هذا المفهوم دون استكمال جوانب المنظومة التي هو جزء منها، وذلك خروج عن حدود اللفظ المفسر نفسه إلى حدود الموضوع أو المجال الفكري الخاص الذي يدور ذلك اللفظ في فلكه"⁽²³⁵⁾، وفي الحقيقة هذا هو المبتغى من دراسة المصطلحات وحتى لا نقول المفاهيم القرآنية، فدراسة مصطلح الأمة، الدين، الملة، الجهاد، الشورى، الجاهلية، وغيرها، من الأهمية بمكان، لبيان مدى صلاحية الإسلام لعلاج الأزمات الإنسانية أو فهمها على الأقل.

و هكذا فدراسة المصطلحات إنما لبيان المنظومة الفكرية الإسلامية، وإبراز المفاهيم القرآنية. و عليه فالاهتمام بالدراسة اللغوية الدلالية للمصطلح بدون ربط ذلك بالواقع الاجتماعي، وما فيه من صراع حول المفاهيم والمبادئ يعد خروجاً عن هدف التفسير الموضوعي للمصطلح، وارتداداً عن التفسير الموضوعي ورجوعاً إلى مجال التفسير التجزيئي. و لهذا فإن خطوات هذا النوع تقترب كثيراً من خطوات التفسير الموضوعي للموضوع القرآني، مع بعض الإضافات البسيطة، لها فالخطوات تكون كما يلي:

1- اختيار المصطلح.

2- تحديد الجذر الثلاثي ومعناه اللغوي.

3- استقراء الآيات التي تناولت الجذور واشتقاقاته وتصريفاته في القرآن.

4- تصنيف الآيات.

5- تفسير الآيات واستخراج الدلالات.

⁽²³³⁾- سامر عبد الرحمن شواني، م، س، ص 173.

⁽²³⁴⁾- م، ن، ص 174.

⁽²³⁵⁾- م، ن، ص 180.



6- الخروج بتصوير عن المصطلح.

سنحاول شرح وبيان هذه الخطوات انطلاقاً من تجربة الخالدي نفسها.

5-3-1- اختيار المصطلح.

اختيار المصطلح مثل اختيار عنوان الموضوع له أهمية كبيرة، لأن اختيار المصطلح يبين أهميته وارتباطه بالواقع خاصة. فمثلاً مصطلح الجاهلية يطرح إشكالية في المجتمعات الإسلامية، وهذا ما درسه الخالدي، لكنه لم يبين لنا أهمية المفهوم، خاصة وأن سيد قطب استعمله كمفهوم مفتاحي في تفسيره الضلال. لأن السؤال المطروح هو هل يمكن اعتبار المجتمعات الإسلامية مجتمعات جاهلية، أم أنها تعاني مثلاً من النفاق، أي مجتمعات منافقة، أم هي في حكم الكافرة؟ من هنا يحسن بنا دراسة المسألة، خاصة وأن سيد قطب أصدر كتاباً بعنوان "جاهلية القرن العشرين" لبيان ضلال الإنسانية في هذا العصر.

لقد أدى تجهيل المجتمعات إلى الحكم عليها بعد ذلك بالكفر ثم وجوب الهجرة عنها، وهكذا تتداعى المفاهيم والمصطلحات وتنتج أزمات جديدة لم تتعرض لها المجتمعات الإسلامية من قبل، لهذا وجب دراسة هذه المصطلحات والمفاهيم. وللأسف الشديد فإن الخالدي لم يشر إلى أسباب اختياره لهذا المصطلح في بداية بحثه، إلا أننا نرى والله أعلم أن سبب ذلك هو تأثيره بتفسير الضلال لسيد قطب ومحاولته توضيح وبيان هذا المصطلح من خلال القرآن الكريم.

5-3-2- تحديد الجذر الثلاثي والمعنى اللغوي للمصطلح

يستعان في ذلك بمعاجم منها: مقاييس اللغة لابن فارس، لسان العرب لابن منظور، عمدة الحفاظ للسمين الحلبي، والكلبيات لأبي البقاء الكفوي⁽²³⁶⁾، ولا يمكن إغفال عمل الراجب الأصفهاني في هذا المجال وهو مفردات ألفاظ القرآن لأهميته وارتباطه بالنص القرآني، وإضافاته القيمة.

ولا بد من بيان أن المفردة اللغوية ليست هي المصطلح، لقد تصور البعض أن كل مفردة قرآنية مصطلح بذاته، وهذا بجانب الصواب، لهذا فرّق العلماء بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، إن المعنى اللغوي هو الذي استخدمه العرب قبل نزول القرآن، أما الاصطلاحي فهو المعنى الذي استخدمه القرآن لنفس الكلمة، وقد يتطابق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي وقد يختلفان⁽²³⁷⁾، وعلى هذا الأساس فليست كل المفردات القرآنية اصطلاحية، ومعظمها باق على حسب استعمال العرب قبل نزول القرآن، ولهذا يقول شواني: "لقد اقتصر الخلاف بين العلماء في قضية الاستعمال القرآني على ما كان من الألفاظ منقولاً عن معناه الأصلي، هل يصح القول بأنها شرعية أو دينية أم لا؟ ولكن أحداً لم يقل بأن كل ألفاظ القرآن شرعية أو دينية (أي اصطلاحية بمفهوم الباحث المعاصر) مع مطابقة كثير منها للمعاني اللغوية، إذ ما معنى كون اللفظ اصطلاحياً مع اتفاقه مع المعنى اللغوي الأصلي"⁽²³⁸⁾، و شواني يرد هنا على محمد كمال المويل صاحب كتاب

(236)-الخالدي، م.س، ص63.

(237)-سامر عبد الرحمن شواني، م.س، ص180-181.

(238)-م،ن، ص182.



"المصطلحات القرآنية" الذي يذهب إلى أن كل مفردات القرآن هي مصطلحات، والرد نفسه يتوجه إلى محمد أبو القاسم حاج حمد صاحب كتاب "العالمية الإسلامية الثانية" الذي يذهب إلى نفي المشترك والمترادف ويحاول إضفاء معنى واحد دقيق على كل مفردة قرآنية⁽²³⁹⁾، و خلاصة القول أن كل مفردة لها معنى لغوي، قد يتحول إلى معنى اصطلاحى حسب الاستعمال الشرعي الديني، ولكن ليست كل المفردات هي معاني اصطلاحية.

5-3-3- استقراء الآيات التي تناولت الجذور واشتقاقاته وتصريفاته في القرآن

يذهب الخالدي إلى ترتيب الآيات بحسب النزول، ولعلمه بصعوبة ذلك، أضاف "إن تيسر ذلك ولو بالصورة العامة"⁽²⁴⁰⁾، و ملاحظة تطور معنى المصطلح ثم ملاحظة القراءات الأخرى للمصطلح، وجعل هذه المرحلة متأخرة عن غيرها، ولم يتحدث عن استقراء الآيات. والحقيقة أنه يجب استقراء الآيات قبل القيام بهذه الخطوة. نعم، يجب استقراء الآيات التي تناولت الجذر الثلاثي واشتقاقاته وتصريفاته، والقيام بعملية إحصائية لعدد استعمال هذه المفردات.

5-3-4- تصنيف الآيات

لم يشر الخالدي إلى مسألة تصنيف الآيات، مع انه قام باستعمال هذه في بحثه حول مصطلح الجهل والجاهلية. لقد قام بتقسيم الآيات بحسب الاشتقاق والتصريفات، وتناول الآيات القرآنية حسب هذه المجموعات:

1- تجهلون، 2- يجهلون، 3- الجاهل، 4- جاهلون، 5- جهول، 6- جهالة، 7- الجاهلية.

وبالنسبة لمصطلح الجاهلية، فإنه قسمة بحسب الموضوعات حيث قال عن "الجاهلية في السياق القرآني" بأنها تنقسم إلى ما يلي:

-ظن الجاهلية في التصور.

-حكم الجاهلية في التشريع.

-الجاهلية بمعنى خلق وسلوك وتبرج.

-الجاهلية بمعنى حمية وعصبية⁽²⁴¹⁾

والملاحظة العامة على هذا التصنيف سيطرة المعنى اللغوي، فلم يستطع إعطاء البعد الاجتماعي والنفسي والقانوني لهذا المصطلح.

⁽²³⁹⁾-م، ن، ص 184.

⁽²⁴⁰⁾-الخالدي، م، س، ص 66.

⁽²⁴¹⁾-الخالدي، م، ن، ص 150-164.



وعموما يمكن القول أن التصنيف قد يكون على حسب أمرين، إما بحسب التصريفات والاشتقاقات، وأهم من ذلك أن يكون التصنيف بحسب الموضوعات الجزئية، أو المعاني الجزئية للمصطلح والمفهوم، وبتعبير أحمد رحمانى بحسب المجالات المعرفية للمصطلح، حتى يمكن لنا إدراك الجوانب المختلفة للمصطلح أو المفهوم.

5-3-5- تفسير الآيات واستخراج الدلالات.

يمكن لنا أن ندرج في هذه المرحلة جميع المراحل الجزئية التي تحدث عنها الخالدي خاصة منها ما يلي:

- ربط المعنى اللغوي للمصطلح القرآني مع الاستعمال القرآني.

- ربط المصطلح القرآني مع السياق الذي وردت فيه.

هذه الخطوة لا يمكن أن تتم دون اعتماد خطوات سابقة، ومنها مثلا: ترتيب الآيات حسب النزول لملاحظة تطور معنى المصطلح والإضافات عليه، وهذا إن أمكن الترتيب كما أشرنا إلى ذلك من قبل، لأنه في كثير من الأحيان لا يمكن الركون إلى الترتيب لعدم توفر الأدلة القوية عليه. وقبل ذلك ينبغي على الباحث الاطلاع على تفسير الآيات التي أوردت المصطلح في أمهات كتب التفسير، وبعد ذلك، وقبله على الباحث ملاحظة البعد الواقعي للمصطلح قيد الدراسة.

ملاحظة البعد الواقعي للمصطلح هو الذي يخرج هذه الدراسة عن مجال التفسير اللغوي التحليلي ويدخلها مجال التفسير الموضوعي، ذلك أن ربط المعنى اللغوي بالاستعمال القرآني ومتابعة السياق كلاهما يدخلان ضمن التفسير التحليلي وحتى الترتيب حسب النزول، وحتى التفسير بحد ذاته. ولهذا يرى البعض أن هذا النوع ما هو إلا ارتداد بالتفسير الموضوعي إلى التفسير التحليلي²⁴²، إلا أن يكون هذا النوع جميعا للآراء التفسيرية ومقارنة وتنقيحها لها، ورغم ذلك فلا يكفي هذا الأمر، لذا وجب التأكيد على ملاحظة البعد الواقعي، بل والانتقال بالمصطلح من مجاله الاصطلاحي إلى مجال المفاهيم، حيث يغدو تفسيراً وشرحا لظاهرة اجتماعية أو كونية داخل إطار المنظومة الفكرية الإسلامية.

لقد كان بإمكان الخالدي أن يطرح تساؤلات حول مصطلح الجاهلية، من مثل: هل يمكن وجود جاهلية في المجتمع المسلم؟ و هل للجاهلية مجالات عديدة؟ و ما هي المظاهر التي يمكن أن تشير إلى الجاهلية؟ و هل الجاهلية غير الكفر، وما الفرق بينها وبين النفاق؟ وهل يمكن الحكم بالجاهلية على المجتمع المسلم؟ إلى غيرها من الأسئلة، وأهم من ذلك، هل يمكن أن يشرح مصطلح أو مفهوم الجاهلية وضعا اجتماعيا معيناً؟ وكيف السبيل إلى الخروج من الجاهلية؟.

ومع احترامنا للجهد الذي بذله الخالدي في دراسة مصطلح الجاهلية إلا أنه سيطر على طرحه المعنى اللغوي، وبقي داخل إطاره، يعود إليه كلما تعرض لشكل من أشكال الجاهلية، كما أن البعد الواقعي لم يظهر جليا في دراسته وهذا لعدم اعتماد التجربة البشرية

(242) _ سامر عبد الرحمن شواني، م، ص، 180.



وما يقدمه التاريخ الإنساني في مواجهة مثل هذه الحالات الإنسانية، سواء من الناحية الأخلاقية أو النفسية أو الاقتصادية أو غيرها من النواحي.

5-3-6- الخروج بتصور عن المصطلح

يشير الخالدي إلى هذه المرحلة عند حديثه عن الوقفة المتأنية الفاحصة أمام الآيات التي أوردت المصطلح واستخلاص دلالاتها، ثم يضيف تقديم كل ذلك باعتباره نتيجة لجولته مع المصطلح، وثمرة علمية تربوية للبحث⁽²⁴³⁾، الخروج بتصور عن المصطلح يهدف إلى تلخيص نتائج البحث، ويهدف إلى الرد على السؤال المهم والذي ينص على ما يلي: هل يمكن لهذا المصطلح أو المفهوم أن يشرح الظاهرة ويفسرها؟

فمثلا مصطلح الجاهلية في الحكم، نجد أن الخالدي عاد إلى الظلال لسيد قطب للوصول إلى بيان مصطلح الجاهلية في الحكم، وهي حكم البشر للبشر، لأنها خروج من عبودية الله، واعتراف في المقابل بالوهية البشر⁽²⁴⁴⁾.

أمام هذا المفهوم الذي نستطيع تطبيقه على الدساتير والقوانين المعاصرة، كيف لنا أن نفسر اعتماد المسلمين على اجتهاد العلماء والفقهاء وهم بشر؟ ألا توجد نسبة من الوضعية في الفقه والتشريع الإسلامي؟ رغم علمنا أن مستندها هو الإيمان بالله والاعتصام بدينه؟ وعلى هذا الأساس هل يمكن اتصاف المجتمع المسلم بالجاهلية نتيجة تحكيم اجتهاد الفقهاء في الدين؟

إنها أسئلة تطرح نفسها على هذا المفهوم الذي استعمله سيد قطب وفسر به الانحرافات والإخفاقات التي وقعت فيها الأمة الإسلامية، لكنه لم يذهب به إلى تكفير المجتمعات المسلمة، مع العلم أن الذين جاؤوا بعده، وبسبب ظلم الأنظمة المستبدة، أوصلوا المفهوم إلى حدوده القصوى، وحكموا على المجتمعات المسلمة بالكفر، وذهبوا إلى الهجرة عن المجتمعات والخروج عليها، وهذا ما أدى إلى وقوع الفتن والاقتيال داخل هذه المجتمعات المسلمة.

علينا دائما محاولة الخروج بتصور عن هذه المصطلحات والمفاهيم بهدف علاج أزمات المجتمعات الإسلامية، لا تأكيد هذه الأزمات، ثم يهدف الرد على الهجمات الفكرية والثقافية والحضارية التي تتعرض لها الأمة الإسلامية في ثقافتها ودينها.

إن الأمم عندما تنتصر فإنها لا تنتصر بالسلاح فقط، بل بثقافتها وبمفاهيمها. لقد انتصر الإسلام لأنه قدم للإنسانية مفاهيم جديدة أساسها التوحيد ونفي العبودية لغير الله، والعدل والمساواة بين الناس كأنهم أسنان المشط.

والحضارة الغربية عندما تريد استعمار الدول ترفع شعارات التقدم والحضارة والديمقراطية، رغم أن الواقع والتطبيق يكذب هذه الشعارات، والمسلمون إذا أرادوا مواجهة مثل هذه الطروحات عليهم تقديم مفاهيم ومنظومة فكرية تعالج أزماتهم وأزمات الحضارة

(243)-الخالدي، م.س، ص66.

(244)-م.ن، ص156-157.



الإنسانية المعاصرة، وما أكثر هذه الأزمات، والتطبيق والواقع هو الذي سيؤكد صحة هذه المفاهيم أو ضعفها، وهو الذي سيبين صدق المسلمين في صلاح حالهم وصلاح الإنسانية جمعاء، وهو الذي سيعيد لهذا الدين تألقه وفاعليته في حياة الناس أجمعين.

خاتمة

خلاصة القول أن التفسير الموضوعي رغم حداثة، إلا أن له جذورا في عمل الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي عمل الصحابة رضوان الله عليهم ومن جاء بعدهم من التابعين و العلماء و الفقهاء. إنه نتاج الحضارة الإسلامية، وبه يمكن للتفسير أن يعود إلى ميدان الحضور والفاعلية و التأثير في حياة المسلمين و حاضرهم و مستقبلهم.

بدأنا في التعرف إلى هذا المجال من خلال تعريف التفسير، ثم تعريف الموضوع، إلى أن وصلنا إلى تعريف مصطلح التفسير الموضوعي، وسجلنا الاختلاف بين الباحثين حول هذا المصطلح. ولاحظنا أسباب اختلافهم، ومع هذا فإننا نركز دائما على الانطلاق من الواقع والاتجاه إلى النص القرآني لبحث واكتشاف فهوم وحلول للظواهر الاجتماعية و الكونية التي يعيشها الإنسان.

لقد نشأ التفسير الموضوعي وتطور عبر مراحل عديدة منها: مرحلة الإرهاصات، ثم مرحلة التفسير الفقهي، ثم مرحلة التأليف الملتبس بالتفسير الموضوعي، وأخيرا مرحلة التنظير.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى الاختلاف في تعريف التفسير الموضوعي، الاختلاف حول أنواعه، فهناك من يقول بوجود نوع واحد فقط، وهناك من يذهب إلى وجود نوعين، وهناك من يرى أنه ثلاثة أنواع، لهذا تحدثنا عن الأنواع الثلاثة جميعها، وهي: التفسير الموضوعي التجميعي، والذي يدرس الموضوعات القرآنية، و التفسير الموضوعي الكشفي، والذي يحاول الكشف عن موضوع السورة القرآنية، ثم التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني.

بعد ذلك انتقلنا إلى الحديث عن شروط نجاح عملية التفسير الموضوعي، وهي قسمين، شروط تتعلق بالباحث المفسر، وشروط أخرى متعلقة بطريقة التعامل مع النصوص القرآنية ومع غيرها من النصوص.

وأخيرا جاء الحديث عن مصادر التفسير الموضوعي، خاصة المعاصرة منها، والتي اهتمت بالتنظير والتطبيق للمنهج، مثل الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم لمحمد محمود حجازي، والبداية في التفسير الموضوعي للفرماوي، والمدرسة القرآنية لمحمد باقر الصدر، والمدخل لفتح الله سعيد، والمباحث لمصطفى مسلم، والتفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق للخالدي، والتفسير الموضوعي نظري وتطبيقا لأحمد رحمان، و أخيرا منهج التفسير الموضوعي-دراسة نقدية- لسامر عبد الرحمن شواني.

إن التفسير الموضوعي منهج جديد، يمكن الباحثين و الدعاة خاصة من عرض النظرة القرآنية والإسلامية للمشاكل و الأزمات التي تواجهها الإنسانية، لذا لا غرابة أن نجد بعض الباحثين يصر على ارتباط التفسير الموضوعي بالتفسير الشفاهي (الدعوي) للقرآن ولا أدل على ذلك من العمل القيم الذي قدمه ابن باديس رحمة الله عليه عندما تناول موضوع " العرب في القرآن" في درس ارتجالي شفاهي



أمام أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في أحد ملتقياتها الدورية، رد فيه على الاستعمار وعلى الذين يحطون من قيمة العربي و المسلم. وكذلك عمل محمد باقر الصدر الذي قدم نظيرا قيما للتفسير الموضوعي، وكان ذلك في دروس شفهية أمام ثلة من علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف.

لقد حاولنا قدر المستطاع بيان وتوضيح المراحل والخطوات التي يحسن السير معها عند تطبيق منهج التفسير الموضوعي. أهم خطوات التفسير الموضوعي التجميعي هي اختيار الموضوع واستقراء الآيات القرآنية وتصنيفها بعد ذلك. وهذا التصنيف قد يكون بحسب الآيات القرآنية أو الموضوعات الجزئية للموضوع قيد الدراسة، ثم إن من أهم الخطوات بعد ذلك هو وضع فرضيات كتفسيرات مؤقتة، يذهب بعدها الباحث لاستقصاء الأدلة على صحتها، وفي الأخير عليه الخروج بنظرية أو تصور حول الموضوع في إطار النصوص القرآنية.

أما التفسير الموضوعي الكشفي المتعلق بالسور القرآنية، فإن أهم مراحلها هي تحديد محور السورة، ثم تقسيمها إلى مقاطع، ثم البحث والتدليل على صحة الفرضيات التي قدمها الباحث حول محور السورة وموضوعها، وقد يستعين في ذلك بعلم المناسبات، وبما ذهب إليه المفسرون من آراء حول السورة، والهدف دوما هو الخروج بتصور عام عن السورة.

يقوم التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني على تحديد المصطلح، واستقراء الآيات ثم النظر في السياقات التي ورد فيها المصطلح، والمقارنة بينه وبين المفردات المقاربة والمضادة له، للخروج بعد ذلك بفهم جديد للمصطلح. وعليه فالتفسير الموضوعي أداة جديدة بين أيدي الباحثين و الدارسين لاستخراج كنوز القرآن الكريم، ووضعها في خدمة الإسلام و المسلمين و الناس أجمعين، والله يهدي إلى سواء السبيل، وهو الموفق لكل خير.

الأستاذ: بشير عثمان.



فهرس المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- الإمام البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، ت: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية و مكتبتها، ط: 1400هـ.
- 3- الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح، ط: 1327هـ.
- 4- الإمام مالك بن أنس، الموطأ برواية مصعب الزهري المدني، ت: بشار عواد المعروف، محمود خليل، مؤسسة الرسالة، ط: 3: 1418هـ-1998م.
- 5- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، ت: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ، (د،ت).
- 6- الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس، ت: عبد القادر أحمد فراج، ، وزارة الإرشاد والأبناء، دولة الكويت، ، ط: 1375هـ-1965م.
- 7- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د،ت).
- 8- الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ت: فؤاد أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1: 1415هـ-1995م.
- 9- ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط: 1984، ج1/ ص11.
- 10- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، ت: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط: 1426هـ.
- 11- أحمد رحمانى، التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقاً، منشورات جامعة باتنة، باتنة، الجزائر، ط: 1998.
- 12- عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط: 2: 1411هـ-1991م.
- 13- صلاح عبد الفتاح الخالدي، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، عمان، الأردن، ط: 1: 1418هـ-1997م.
- 14- مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، دمشق، ط: 1: 1410هـ-1989م.
- 15- زياد خليل الدماغين، التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، دار عمار، عمان، الأردن، ط: 1: 1428هـ-2007م.
- 16- محمد باقر الصدر، السنن التاريخية في القرآن، أعاد صياغته: محمد جعفر شمس الدين، دار المعارف للمطبوعات، دمشق، ط: 1409هـ-1989م.
- 17- صونيا وافق، دروس في التفسير الموضوعي - التنظير للمنهج - ، مكتبة اقرأ ، قسنطينة ، الجزائر، ط: 1: 1426هـ - 2006م.
- 18- أحمد جمال العمري، دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2: 1421هـ-2001م.
- 19- مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، ط: 1: 1418هـ-1998م.



- 20- أحمد سعيد حوى ، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1423هـ-2002م.
- 21- مساعد بن مسلم بن ناصر الطيار، المحرر في علوم القرآن، دار ابن الجوزي، ط1: 1427هـ-2006م.
- 22- جون لابوم، تفصيل آيات القرآن الحكيم، ويليه المستدرك لإدوارد مونتيه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1969م .
- 23- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، دار الحديث، القاهرة، (د،ت).
- 24- أحمد رحمانى، مناهج التفسير الموضوعي وعلاقتها بالتفسير الشفهي، جدار للكتاب العالمي، عمان، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، ط: 2008.
- 23- الدامغاني، الحسين بن محمد، إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، ت: عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، ط1: 1970م.
- 26- الراغب الأصفهاني ، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ت: نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي، ط: 1329هـ-1972م.
- 27- البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د،ت).
- 28- عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من كلام الكلبي الخبير، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ط1، 1402هـ-1981م.
- 29- سيد قطب، في ضلال القرآن، دار المعرفة، بيروت، ط1: 1391هـ-1970م.
- 30- محمد الغزالي، نحو تفسير موضوعي لسورة القرآن الكريم، دار الشروق، ط4، 1402هـ-2000م.
- 31- عادل عبد الله القلقيلي، كشوفات جديدة في إعجاز القرآن الكريم، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، ط2، 1408هـ-1988م.
- 32- مجمع اللغة العربية لجمهورية مصر العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، ط: 1409هـ-1988م.
- 33- صبحي عبد الرؤوف عصر، المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم، دار النهضة، ط 1990م.
- 34- محمد بسام رشدي الزين، محمد عدنان سالم، المعجم المفهرس لمعاني القرآن العظيم، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1416هـ-1995م.
- 35- محمد محمود حجازي، الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط: 1390هـ- 1970م.
- 36- محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، دار التعارف للمطبوعات، ط2: 1401هـ- 1981م.
- 37- عباس عوض الله عباس، محاضرات في التفسير الموضوعي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1428هـ-2008م.
- 38- سامر عبد الرحمن شواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم -دراسة نقدية، دار الملتقى، ط1، 1430هـ-2009م.
- 39- محمد حسن الشبستري، قراءة بشرية للدين، ت: أحمد القبجاني، منشورات الجمل، بيروت، بغداد، ط: 2009.
- 40- منصور كاقي، التفسير الموضوعي دراسة نظرية وتطبيقية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1: 1425هـ-2004م.



فهرس الموضوعات

3.....	مقدمة
6.....	1-تعريف التفسير الموضوعي
6.....	1-1- تعريف التفسير
8.....	1-2- تعريف الموضوع
11.....	1-3- التفسير الموضوعي
15.....	2- نشأة التفسير الموضوعي وتطوره
17.....	1-2- مرحلة الإرهاصات
21.....	2-2- مرحلة التفسير الفقهي
23.....	2-3- مرحلة التأليف الملتبس بالتفسير الموضوعي
27.....	2-4- مرحلة التنظير
31.....	3- أنواع التفسير الموضوعي
33.....	1-3- التفسير الموضوعي التجميعي
35.....	2-3- التفسير الموضوعي الكشفي
37.....	3-3- التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني
38.....	4- شروط نجاح منهج التفسير الموضوعي
40.....	1-4- شروط الباحث
43.....	2-4- شروط التعامل مع النصوص
48.....	5- مصادر التفسير الموضوعي
59.....	6- خطوات منهج التفسير الموضوعي
59.....	1-6- خطوات منهج التفسير الموضوعي التجميعي
74.....	2-6- خطوات منهج التفسير الموضوعي الكشفي
83.....	3-6- خطوات منهج التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني
90.....	خاتمة
92.....	فهرس المصادر و المراجع
95.....	فهرس الموضوعات





[إعداد الأستاذة (ة)]



[عنوان المطبوعة]



[إعداد الأستاذة (ة)]



[عنوان المطبوعة]



[إعداد الأستاذة]



[عنوان المطبوعة]